

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA
BADJI MOKHTAR UNIVERSITY –ANNABA



جامعة باجي مختار عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة موجهة لطلبة الماستر 2 تخصص - اقتصاد دولي
موسومة بـ:

محاضرات في مادة منظمات ومؤشرات التصنيف
الاقتصادي الدولي

من إعداد الدكتورة:

شابي حليلة

أستاذة محاضرة أ

السنة الجامعية 2021/2020

منهاج المادة التعليمية

مادة منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

هذه المطبوعة في ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، موجهة لطلبة الماستير-2- تخصص: اقتصاد دولي.

المكتسبات (pré requis): ضرورة معرفة مكونات النظام المالي الدولي الجديد وما يترتب عنه من منظمات وهيئات.

الهدف العام للمادة التعليمية: إمكانية فهم واستخدام المؤشرات في التحليل الاقتصادي.

أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول اليها) :

- تمكين الطلبة من تمييز أهمية التصنيف الدولي؛
- معرفة أهم المنظمات المتخصصة في التصنيف الاقتصادي الدولي؛
- التعرف على أهم المؤشرات الصادرة عنها؛
- اكساب الطالب الأساليب والطرق الحديثة في مجال الاقتصاد الدولي.

طرق التقييم:

طبيعة الامتحان	التقييم بالنسبة المئوية
امتحان (20ن)	50%
العرض (2ن) المشروع الفردي (12ن) المشاركة (3ن) المواظبة (الحضور / الغياب) (3ن)	50%
المجموع	100%

الفهرس

الفهرس	I
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VIII
المقدمة	1
الجزء الأول	6
التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراته	6
المحور الأول: التصنيف الاقتصادي الدولي	7
أولاً: الإطار المفاهيمي للتصنيفات الدولية	7
1-1 ماهية التصنيفات الدولية	7
2-1 تعريف المؤشرات الإحصائية	8
3-1 أهمية المؤشرات الإحصائية	8
ثانياً: معايير تصنيف البلدان	9
1-2 الدول المتقدمة والنامية والناشئة... أين يكمن الاختلاف؟	10
2-2 الخصائص الاقتصادية للدول النامية	11
3-2 الخصائص الاقتصادية للدول المتقدمة	11
ثالثاً: كيف تؤثر عملية التكتلات الاقتصادية على معايير التصنيف الاقتصادي؟	13
1-3 التوجه العالمي للتكتلات الاقتصادية	14
2-3 دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التنمية الاقتصادية في ظل التغيرات الراهنة	16
المحور الثاني: دراسة وكالات التنقيط	17
أولاً: ماهية وكالة التنقيط	17
1-1 نشأة وكالات التنقيط	17
2-1 أهم وكالات التنقيط وخصائصها	19
ثانياً: معايير التنقيط	24
1-2 الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف وكالات التنقيط	25

26.....	2-2 أصناف معايير التقيط NOTATION
30	ثالثا: شروط عملية التقيط وأثرها على سير الأسواق المالية.
31	المحور الثالث: التصنيف الائتماني السيادي والتصنيف الإسلامي.
31	أولا: التصنيف الائتماني.
32	1-1 تعريف التصنيف الائتماني.
33.....	2-1 كيف تتم عملية التصنيف من قبل وكالات التصنيف.
41.....	3-1 مشاهدة التصنيف Rating Watch واتجاه التصنيف Rating Outlook.
42	4-1 طرق تصنيف التصنيف الائتماني.
46	ثانيا: التصنيف الائتماني السيادي.
46.....	1-2 مفهوم التصنيف الائتماني السيادي، دوره ومحدداته.
48.....	2-2 مؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية.
50.....	3-2 مبادئ وخصائص تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية.
51.....	4-2 منهجية تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية.
54	ثالثا: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.
54.....	1-3 التعريف بالوكالة.
56.....	2-3 أهمية التصنيف الشرعي ودوافع الحاجة إليه.
57.....	3-3 تصنيف الجودة الشرعية في الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.
61	المحور الرابع: تقييم علاقة وكالات التصنيف بالآزمات العالمية.
61	أولا: دور وكالات التصنيف الائتماني في الأزمة المالية العالمية.
61.....	1-1 الدور.
62.....	2-1 الفضل الذي يلاحق وكالات التصنيف الائتماني.
65.....	3-1 مسؤولية وكالات التصنيف الائتماني في حدوث أزمة الرهن العقاري.
66	ثانيا: مظاهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيف المؤسسات المالية التقليدية.
68	ثالثا: الانتقادات الموجهة لوكالات التقيط ومتطلبات إصلاحها.
68.....	1-3 الانتقادات.

70.....	2-3 متطلبات إصلاح وكالات التصنيف الائتماني لاجتتاب الأزمات المالية مستقبلا.
72	المحور الخامس: منهجية إعداد التقارير والبيانات.
72	أولاً: أليات عملية التنقيط.
72.....	1-1 المرحلة الأولى.
72.....	2-1 المرحلة الثانية.
72.....	3-1 المرحلة الثالثة.
72.....	4-1 المرحلة الرابعة.
73	ثانياً: منهجية إعداد التقرير والبيانات.
73.....	1-2 المشاركون في استطلاعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.
74.....	2-2 القوانين أو الأنظمة ذات الصلة.
75.....	3-2 الحكومات وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق.
76.....	4-2 تحسين المنهجية.
77.....	5-2 تعديل البيانات.
78	الجزء الثاني.
78	أهم التقارير الاقتصادية الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية.
79	المحور الأول: تقرير التنمية البشرية.
79	أولاً: مضمون تقرير التنمية البشرية.
79.....	1-1 التعريف بالتقرير.
79.....	2-1 محتوى التقرير.
81	ثانياً: التنمية البشرية العربية.
81.....	1-2 تصنيف الدول العربية في تقرير التنمية البشرية.
82.....	2-2 تصنيف الجزائر في مؤشر التنمية البشرية حسب الدول الإفريقية.
83	المحور الثاني: تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) -2019.
83	أولاً: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس).
84	1-1 التأسيس.

84.....	1-2مجالات العمل.....
84.....	1-3الهيكلة.....
85.....	1-4التمويل.....
85	ثانيا: تقرير التنافسية.....
85.....	2-1مفهوم التنافسية.....
86.....	2-2أنواع البيانات التي يعتمد عليها التقرير.....
87.....	2-3مؤشرات قياس تنافسية الدول.....
89	المحور الثالث: تقرير الأداء البيئي 2018
89	أولا: تقرير الأداء البيئي.....
89.....	1-1 أهمية التقرير.....
89.....	1-2 الجهة المصدرة لتقرير الأداء البيئي.....
89.....	ثانيا: مؤشر الأداء البيئي.....
89.....	1-2 تعريف مؤشر الأداء البيئي.....
90.....	2-2العوامل التي يحسب على أساسها المؤشر البيئي.....
90.....	2-3 مؤشر الأداء البيئي لـ 2016: البلدان الأفضل والأسوأ بيئيا.....
94.....	2-4جدول الترتيب العالمي للدول (2018).....
95	المحور الرابع: صندوق النقد العربي 2017-2018.....
95	أولا: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد العربي.....
95.....	1-1 نشأة صندوق النقد العربي.....
95.....	1-2أهداف ووسائل الصندوق.....
97.....	1-3الهيكلة التنظيمي للصندوق.....
99.....	1-4أنشطة الصندوق.....
100	ثانيا: تقرير صندوق النقد العربي: التطورات الاقتصادية والاجتماعية.....
100.....	2-1متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....
101.....	2-2صادرات وواردات السلع والخدمات.....

101	ثالثا: مؤشرات صندوق النقد العربي.....
101	1-3 مؤشر الفقر.....
102	2-3 مؤشر توزيع الدخل.....
102	3-3 مؤشر الصحة.....
103	المحور الخامس: مؤشر الرخاء العالمي 2017 ومؤشر السعادة العالمي 2019
104	أولا: مؤشر الرخاء العالمي.....
104	1-1 إصدار مؤشر الرخاء العالمي.....
104	2-1 منهجية مؤشر الرخاء العالمي ومعاييره.....
106	ثانيا: مؤشر السعادة العالمي 2019
107	1-2 تعريف مؤشر السعادة العالمي.....
107	2-2 عوامل الرفاهية الشخصية.....
108	3-2 ترتيب الدول العالم في مؤشر السعادة لسنة 2019.....
109	-أهم الأسئلة المتداولة في مجال التصنيفات الاقتصادية.....
116	الخاتمة.....
117	قائمة المراجع.....

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	ترتيب الاقتصادات في العالم بحلول 2030	الشكل رقم (1)
73	دورة جمع بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال	الشكل رقم (2)
81	الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة. لمجموعات التنمية البشرية 2017	الشكل رقم (3)
81	المراكز العشرة الأولى في مؤشر التنمية البشرية	الشكل رقم (4)
83	خريطة مؤشر التنمية البشرية في العالم	الشكل رقم (5)
88	مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019	الشكل رقم (6)
102	نسبة الفقر في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني (وفق أحدث بيانات متاحة) (%)	الشكل رقم (7)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	عدد التقييمات الممنوحة من قبل وكالات التنقيط العالمية حسب كل فئة في 2018/12/31	20
الجدول رقم (2)	أهم وكالات التصنيف الائتماني العالمية	23
الجدول رقم (3)	الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف وكالات التنقيط	25
الجدول رقم (4)	معايير التصنيف لفيتش rating Fitch	28
الجدول رقم (5)	معايير التصنيف لموديز MOODY's	29
الجدول رقم (6)	معايير التصنيف -لستاندر أند بورز-S&P	29
الجدول رقم (7)	توضيح الرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية	37
الجدول رقم (8)	الارتباط بين درجات التصنيفات الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة.	40
الجدول رقم (9)	العلاقة بين درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة حسب وكالة موديز للتصنيف.	41
الجدول رقم (10)	رموز التصنيف للجدارة الائتمانية السيادية	49
الجدول رقم (11)	خطوات سير عملية تصنيف الجودة الشرعية	59
الجدول رقم (12)	درجات منهجية تصنيف الجودة الشرعية	60
الجدول رقم (13)	المؤسسات المالية التقليدية التي أخفقت وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيفها	67
الجدول رقم (14)	مؤشرات الأداء البيئي للدول العربية 2016	93
الجدول رقم (15)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2000 و2005 و(2010-2017)	100
الجدول رقم (16): مؤشر الرخاء العالمي 2017	الجدول رقم (1-16): في الدول الأوروبية.	105
	الجدول رقم (2-16) : في الدول العربية.	106
الجدول رقم (17)	ترتيب دول العالم في مؤشر السعادة 2019	109

المقدمة

المقدمة

يبرز موضوع "التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراته" من بين أهم المواضيع في الظرف الراهن، لاسيما اعتماد الدول على اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي ونتيجة لارتفاع معدل تدفق المعلومات، وسرعة التغيير وتنوع الاختيارات أدى ذلك إلى تعقيد عملية اتخاذ القرار وخلق مشكلة تقييم وتحسين الأداء وتسيير المخاطر التي تمثل جوهر اقتصاد الخطر أو عدم التأكد، وهذا ما أدى إلى بروز العديد من المؤسسات المتخصصة في مجال الأبحاث وتقديم الاستشارات، هدفها التقليل من أخطار عدم تماثل المعلومات، ومن بينها وكالات التصنيف الاقتصادي. والتي شهدت منذ نشأتها تطوراً من حيث دورها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار أصبح خطر البلد الشغل الشاغل للمتعاملين الاقتصاديين، ونشأ بالموازاة مع ذلك طب قوي على المعلومات المتعلقة بتقييم الحالة العامة للبلد ومختلف الأخطار المحتملة وللإجابة عن هذه الانشغالات تم وضع مصطلح "التصنيف الاقتصادي".

تم التطرق في هذه المطبوعة إلى موضوع "منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي"، فقد قسمت المادة إلى جزئين رئيسيين، اختص الجزء الأول بدراسة: التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراته: والذي يتكون بدوره من المحور الأول إلى المحور الخامس. ويمكن عرضها كما يلي:

المحور الأول المعنون بـ: «التصنيف الاقتصادي الدولي».

ان نجاح التنمية الاقتصادية، يقاس بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دوراً في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه التطورات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملاً أساسياً لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان. لقد تخصصت منظمات دولية في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتصدر تبعاً لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءاً من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مروراً بوضع تعاريف لهذه المؤشرات ووصولاً إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع اللازمة لهذه المؤشرات التي تطور وتتقح باستمرار نظراً للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها.

المحور الثاني تحت عنوان: «دراسة وكالات التقييم».

أدت حاجة المستثمرين والمقترضين لسد فجوة المعلومات الموجودة بينهم والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم وموجزة وموثوقة عن مستوى المخاطر في إقراض الحكومات، المؤسسات الشركات والأفراد إلى انشاء ما يعرف الآن بوكالات التصنيف الائتماني.

لهذا يمكن القول إن الأساس الذي قامت عليه وكالات التصنيف الائتماني هو إصدار تقارير تقييمية تعبر عن وجهة نظرها بحيادية تجاه الملاءة المالية للجهات المعنية ومدى قدرتها على الاقتراض وتعتبر الملاءة المالية بتعددتها وتشعبها من أكبر التحديات التي تواجه وكالات التصنيف الائتماني في تقييمها للدول والمؤسسات، ولذلك أوجدت عدة طرق وأساليب لتصنيف هذه الجهات.

المحور الثالث بعنوان: «التصنيف الائتماني السيادي والتصنيف الإسلامي» .

يعتمد تصنيف وكالات التصنيف الائتماني على مزيج من المنحلات الكمية والكيفية التحليلية لأداء المؤسسة المعنية ووجب التركيز بأن الهدف الأساسي من أي تصنيف للجدارة الائتمانية هو إعطاء لأي صريح ومباشر لقدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها في المستقبل، من خلال تقييم حدوث خطر عدم السداد أو الوفاء بتلك الالتزامات ومن خلال تحليل التصنيف الائتماني تستطيع فهم نقاط القوة والضعف في المؤسسة المالية.

وفي كثير من الأمثلة أظهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية بُعد تصنيف هذه الأخيرة للمؤسسات المالية عن الهدف المنشود من التصنيف الائتماني، ومنه وجب تفعيل دور الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في الاقتصاد، لاسيما مع تواصل نمو التمويل الإسلامي وانضمامه إلى الاقتصاد، الدولي، ما دامت حريصة على تسويق منتجاتها على أنها تحقق من يطلبه المتعاملون من التزام شرعي وملاءة مالية.

المحور الرابع الذي تعرض إلى: «تقييم علاقة وكالات التصنيف بالآزمات العالمية» .

كان لوكالات التصنيف الائتماني دورا كبيرا في ترشيد القرار الاستثماري من خلال تقييمها الدقيق للأصول المالية بمنح تصنيفات تتناسب وكل أصل مالي سواء كان قصير أو طويل الأجل وبذلك عززت أداء كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتحقيق كفاءة السوق المالية.

لكن في السنوات القليلة الماضية اتضح أن وكالات التصنيف الائتماني فقدت مصداقيتها وباعت سمعتها من أجل تحقيق أرباح ضخمة في أسرع وقت ممكن وذلك بإطلاقها وحش القروض العقارية الرديئة التي منحها

أعلى درجات التصنيف الائتماني الممكنة متسببة في أزمة خانقة وقف العالم أجمع دون أن يحرك ساكنا لإيقاف هذه الأزمة ومنع إفلاس دول عدة رغم كل محاولاته التي باءت بالفشل.

المحور الخامس والذي جاء بعنوان: « منهجية إعداد التقرير والبيانات ».

حيث يتم توضيح آلية عملية التتقيط ومراحله وهذا أخذ بدراسة حالة حول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مطبوعة مشتركة للبنك الدولي BM ومؤسسة التمويل الدولية IFC .

أما الجزء الثاني من المطبوعة والذي ضم أهم التقارير الاقتصادية الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية تم تقسيمه من المحور الأول إلى المحور الخامس، والتي توضح كالاتي:

المحور الأول: « تقرير التنمية البشرية ».

يسعى تقرير التنمية البشرية بقوة إلى إثبات أن المسألة هي مسألة سياسة بقدر ما هي مسألة اقتصاد، من حماية حقوق الإنسان إلى تعميق الديمقراطية. ومالم يتمكن الفقراء والمهمشون وهم في أغلب الأحيان من أقليات دينية أو عرقية، أو من المهاجرين من التأثير في العمل السياسي على المستويين المحلي والقطري، فمن المستبعد أن يجدوا الإمكانية المنصفة للحصول على الوظائف والمدارس والمستشفيات والعدالة والأمن وخدمات أساسية أخرى.

عمل تقرير التنمية البشرية في الألفية الجديدة على توسيع الدائرة الفكرية للتنمية البشرية باطراد. وتنعكس صورة ذلك التحول على نحو متزايد في الممارسة التنموية، من خلال الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه الكثر، في جميع هذه المجالات البالغة الأهمية.

أما المحور الثاني: « تقرير التنافسية » يتعرض الى بيانات خاصة بعام 2018-2019 التي تعتبر مؤشر للقوة الاقتصادية ومدخل لاستمراريتها بقوة أي بلد من قوة اقتصاده أي بتفوقه على الاقتصاديات الأخرى وقدرته على منافستها داخليا وخارجيا مما يحتم على الحكومات الاهتمام بموضوع التنافسية والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو وبالذات الدول النامية إذ تعتبر هذه الدول كما أشار تقرير التنافسية العالمي أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية حيث تعطي الشركات في هذه الدول النامية فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى مصاف السوق العالمي.

المحور الثالث: « تقرير الأداء البيئي » .

تقوم فكرة «مؤشر الأداء البيئي» على تقييم الوضع البيئي للدول وفق مجموعتين أساسيتين هما الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية. ويمنح التقرير الدول تقييماً بالدرجات حول أدائها في عشر قضايا مرجعية. وهي

تشمل في فئة الصحة البيئية: نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي، المعادن الثقيلة. وتشمل في فئة النظم البيئية: التنوع الحيوي والموائل، الغابات، المصائد السمكية، المناخ والطاقة، تلوث الهواء، الموارد المائية، الزراعة.

المحور الرابع: « صندوق النقد العربي » يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 تحليلاً وافياً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2018. وتتطرق فصوله إلى تطورات الاقتصادات العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، ثم تحليل للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، يعقب ذلك الوقوف على التطورات في قطاعات الزراعة، والصناعة، والنفط والطاقة، والتطورات على صعيد أوضاع المالية العامة، والأوضاع النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل التقرير إلى التطورات في التجارة الخارجية والتجارة البينية، وموازن المدفوعات، والدين العام الخارجي وأسعار الصرف.

أما المحور الخامس: « تقرير الرخاء العالمي والسعادة العالمي » يتم نشر تقرير مؤشر الازدهار من قبل معهد ليجاتم سنوياً، ويقيس التقرير جهود الدول لتعزيز رفاه مواطنيها عبر تسعة محاور: الجودة الاقتصادية وبيئة الأعمال والحوكمة والتعليم والصحة والسلامة والأمن والحرية الشخصية ورأس المال الاجتماعي والبيئة الطبيعية، أما تقرير السعادة العالمي الذي تصدره «المبادرة الدولية لحلول التنمية المستدامة» بالتعاون مع «المركز الكندي للدراسات المتقدمة» و«معهد الأرض» بجامعة كولومبيا، وهو التقرير الذي يستند في تصنيفاته على عدة عوامل تتضمن الحرية الاجتماعية ومتوسط الأعمار ومعدلات الفساد وغيرها.

بحيث يتم التعرض في التقارير بشكل عام الى النقاط التالية:

- I. التعريف بالهيئة / المنظمة المصدرة للتقرير.
- II. أهداف وأهمية التقرير محل الدراسة.
- III. دراسة وتحليل التقرير والتعريف بمؤشراته.
- IV. الاطلاع على ترتيب الدول بصفة عامة والدول العربية وموقع الجزائر بصفة خاصة في التصنيفات الاقتصادية الدولية.

الجزء الأول

التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراته

المحور الأول: التصنيف الاقتصادي الدولي.

أولاً: الإطار المفاهيمي للتصنيفات الدولية.

1-1 ماهية التصنيفات الدولية:

إن مصطلح "التصنيف" عامة يشير إلى أداة أو وسيلة للحكم، قائمة على أساس التسلسل أو التدرج للنتائج الكمية الخاصة بمعايير مختارة، فهو أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من الأشياء التي قيمت من خلال معايير مختلفة مما يوفر وضعاً أكثر شمولية للأشياء ويجعل تنظيمها من الأفضل إلى الأسوأ مهمة أكثر سهولة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند ترجمة مصطلح تصنيف إلى اللغة الإنجليزية نجد أن المصطلحات التي تقابله هي: *Rating* أو *Classification* أما عند تصفح التقارير أو التصنيفات الدولية نجد أنها تعتمد على مصطلح *Ranking* والذي يعني الترتيب.⁽²⁾

إن كلمة تصنيف تعني مجموعة من العناصر المتشابهة في خصائص معينة، أي تجميعها وفق تشابهها أو اختلافها، بأسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات من خلال مجموعة من الإحصائيات أو الاستبيانات، للتعرف على مستوياتها ووضعها التنافسي بين الدول أو المؤسسات، كما تعتبر تصنيفات نظاماً من اللغات يستعمل في التخاطب بشأن الظواهر المعنية وفي إعدادها إحصائياً.

الغاية من التصنيف الاقتصادي:

عند دراسة الظواهر الاقتصادية لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الاعتبار في وقت واحد، ولتحقيق الغاية من التصنيف يتم التعريف بكل المتغيرات وتحديد مفهومها، ومن ثم تحديد المؤشرات الإحصائية التي يتم احتسابها اعتماداً على البيانات الإحصائية الأولية، وتحديد المؤشرات ذات مفهوم واضح ومحدد يتم الاتفاق عليها إحصائياً. ويمكن أن تعتمد لأغراض المقارنة، فيكون مدى تباينها وتغيرها في هذه الحالة مؤشراً للتفاوت بين دولة وأخرى أو إقليم لآخر.⁽³⁾

(1) Site internet : <https://journals.openedition.org/questionsdecommunication/8409> , Julie Bouchard: Les classements d'établissements d'enseignement supérieur et de recherche : des miroirs déformants aux instruments de régulation, revue openedition journals,p182.

(2) نوال نمور، (2019) : التصنيفات الدولية كأداة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي : فرص مؤسسات لتعليم العالي الجزائرية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 51، ص302.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، (2007): دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ص09.

1-2 تعريف المؤشرات الإحصائية:

هي رقم احصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، وهي تنقسم إلى نوعين هما:

- مؤشرات تقيس المتغيرات الكمية،

- مؤشرات تقيس المتغيرات النوعية،

والمؤشرات بصفة عامة بيانات إحصائية تجمع لاختبار أو تقييم مسألة، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بجانب معين من الموضوع المراد قياسه لتبيان خصائصه في لحظة معينة.⁽⁴⁾

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير مؤشرات إحصائية في قطاعات اقتصادية واجتماعية ومالية وسكانية وقد توصل علم الإحصاء إلى تحديد مفاهيم إحصائية متفق عليها وشاع اعتمادها واستخدامها في مجال التحليل الكمي. وبالتالي كان لابد من تحديد مؤشرات للظاهرة قابلة للقياس وللمقارنة تتمتع بالموصفات الأساسية التي تتطلبها المؤشرات الإحصائية العلمية. ومن ثم تجلت الحاجة إلى وضع المنهجيات لجمع البيانات الضرورية لاحتساب هذه المؤشرات باستخدام طرق العد أو المشاهدة أو المعاينة من خلال استمارات الاستبيانات ووسائل جمع البيانات السائدة ومن ثم بناء قواعد بيانات وطنية وإقليمية وعالمية لها.

وضمن هذا السياق، أكدت اجتماعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف وتونس على ضرورة إنشاء نظم لقواعد بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي والإقليمي، تراعي بدورها مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية للدول. بالإضافة إلى ذلك أوصت الاجتماعات أن يتم تطوير مؤشرات محلية تصلح لقياس التطور على مستوى البلد الواحد ودعت إلى دعم القدرات الإحصائية للدول النامية عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي.⁽⁵⁾

1-3 أهمية المؤشرات الإحصائية:

بصفة عامة يمكن حصر أهمية المؤشرات في النقاط التالية:

- معرفة التطورات الحاصلة في تنفيذ البرامج والمخططات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي؛
- المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية؛

⁽⁴⁾ عبد الفتاح داودي، (2018) : الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية، العدد 06، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 211

⁽⁵⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 09.

- المقارنة بين المؤسسات والقطاعات والبلدان والاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مواطن القوة وجوانب الضعف.⁽⁶⁾

ثانيا: معايير تصنيف البلدان.

تصنيف الدول وتسجيلها في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل نموًا يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبع فيها.

فحسب الأمم المتحدة يتم التصنيف كل ثلاث سنوات على قاعدة (03) معايير:

- 1- مستوى الدخل، وفق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- توافر الموارد البشرية، وفقا لرقم قياسي مركب (العمر المتوقع، استهلاك الفرد، معدل الالتحاق المدرسي).
- 3- مستوى التنوع الاقتصادي، وفقا لرقم قياسي مركب يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج واستهلاك الطاقة، ونوعية الصادرات السلعية*.

وهذا تتميز الاقتصادات الأقل نموًا بالسمات البنيوية الآتية:

أ- ضعف الهيكل الاقتصادي وعدم قدرته على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة الفوائد التصديرية اللازمة للاستثمار الدائم، مما يعيق النمو في تلك الدول.

ب- ضعف معدلات الادخار والاستثمار، خاصة أن التزامات خدمة الدين تمنع تلك البلدان على حشد المدخرات المحلية أو تحول دون استفادتها من الموارد القابلة للاستثمار.

ت- تخلف القطاع الزراعي وارتفاع معدلات نقص الغذاء.

أما حسب منظمة التجارة العالمية فالتصنيف الأكثر قبولًا هو الذي يقفز بالدول النامية إلى ثلاثة أصناف متباينة.

- الدول الأقل نموًا (دخل الفرد أقل من 900 دولار).
- الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض (دخل الفرد من 901-3035 دولار).
- الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع (دخل الفرد 3035-9385 دولار).

⁽⁶⁾ عبد الفتاح داودي، مرجع سابق، ص 211.

*تتدرج الدولة ضمن البلدان الأقل نموًا، إذا حدث اخفاق في المؤشرات الثلاثة السابقة، وتخرج من تلك الحلقة إذا تخطت معيارين من المعايير الثلاثة.

ويرى المقترح، أن تحدد الدول الأعضاء نفسها الانتماء إلى أي مجموعة بحرية وهذا ما ترك تناقضات كبيرة، وتغييرا في الدخل من أجل البقاء في تصنيف ما، والتمتع بمزاياه واستثناءاته الضريبية.

2-1 الدول المتقدمة والنامية والناشئة... أين يكمن الاختلاف؟

تصنف البلدان في مختلف أنحاء العالم في عدد من الفئات على أساس تنميتها الاقتصادية، وتستند هذه التصنيفات إلى العديد من المعايير، ومن المعلوم أن الدول التي تعتبر الأكثر تطورا تسمى عادة الدول المتقدمة أو دول العالم الأول، في حين يطلق على الدول الأقل تطورا الدول النامية، فما هي الأسس التي يُعتمد عليها في التفرقة بين هذين النوعين على مستوى العالم؟

كيفية قياس مستوى التنمية لدولة ما:

ثمة العديد من المعايير لقياس التنمية التي تستخدم من قبل شريحة واسعة من المؤسسات على الرغم من عدم وجود معيار عالمي متفق عليه، فالأمم المتحدة على سبيل المثال لها بعض الاتفاقيات التي تميز بين الدول النامية والمتقدمة منها. ففي حين يستخدم البنك الدولي الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد

كمعيار للتمييز، رغم إمكانية استخدام أدوات تحليلية أخرى لذلك، كالتعليم ومعدلات البطالة... إلخ.

وبشكل عام فإن تعريف صندوق النقد الدولي قد يكون الأكثر شمولاً، إذ يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الدخل، درجة التنوع في الصادرات، ومستوى الاندماج في النظام المالي العالمي.

وكمثّل واضح، يعتبر البنك الدولي البلدان التي يقل دخل الفرد السنوي فيها عن (12,275 دولار) بلدانا نامية، ويقوم بتصنيف الدول باختلافها إلى دول مرتفعة الدخل، متوسطة أو منخفضة الدخل.

من أشهر الدول المتقدمة: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، أستراليا، ومعظم دول أوروبا الغربية، حظيت هذه المجموعة بدخل فردي متوسط يقدر ب (37,665 دولارا) في السنة. (7)

ومن أشهر الدول النامية: الدول التي تعرف بدول البريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) وهي دول صاحبة نمو الأسرع اقتصاديا في العالم، تعتبر رغم ذلك من ضمن الدول النامية، كذلك: تشيلي، المكسيك، ماليزيا، تايلند، أوكرانيا والفلبين.

ويشار إلى أن الدول النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي ورغم تصنيفها ضمن الدول النامية، إلا أنها تتمتع بمعدل جيد نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فدولة مثل قطر لديها وفق FMI

(68,872 دولار) كنتاج محلي إجمالي، أي تتربع في المرتبة الثالثة عالمياً، أما الإمارات (46,875 دولاراً) كنتاج إجمالي محلي للفرد.

- أما مصطلح الاقتصادات الناشئة، فيطلق عادة على تلك الدول التي تسير قدماً لتصبح دول متقدمة، كما يظهر في بنيتها الاقتصادية والتحولات التي تطرأ عليها في العديد من النواحي من *PNB* للفرد وذلك على رغم من عدم تمتعها بمستوى عال من الكفاءة السوقية أو المعايير المالية أو المحاسبية التي تجعلها على قدم المساواة مع الدول المتقدمة.

- وبالإضافة إلى الدول النامية، ثمة نوع آخر من الدول يطلق عليه "الدول الأقل نماءً" وتسمى أحياناً بالعالم الرابع، وتمتلك هذه الدول المؤشرات الأكثر انخفاضاً في العالم بالتنمية والدخل الوطني الإجمالي وعدد هذه الدول 49 وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، ومن أشهرها: أفغانستان، اليمن، الصومال، مالي، بنغلاديش. (8)

2-2 الخصائص الاقتصادية للدول النامية:

- تفكك الهياكل الاقتصادية للدول النامية وضعف انتاجها وظهور قطاعات متفاوتة بين قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات وكذلك التأخر في المجال التكنولوجي.

- العجز الكبير في تلبية متطلبات السكان الأساسية: كالعجز في توفير الغذاء، العجز في تقديم الخدمات الصحية، ارتفاع نسبة الأمية، تفشي ظاهرة البطالة، انخفاض مستويات الدخل الفردي وبالتالي تراجع مستويات المعيشة.

تصنف الدول النامية وفق للتقدم الاقتصادي على النحو التالي: الأقطار الصناعية الجديدة، وهي تلك الممتدة بدءاً من جنوب شرق آسيا وصولاً إلى الجزء الجنوبي من قارة أمريكا، الأقطار النفطية: وهي التي تشمل أقطار الشرق الأوسط، الأقطار متوسطة النمو وتشمل الأقطار الممتدة على طول سواحل القارات. الأقطار الأكثر تخلفاً، وهي تلك الدول الممتدة فوق الأجزاء الجنوبية من الصحراء الإفريقية.

2-3 الخصائص الاقتصادية للدول المتقدمة:

- المساهمة بنسبة معتبرة من مجموع الإنتاج العالمي فمثلاً الغاز الطبيعي ينتج العالم المتقدم 78 % من مجموع الإنتاج العالمي، وفي السيارات ينتج أكثر من 87 % من مجموع الإنتاج العالمي.

الدول المتقدمة و الدول النامية والناشئة ، أين يكمن الاختلاف، تاريخ الاطلاع : www.syr-res.com/article/5024.html Site internet : (8) 18/09/2018

- إنتاج متنوع: إنتاج الطاقة (غاز طبيعي، كهرباء، أورانسيوم)، إنتاج صناعي (فولاذ، سيارات، نسيج صناعي).
- تحتكر الدول المتقدمة أوفر نسبة من مجموع المبادلات العالمية بالنسبة للصادرات والواردات.
- تحتكر كذلك 83% من مجموع الدخل العالمي رغم انخفاض نصيبه من مجموع السكان (23% فقط مجموع سكان العالم)، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي وقد بلغ في عدة أقطار 41000 دولار سنوياً.⁽⁹⁾

❖ أمثلة عن الدول المرشحة لتصدر اقتصادات العالم بحلول 2030:

من المتوقع أن تتصدر الصين والهند والولايات المتحدة وإندونيسيا وتركيا والبرازيل ومصر وروسيا واليابان وألمانيا اقتصادات العالم بحلول عام 2030، ما يعني أن الدول الناشئة ستكون في الصدارة بقيادة الصين والهند، وأن مجموعة العشر الأوائل ستتضمن سبع دول ناشئة بينها تركيا ودولة عربية واحدة هي مصر، وفقاً لتقرير أعدته "ستاندرد تشارترد" ونشرته وكالة "بلومبيرغ" الأميركية.

ويأتي التنبؤ بتغير ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي، استناداً إلى توقعات جديدة طويلة الأجل أعدتها شركة "ستاندرد تشارترد بي.سي"، وتتضمن توقعاً بأن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2020، باستخدام معياري أسعار الصرف ربطاً بالقوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي الاسمي. كما من المرجح أن يكون الاقتصاد الهندي أكبر من الاقتصاد الأميركي في الفترة الزمنية ذاتها، في حين ستتضمن إندونيسيا إلى الاقتصادات الخمسة الأولى.

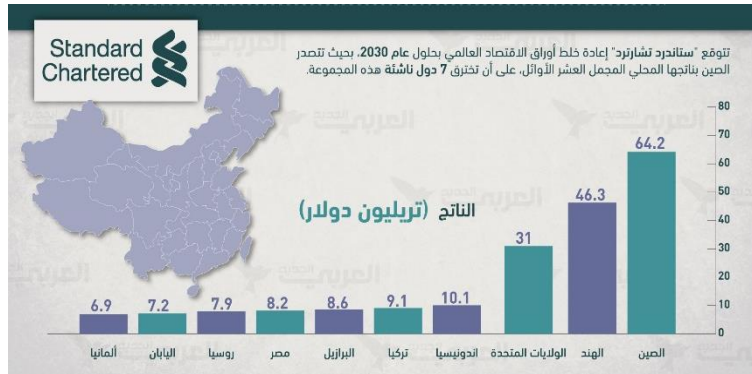
❖ الخريطة المتوقعة لأكبر اقتصادات العالم:

التغير المرتقب في خريطة أكبر اقتصادات العالم استناداً إلى المعيارين المذكورين، يُبين أن التصنيف الجديد سيُفضي إلى إعادة ترتيب الدول على أساس قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالتريليون دولار، على أساس قياس القوة الشرائية:

الصين أولى بناتج قدره 64.2 تريليون دولار، الهند ثانياً بناتج 46.3 تريليوناً، الولايات المتحدة 31 تريليوناً، إندونيسيا 10.1 تريليونات، تركيا 9.1 تريليونات، ثم البرازيل 8.6، مصر 8.2، روسيا 7.9، اليابان 7.2 وألمانيا 6.9 تريليونات دولار.

خصائص الدول النامية وخصائص الدول ⁽⁹⁾Site internet : <http://aLdanaiconomineews.blogspot.com/2017/10/blog-post-31.html>
المتقدمة تاريخ الاطلاع : 2018/09/18

الشكل رقم (01): ترتيب الاقتصادات في العالم بحلول 2030



Source: Site internet: <https://www.alaraby.co.uk/economy>

فريق اقتصادي "ستاندرد تشارترد" الذي أعد التقرير بقيادة ديفيد مان، كتب في مذكرة، إن "توقعاتنا للنمو على المدى الطويل مدعومة بمبدأ رئيسي واحد، وهو أن حصة البلدان من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يجب أن تتلاقى في نهاية المطاف مع نصيبها من سكان العالم، مدفوعاً بتقارب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وتشير توقعات الفريق إلى أن نمو الاقتصاد الهندي سيتسارع إلى 7.8% بحلول عام 2020، في حين أن نمو الصين سينخفض إلى 5% بحلول عام 2030، ما يعكس تباطؤاً طبيعياً نظراً لحجم الاقتصاد. كما من المتوقع لحصة آسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتي ارتفعت إلى 28% العام الماضي من 20% عام 2010، أن تبلغ 35% بحلول عام 2030، وهو ما يعادل حصة منطقة اليورو والولايات المتحدة مجتمعين. (10)

ثالثاً: كيف تؤثر عملية التكتلات الاقتصادية على معايير التصنيف الاقتصادي؟

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه درجة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لتلك الدول. (11)

(10) تاريخ الاطلاع 2020/03/22. دول مرشحة لتصدر اقتصادات العالم بحلول 2030 <https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/>

(11) مقروس كمال، (2013): دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، ص 17.

ومنه يأتي مفهوم التكامل الاقتصادي، وهي عملية تهدف تدريجاً، من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين البلدان، واندماج الفضاءات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكل في الأخير فضاء واحد ممتد.

وتسعى عملية التكامل أو الإدماج الاقتصادي إلى دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد (أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل وأسواق النقد) حتى تصبح امتدادات لبعضها البعض، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال.

كما تقتضي العملية بإلغاء كل أشكال التمييز بين الوحدات الإنتاجية المنتمية لهذا الفضاء بغض النظر عن جنسيتها أو موطنها الضريبي، وتوحيد السياسات الاقتصادية المتبعة على مستوى التجارة والشركات المنافسة والنقد وأسواق العمل والقطاع المصرفي وأسواق رأس المال.

وبالتالي يحقق التكامل الاقتصادي مجموعة من المكاسب لفائدة البلدان التي تتكامل اقتصادياً منها:

- توسيع الأسواق،
- الاستفادة من وفرة الحجم التي تنتجها الأسواق الكبيرة،
- تطوير القدرات التنافسية السعوية،
- تحفيز المنافسة والحد من الاحتكارات من خلال فتح الأسواق الداخلية في وجه الشركات الأجنبية.

3-1 التوجه العالمي للتكتلات الاقتصادية:

أصبح السعي نحو التكتل الاقتصادي سمة تطبع المشهد الاقتصادي المعاصر، وانتشرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية عبر مختلف بقاع العالم. وانضوت معظم بلدان العالم في إطار اتفاقيات تستهدف مستويات متفاوتة من التكامل الاقتصادي بينها.

وتسيطر هذه التكتلات، وفقاً لتقرير التجارة والتنمية الصادر عن منظمة أونكتاد عام 2014، على نحو 85% من التجارة العالمية، وتضم ما يزيد عن 75% من بلدان العالم ونحو 85% من سكانه.

❖ نماذج مختلفة:

يزخر العالم بالكثير من التكتلات التي تأسست على مدار عقود عديدة والتي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها، مع وجود تفاوت بين مستويات الاندماج المنشودة في كل تكتل واختلاف في الآليات المرصودة من أجل ذلك.

وتأخذ التكتلات شكل مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة أو اتحادات اقتصادية ونقدية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية (نافتا)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية (ميركوسور).

ومن التكتلات أيضا، هناك السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)، والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الجمركي الأوراسي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

➤ التكامل الآسيوي:

أجمع قادة البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا في القمة الثامنة والعشرين التي عقدت مدينة فينتيان (عاصمة لاوس) في سبتمبر/أيلول 2016 على ضرورة مضاعفة جهودهم من أجل الدفع قدما بعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي بالمنطقة.

وانتهت أشغال القمة بتبني خطة عمل جديدة هي الثالثة من نوعها، وتهدف إلى تضيق الفجوة بين البلدان الأعضاء في مجال التنمية وتعزيز القدرة التنافسية للمنطقة.

كما تنص خطة العمل الثالثة، التي يستغرق تنفيذها خمس سنوات، على الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية لكل من كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام، وذلك من أجل تعزيز قدرات هذه البلدان وتأهيلها لتنفيذ التزاماتها الإقليمية.

وتركز الخطة اهتمامها على خمسة مجالات تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للرابطة، وهي: الغذاء والزراعة، وتيسير التجارة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتعليم، والصحة والرفاهية. ولقد نفذت الرابطة منذ بدء خطة العمل الأولى عام 2000 أكثر من 600 مشروع، رُصدت لها ميزانية تجاوزت مئة مليار دولار. وساهمت هذه المشاريع في تضيق فجوة الدخل داخل الرابطة، إلا أن مستويات الدخل في كل من كمبوديا وفيتنام ولاوس وميانمار لا تزال بعيدة عن مثيلاتها في بقية البلدان الأعضاء.⁽¹²⁾

مفهوم التكامل الاقتصادي، تاريخ الاطلاع : 2018/11/25 : <https://www.aljazeera.net/> site internet : (12)

3-2 دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التنمية الاقتصادية في ظل التغيرات الراهنة:

ترافقت التطورات الاقتصادية المتسارعة والمتلاحقة باتجاه العديد من دول العالم، إلى السعي نحو تكوين تكتلات اقتصادية ومع توسع نطاق العولمة وعدم وجود الوعي الكافي لدى معظم الدول النامية بهذه الظاهرة، فإنه من المتوقع أن يستمر اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وأن تكون أكثر عرضة للتهميش في ظل نظام اقتصادي يؤدي الاندماج فيه دون توفر شروط اقتصادية وسياسية إلى تحول هذه الدول لمجرد سوق استهلاكي لمنتجات الدول المتقدمة، وهو ما يستدعي بالضرورة التشخيص الدقيق لهذه الظروف، حيث أثبتت العديد من تجارب التكامل الاقتصادي وتحديدا تجربة الاتحاد الأوروبي أن غياب الإرادة السياسية يعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة. (13)

ويمكن أن نلتبس ذلك بوضوح من خلال أهداف هذا التكتل والتي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد إلا أنها تنص بشكل صريح على سعي الاتحاد للعب دورًا أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية. وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة. (14)

وباعتبار أن العولمة حقيقة يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، أصبح الانضمام إلى تكتل إقليمي أمرا ضروريا لتفادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي، خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي أعطتها دفعة قوية باعتبار هذه التكتلات وسيلة للوصول إلى تحرير التجارة العالمية.

يعزى فشل معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية إلى غياب آليات التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وغياب الاستقرار السياسي من جهة، وعدم ملائمة النموذج التكاملي التقليدي الذي انتهجته الدول النامية من جهة أخرى. (15)

دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التنمية الاقتصادية في ظل التغيرات الراهنة، تاريخ الاطلاع : <http://oa.uot.edu.ly/> : site internet (13) 2018/11/25

(14) فوزية خدكرم: (2011)، التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 176.

مرجع سبق ذكره. <https://www.aljazeera.net/> (15)

المحور الثاني: دراسة وكالات التقييم.

أولاً: ماهية وكالة التقييم.

1-1 نشأة وكالات التقييم:

أدت حاجة المستثمرين والمقرضين لسد فجوة المعلومات الموجودة بينهم، والرغبة في توفير معلومات سهلة الفهم وموجزة وموثقة عن مستوى المخاطر، عند تطور سوق المال في القرن 19 هنا ظهرت فكرة التقييم وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أزمة 1837 والتي كانت السبب في انفجار فقاعة مضاربة (نيويورك، ماي 1837) والتي دامت 5 سنوات متميزة بإفلاس البنوك وارتفاع معدلات البطالة.

ومن هنا جاءت فكرة تقييم ملاءة المؤسسات، ففي سنة 1841 نشأت أول مؤسسة للتحليل المالي والاقتصادي، لتقييم مستوى المخاطر المتعلقة بالقروض حيث في القرن 19 برزت أكبر 03 وكالات متعلقة بهذا القطاع، وأولها ظهرت تحت اسم Moody's سنة 1909 وهو أول من أصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية عند صنف سندات شركة السكك الحديدية في الو.م.أ.

وبعدما انتشر تصنيف الحكومات والمؤسسات والسندات على نطاق واسع، وبحلول عام 1929 ظهرت وكالة موديز لخدمة المستثمرين *Moody's Investors Service* لتقوم بتصنيف 50 حكومة و في سنة 1913 ظهرت وكالة فيتش للتقييم *Fitch rating*، ووكالة *standart and poor's* سنة 1941.

ويمكن الملاحظة أن التقييم ليس النشاط الوحيد لهاتين الوكالتين، إلا أنه أصبح النشاط الأكثر ربحية، هناك عوامل تفسر الاكتساب التدريجي لشركات التقييم الأمريكية للقوة في المالية الدولية:-

❖ **أولها** أنها كونت لنفسها سمعة من النزاهة والحيادية عن طريق التحسين المستمر لطرق تحليلها باعتمادها على ثقافة السرية واعتمادها على شبكات في وسط الأعمال.

❖ **ثانياً** استفادت من خلق وتطوير أسواق جديدة مثل سوق الديون قصيرة المدى إثر إفلاس أول شركة نقل أمريكية وسوق توريق الديون المصرفية.

ومنذ ذلك أدمج نشاط الوكالات بشكل واسع في التشريعات المالية في الو.م.أ (كمثل لجنة الرقابة على البورصة والأوراق المالية التي خلقت عام 1975 حاجزا هاماً بالإلزام الوسيط والسماسة الذين يضمنون إصدار السندات بأن يكون لديهم نسبة معينة من السندات كاحتياطي. إلا في حالة كانت هذه الأخيرة منقطة من قبل الوكالتين

بحيث تكون هذه النسبة أضعف. (16)

1-1-1 تعريف التنقيط:

- التنقيط الائتماني هو رأي أو ملاحظة أي معلومة حول مخاطر الائتمان
- هو تقدير يترجم تقييم أداء أو سلوك مؤسسة ما وذلك باستثناء نقطة ويمكن أن تكون هذه الأخيرة موضوعية أو ذاتية ولكنها تكون دائما نسبية.
- ويأتي التنقيط بعد الانتهاء من عملية التقييم حيث يسجل المقيم النقاط أو العلامات الموافقة لأداء المؤسسات وتعرف النقطة على أنها: الرمز المستخدم لقياس مدى ملائمة تلك المؤسسات الخاضعة للتنقيط، وهذه الرموز تكون إما حرفيا (A,B,C,D) أو أعدادا (1.2.3.4) أو ألفاظا (جيد، متوسط، ضعيف).

1-1-2 أهمية التنقيط:

➤ تكمن أهمية التنقيط في أنه يسمح للشركات والحكومات والجماعات المحلية بأن تحصل على التصور من سوق رؤوس الأموال فبدلا من أن تكتتب في قرض لدى بنك فإن هذه الوحدات تقتصر في بعض الأحيان مباشرة من المستثمرين وذلك بإصدار أوراق مالية (سندات دين والالتزامات....) في مقابل ذلك حصول المستثمرين على عوائد متمثلة في الفوائد واسترجاع المبلغ الأصلي وذلك إما دوريا أو عند الأجل النهائي للقرض.

➤ تنقيط القرض يمكن أن يسهل عملية إصدار وشراء السندات إذ يشكل مؤشرا فعالا بشكل واسع لخطر القرض السندي، ويمكن للمستثمرين في السوق أن يلجؤوا إلى التنقيط في عملية الاختيار. فيواجهون بين خطر القرض النسبي مع معايير حدود قبول الخطر. وفقا للنقطة الممنوحة. وبنفس الطريقة فإن النقاط يمكن أن تسمح للشركات بجمع الأموال لتمويل مشاريع التوسع أو برامج البحث أو المساعدة في تمويل المشاريع التنموية.

كذلك تكمن أهمية التنقيط في كونه:

✓ يساهم في الحصول على المعلومات حول المؤسسة الخاضعة للتنقيط؛

✓ يبين مسار المؤسسة؛ (17)

(16)Site internet : https://fr.wikipedia.org/wiki/Agence_de_notation_financi%C3%A8re 2018/09/10 تاريخ الاطلاع :

(17)standart and poor's ,Guide de la notation de crédit Ou 'est ce qu'une notation? Quel est son rôle ?, pp3-5. (مع ترجمة

وبتصرف)

✓ يساعد المؤسسة على معرفة اتجاهاتها في المستقبل.

1-2 أهم وكالات التتقيط وخصائصها:

في ظل اتساع الأسواق المالية العالمية وترابطها وحاجة المستثمرين والمقرضين لسد فجوة المعلومات الموجودة بينهم، برزت الحاجة إلى وكالات التتقيط، والتي بلغ عددها في نهاية القرن العشرين ما يقارب 150 وكالة تتقيط، وأهمها وكالة موديز لخدمة المستثمرين، ووكالة ستاندرز اند بورز ووكالة فيتش. وكل منها يمارس نشاطه في تقويم قدرة الحكومات والشركات والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث تعطي صورة موجزة وسريعة عن الملاءة المالية والرغبة بالدفع، ومن ثمّ تحدد مخاطر عدم السداد، أي توافر معلومات عن جودة السندات التي يتم إصدارها، وتسمح هذه المعلومات للمستثمرين باتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار من عدمه في سندات الديون التي تصدرها الجهات الراغبة في الاقتراض، وتنتشر فروع هذه الوكالات فيما يزيد عن 100 دولة متقدمة ونامية، كما أصبحت وكالات التتقيط تتمتع بتأثير قوي في عالم المال.

1-2-1 تعريف وكالات التتقيط:

تعرف وكالات التتقيط على أنها مؤسسات مالية خاصة تتولى، انطلاقاً من جملة الإجراءات والأساليب، وضع تتقيط لمختلف المؤسسات المالية والشركات يوضح مدى ملاءمتها وقدرتها المالية والائتمانية. كما يمكن أن تعرف على أنها مؤسسات تتولى تقييم وتتقيط خطر المؤسسة ما قصد إعلام المؤسسة المعنية نفسها الخاضعة للتتقيط، وكذا مختلف المتعاملين والمستثمرين الراغبين في شراء أو تملك الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسة المعنية، بمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الأجل المحدد. هذه الوكالات تقوم بعملية التتقيط من خلال إعطاء تصنيفات تسمى بالإنجليزية "Rating"، وهناك 3 وكالات تتقيط تسيطر على السوق منذ بداية القرن 20.

هذه الوكالات الثلاث تحقق لوحدها أكثر من 90% من رقم الأعمال على مستوى العالمي. وكالة ستاندرز اند بورز وموديز تستحوذ كل واحدة منهم على ما يقارب 49.5% و 32.3% من السوق على الترتيب، في حين فيتش تحقق 13.5% من رقم الأعمال، فسوق منح التتقيط له طبيعة احتكارية، فهناك عدد ضعيف جداً من المعارضين مقارنة بطالبي التتقيط.

الجدول رقم (01): عدد التقييمات الممنوحة من قبل وكالات التنقيط العالمية حسب كل فئة في

2018/12/31

إجمالي التنقيط الممنوح	السندات السيادية	الأصول المدعومة بالضمانات	المؤسسات المصدرة	شركات التأمين	المؤسسات المالية	الفئة الوكالة
1058211	901312	36838	54510	6562	58989	ستاندرز اند بورز
690923	571308	50055	29783	2462	37315	موديز
288251	195665	32902	19560	3260	36862	فيتش

Source : report of the Staff of the U.S. Securities and Exchange Commission. ,Annual Report Nationally Recognized Statistical Rating Organizations 2020, p10. Suivre le lien : <https://www.sec.gov/ocr/reports-and-publications/annual-reports/2019-annual-report-nrsros>

من الجدول يلاحظ أن ستاندرز اند بورز منحت 1058211، وهو ما يمثل 49.5% من إجمالي التنقيط الممنوح لسنة 2018، تليها موديز بنسبة 32.3%، وفيتش بـ 13.5% من إجمالي التنقيط الممنوح لسنة 2018، وهذا ما يؤكد الطابع الاحتكاري لسوق التنقيط الذي تسيطر عليه هذه الوكالات العالمية الثلاث⁽¹⁸⁾. كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أهم وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

الرقم	الوكالات	Agencies	خصائصها	الملكية	المقر الرئيسي
01	وكالة موديز لخدمة المستثمرين	Moody's Investors Service	تستفيد منها أكثر من 2400 مؤسسة في جميع أنحاء العالم، وتقوم بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية: 100 2 تصنيف ائتماني سيادي. 12000 3 تصنيف للشركات.	شركة ذات أسهم سعر السهم 102.80 دولار أمريكي بتاريخ 2015/12/04 على الساعة 12:13	نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية،

⁽¹⁸⁾ بن قراب صفية، دبوب يوسف، (2017): وكالات التنقيط كأداة لتفعيل الاستثمار في سوق السندات، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 07، ص ص 28-

		4 29000 تصنيف للسندات المالية العامة. 5 96000 تصنيف للمنتجات المالية المركبة عالية المخاطر. تنتشر مكاتبها في معظم المراكز المالية العالمية الرئيسية يعمل لديها ما يقارب 3000 موظف في جميع أنحاء العالم، منهم أكثر من 1000 محلل ائتماني، بدأت نشاطها عام 1909 عندما قام جون مودي بتصنيف شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية.			
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.	ستاندرد آند بورز هي شركة تابعة ل ماكجرو هيل McGraw-Hill تنتشر التحليل المالي على الأسهم والسندات، هي واحدة من ثلاث شركات التصنيف الائتماني الكبرى، مع المنافسين مثل موديز وفيتش وDagong.	تتوزع مكاتبها في 23 بلدًا حول العالم، يعمل لديها ما يزيد على 6300 موظف. يعود تاريخ الوكالة إلى أكثر من 150 عام، لكنها بدأت بإصدار درجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية عام 1922. • تقوم هذه الوكالة بإجراء أكثر من 90 تصنيفًا ائتمانيًا سياديًا حول العالم، من خلال تقويم القدرة المالية لحكومات هذه الدول ورغبتها في الوفاء	Standard &Poor	وكالة ستاندرد أند بورز	02

			بديونها بشكل كامل وفي الوقت المحدد، وذلك باستخدام معايير كمية ونوعية. في عام 2008، قامت هذه الوكالة بما يلي: • إصدار أكثر من مليون تصنيف ائتماني. • وقامت بتصنيف ما قيمته أكثر من 23 تريليون دولار أمريكي من الديون. كما تملك واحدًا من أهم مؤشرات الأسهم الأمريكية وهو مؤشر ستاندرد أند بورز 500 والتي احتفلت بعيده الـ 50 في عام 2007.			
03	وكالة فيتش للتصنيف	Fitch Ratings	تغطي أكثر من 150 بلدًا ولديها أكثر من 50 فرعًا منتشرًا حول العالم، وهي جزء من مجموعة فيتش التي تضم أيضًا فيتش للحلول Fitch Solutions والمنهجيات Algorithmics والتي تعد رائدة في تقديم حلول لإدارة المخاطر للشركات. تقوم الوكالة بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية: • 105 تصنيفات ائتمانية سيادية حول العالم.	أنشأت هذه الوكالة نتيجة لاندماج شركتي فيتش وإيبكا عام 1997، ومن ثم الاندماج مع Duff & Phelps Thomson و Financial Bank Watch في عام 2000، حاليًا هي مملوكة لـ Fimalac.S.A.	كانت تملك مقرين رئيسيين للإدارة العامة في نيويورك ولندن وحاليًا يقع مقرها الرئيس في باريس.	

		• 3212 تصنيف للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية. • 2294 تصنيف لشركات التأمين. • 1724 تصنيف لمؤسسات متنوعة حول العالم. • أكثر من 9400 من الأدوات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة. كما يوجد لدى الوكالة أكثر من 8000 مشترك في أبحاثها المختلفة، وتقوم بتصنيف أكثر من 98% من الديون العالمية، ولديها 23 محللاً ائتمانياً للديون السيادية في هونغ كونغ ونيويورك ولندن، وتقدم تقارير ائتمانية معقدة، ولديها اتصالات مستمرة مع المستثمرين.⁽¹⁹⁾			
--	--	---	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المراجع التالية:

- Moody's web site: www.moody.com .
- Standard & Poor's website: www.standardandpoors.com.
- Fitch Ratings, «A Global Rating Agency», Fitch Ratings, NY, www.fitchratings.com

⁽¹⁹⁾ Site internet :

- Moody's web site: www.moody.com .
- Standard & Poor's website: www.standardandpoors.com.
- Fitch Ratings, «A Global Rating Agency», Fitch Ratings, NY, www.fitchratings.com .

1-2-2 أهمية وكالات التتقيط:

تتبع أهميتها من خلال قيامها بثلاثة أدوار رئيسة، وهي: توفير المعلومة، خدمات التصديق والتوثيق، الرقابة الضمنية. ففي ظل عدم تماثل المعلومات داخل الأسواق المالية العالمية، تسعى وكالات التتقيط لإنتاج المعلومات ونشرها حول مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، والتي تستخدم من قبل المستثمرين لتسعير الأوراق المالية، ومن خلال توافر المعلومات بسهولة تعمل على تعزيز سيولة الأسواق، بالإضافة إلى توفير المعلومات، تقوم وكالات التتقيط أيضا بتقديم التصديق أو التوثيق، فتتقيط الأوراق المالية يؤثر على طلب المؤسسات للأوراق المالية، وتكون كمحفزات في القرارات الاستثمارية والتنظيمية، كما تقوم تلك الوكالات بدور رقابي ضمني، وذلك من خلال تجاوز فكرة توفير المعلومات الأولية، إلى تقديم معلومات ذات قيمة مضافة، بمعنى التوقعات المستقبلية لأداء الدولة أو المؤسسة محل التتقيط، والتي تعتبر كعقد ضمني بين مصدر الأوراق المالية ووكالات التتقيط، لاتخاذ إجراءات إيجابية لتفادي مخاطر تدهور تتقيط ذلك المصدر.

ثانيا: معايير التتقيط.

تعتمد وكالات التتقيط في تقييم سندات الدول والمؤسسات على تحليل حسابات المؤسسات والدول، وكذا الدراسة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تعمل فيها، حيث يتولى مسؤولو تلك الوكالات الاتصال بمسؤولي المؤسسات المنقطة للحصول على المعلومات السرية عن أوضاع المؤسسة وآفاق تطورها، وبناءً على التتقيط يتم تحديد نقطة القيم المالية، ولا بد كذلك من القول إن تتقيط الدول لا يخضع لنفس الشروط التي تخضع لها المؤسسات، ففيما يخص البلدان تأخذ وكالات التتقيط قدرة البلد على تسديد ديونه، كما يجب توافر الإرادة السياسية للبلد في القيام بهذا الأمر، وهنا تعتمد الوكالات على تقديرات ذاتية، مثل طبيعة الهيئة القانونية للبلد وغيرها.

ومن أهم المعايير المستخدمة للتتقيط نذكر ما يلي:

- حجم المبيعات والأنشطة الاقتصادية داخل الدولة.
- درجة إحساس قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة محل التتقيط بالأحداث التجارية والتقلبات الاقتصادية.
- درجة تطبيق الشركة محل التتقيط للمعايير المحاسبية المتعارف عليها عالميا، بالإضافة إلى مؤهلات المحاسبين والمدققين الداخليين.
- مستوى الربحية، وذلك باستخدام مؤشرات مختلفة أهمها مستوى صافي الربح ومعدل العائد على الأصول.

- مدى كفاية الأرباح في تغطية الفوائد والالتزامات المختلفة للشركة محل التنقيط.
- مستوى المخاطر السياسية للدولة نفسها.⁽²⁰⁾

2-1 الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف وكالات التنقيط:

توفر وكالات التنقيط المعلومات والتنقيط على نطاق واسع جداً، ويقوم ذلك على مجموعة من الأدوات والوسائل كما أنها تقدم أو توفر مجموعة من الخدمات والمنتجات وهذه المجموعة تختلف من وكالة لأخرى، والجدول التالي يبين هذه الخدمات والمنتجات حسب كل وكالة.

الجدول رقم (03): الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف وكالات التنقيط.

فيتش Fitch	موديز Moody's	ستاندر آندبوز Standard & Poor's
- خدمات البحث.	- تحليل لشركات التأمين، الدول ذات سيادة، الجماعات المحلية والمصدرين في سوق الأورو.	- تقييم الأخطار والاستراتيجيات.
- البحث في ميدان الاعتمادات والتقييم وأدوات التحليل.	- تحليل للتمويلات المهيكلية.	- صورة دولية عن القرض.
- تحليل خطر العائد.	- التوريق.	- قاعدة معلومة دولية شاملة.
- تصنيف الشركات وتقديم المعلومات المالية حول الشركات.	- تحليل دولي شامل للاعتمادات والقروض البنكية وقروض الشراكة.	- حلول الأخطار.
- أدوات التحليل والبحث والمراقبة.	- التحليل المصرفي في آسيا، أمريكا، الشرق الأوسط، أفريقيا وأسواق رؤوس الأموال.	- خدمات التقييم.
- حلول للمنتجات المالية المهيكلية.	- تحليل اعتمادات التأمين والصحة.	- بحوث حول المنتجات المالية المختلفة.
- مراقبة المعلومات الأداء ونماذج التحليل لتسيير محافظ المنتجات المالية المهيكلية.	- تحليل الاعتماد المقدم للجماعات المحلية والجهوية وللدول السيادية.	- تسعيرات لتسيير الصناديق.
- خدمات تحديد التعريفات والتقييم.		- خطر حوكمة الشركات.
		- بحوث كمية وحلول تحليلية.
		- قاعدة بيانات للمعلومات المالية حول الشركات.
		- قاعدة بيانات حول الأسهم والرأسمالية السوقية.
		- وظيفة اليقظة.

Source : site internet

المصدر: الموقع الإلكتروني لستاندر آندبوز وفيتش وموديز .:

www.standardandpoors.com, www.moody's.com, www.fitchratings.com

⁽²⁰⁾ بن قراب صفية، دبوب يوسف: المرجع السابق، ص ص 30-31. (بتصرف)

كما أن هذه الهيئات تصدر نقاط تكون في بعض الأحيان متباعدة، وهذا ما يستدعي منا القيام بدراسة مقارنة بين المنهجية المستعملة من طرف وكالات التصنيف في قيامها بتقييم المخاطر.

إن الهيئات المكلفة بإعداد التصنيف تضمن توزيع المعلومات المتعلقة بتقييم المخاطر، عن طريق إعلانات صحفية، مطبوعات أو الخدمة على الخط *services en lignes*. علما أن هذه المنشآت في أغلبها هي عبارة عن وكالات تصنيف والباقي هي عبارة عن مؤسسات تأمين القروض (كالشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية)، أو مكاتب خبرة أو جرائد مالية (مثل: *Euro money Publication*). وتمكن المعلومات الصادرة من هذه الوكالات، والمؤسسات من إدراك جيد للخطر.

يساعد التنقيط المسيرين في اتخاذ القرارات الهامة انطلاقا من تقييم لمستوى خطر عدم الدفع، حيث أن هذا الأخير مستعمل بكثرة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالمبادلات المالية الدولية، إلا أنه غير موضح بشكل دقيق، خاصة مع وجود مجموعة كبيرة من التعاريف المختلفة.

ولقد وصلنا إلى نتيجة مفادها أنه يوجد أكثر من تعريف لخطر البلد، إلا أن الوصول إلى تعريف موحد ومتوافق يبقى أمرا صعبا نظرا لطابعه متعدد الأبعاد بالإضافة إلى العلاقات الدولية المختلفة.

2-2 أصناف معايير التنقيط NOTATION:

حتى نتمكن من تحديد مفهوم خطر البلد ومعرفة مكوناته والتفرقة بينهما، يجب التركيز على ثلاثة نقاط أساسية والمتمثلة فيما يلي: صنف المتعامل الاقتصادي الذي لحقه الخطر، طبيعة الخطر، وأخيرا طبيعة الأزمة المتولد عنها الخطر.

إن هذه الأصناف أو الأنواع ماهي إلا مقاربات مختلفة لنفس المفهوم المتعلق بخطر البلد:

- فحسب وجهة نظر الدائن الوطني فان مفهوم خطر البلد يتمثل في المتوقع بجانب الكيان الاقتصادي الوطني الذي يتحمل خطر البلد. وفي هذا المفهوم فان 3 أصناف من المتعاملين (البنوك، المستثمرين، المصدرين) يتمكنون من توزيع خطر البلد على 3 أصناف (الخطر البنكي، الخطر المالي والصناعي، والخطر التجاري).
- من وجهة نظر المدين الأجنبي، فان خطر البلد يقيم بدلالة خصائص الكيان الاقتصادي الأصلي، ويتجسد في شكل خطر السيادة نتيجة لعجز الحكومات أو عدم قدرتها أو رفضها لتحويل العملة الوطنية للعملات الصعبة، كما يمكن أن يظهر في شكل خطر نظامي ناتج عن عدم القدرة على الدفع من طرف المؤسسات الخاصة.

- من وجهة نظر الأحداث المولدة للأزمات، فالفكرة تتمثل في الأحداث التي أدت على ظهور خطر البلد، وفي هذا الإطار يتجسد الخطر السياسي والخطر الاقتصادي.
- وعليه فإن الحدود الفاصلة ما بين هذه المقاربات المختلفة تبقى غامضة، وعليه فإن التعامل الاقتصادي معرض للخطر، يمكنه اللجوء لهيئة خاصة في قطاع النشاط الذي يخصه.
- إن المعايير التي تبنى على أساسها تحليل خطر البلد في أغلبها ذات صبغة كمية، كالمعدلات، وهي مستوحاة من المعطيات المتحصل عليها من مصادر وطنية (كالبنك المركزي، وزارة المالية) أو دولية (البنك العالمي، صندوق النقد العربي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE....) بالإضافة إلى معايير أخرى مرتبطة بالمدىونية العمومية أو المدىونية الخارجية.
- إلا أن تحليل خطر البلد يركز على معايير ذات صبغة كيفية، حيث أن مختلف آراء الخبراء من الميدان، رغم أنها ذاتية، تنافس المعطيات الرقمية. وعليه فيمكن القول إن كل مؤشر هو نتيجة ترابط ما بين دقة التحليلات الكمية وتعقيدات الأحداث الواقعية.
- وعلى العموم فإن تحليل خطر البلد يكون مسبقاً بدراسة إمكانيات السوق والتي تأخذ بعين الاعتبار المعايير المرتبطة بمستوى التطور الاقتصادي للبلدان المدروسة، والمعايير المستعملة هنا هي نسبة النمو الديموغرافي، سوق الشغل، الإنتاج، المبادلات التجارية، حجم القطاع الخاص، توازن العرض مع الطلب بالإضافة إلى نسبة النمو، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، كالناتج المحلي الإجمالي PIB ومعدل الفائدة ومعدل البطالة.
- كل هذه المعايير المتعلقة بتحديد حالة البلد هي موضوع للتصنيف، وفي هذا الإطار سوف ندرس مجموعة من المعايير المقترحة من طرف 3 وكالات تصنيف معروفة والتي توجد ضمن المقاربة الثانية (تنقيط خطر السيادة)، ويتعلق الأمر بـ FITCH RATING، MOODY's STANDARD&POORS.
- وعليه فإن الجدارة الائتمانية السيادية هي بالدرجة الأولى رأي الوكالة الناشر للتصنيف في مقدرة الدولة المقترضة بالوفاء بالديون وهي بذلك تعبر عن توقع حدوث خطر معين بناء على تقدير وتقييم لاحتمالات حدوث الأخطار.

2-2-1 معايير التصنيف فيتش FITCH RATING:

يتدخل فيتش في 75 دولة، ويغطي أهم القطاعات الاقتصادية ويتكفل بتنقيط ما يقارب 70 دولة مستقلة وأكثر

من 100 جمعية محلية، إن المجالات المدروسة من طرف فيتش تخص 14 مجموعة تضم 103 معيار، وهذا ما يجعل من فيتش الوكالة التي تحتوي على أكثر عدد من المعايير والأكثر وضوحاً. والجدول التالي يبين بوضوح أهم المعايير المستعملة من طرف وكالة فيتش في تصنيف خطر البلد.

الجدول رقم (04): معايير التصنيف لفيتش rating Fitch

البيان	عدد المعايير	البيان	عدد المعايير
الدولة والسياسة*	10	ميزان المدفوعات	12
الوضع الدولية*	5	تحليل معوقات التنمية المتوسطة الاجل	5
المؤشر الديموغرافي والتربوي	9	السياسة الاقتصادية الكلية	10
تحليل سوق العمل	7	التجارة والسياسة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي	8
هيكل الإنتاج والتجارة	6	البنوك والمالية	5
ديناميكية القطاع الخاص	7	الأصول بالعملة الصعبة	5
توازن العرض والطلب	7	المديونية الخارجية	7

Source: fitch Ratings, Méthodologie de Notation de Risques Souverains, Fitch Sovereign Ratings, Fitch Inc, New York, 2002, pp 9-14.

2-2-2 معايير التصنيف موديز RATING MOODY's:

إن مجال نشاط معايير موديز MOODY's يمتد ليشمل عينة من 100 دولة، بواسطة نظام تقييم الخطر المبني على متغيرات ذات طابع سياسي واقتصادي، تصل هذه الأخيرة إلى 50 موزعة على 5 مجموعات من المعايير. والجدول اسفله يبين توزيع المتغيرات وفقاً لمعايير تصنيف موديز.

الجدول رقم (05): معايير التصنيف لموديز MOODY's.

البيان	عدد المعايير
الديناميكية السياسية والتفاعل الاجتماعي*	14 معيار

*برنامج الإصلاحات الاقتصادية، الأحزاب السياسية، نظام الحكم.

*أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية، الانتماء إلى بعض الهيئات الدولية، أو إلى منطقة التبادل الحر، العلاقة مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

*توزيع الدخل، اختلاف اللغات والديانات، سياسة الحماية الاجتماعية، البيروقراطية الإدارية، أثر السياسة على التسيير الاقتصادي....

16	الهياكل والقدرات الاقتصادية*
5	مؤشرات جبائية
8	المدفوعات الخارجية والمديونية
7	مؤشرات نقدية'

Source : fitch Ratings, Méthodologie de Notation de Risques Souverains, Fitch Sovereign Ratings, Fitch Inc, New York, 2002, pp 9-14.

3-2-2 معايير التصنيف ستاندر بورز (S&P) STANDARD&POORS :

تدرس هذه المعايير عينة مكونة من 77 دولة، وترتكز على نظام تقييم خطر السيادة المكون من 47 معيار موزع على 9 فضاءات تغطي المخططات السياسية والاقتصادية. والجدول التالي يوضح أهم هذه المعايير.⁽²¹⁾

الجدول رقم (06): معايير التصنيف -لستاندر أند بورز-S&P

البيان	عدد المعايير
الخطر السياسي	8
العلاقات الدولية	4
المحيط الاجتماعي	7
الهيكل الاقتصادي وأفاق التنمية	6
مرونة النظام الجبائي	5
مرونة ميزان المدفوعات	3
المديونية الخارجية	5
تكاليف المديونية	4
استقرار الأسعار	5

المصدر: مسعداوي يوسف، (2007): معايير ومؤشرات تقييم خطر البلد وفق لوكالات التصنيف الائتماني Agence de rating، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، ص ص 156-157.

* إجمالي الناتج الوطني، سعر الصرف، معدل البطالة، معدل الاستثمار، الصادرات، الواردات، درجة تفتح الاقتصاد
'معدل الفائدة القصيرة الأجل، خدمة المديونية

⁽²¹⁾ مسعداوي يوسف، (2007): معايير ومؤشرات تقييم خطر البلد وفق لوكالات التصنيف الائتماني Agence de rating، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 02، العدد 01، ص ص 156-152.

ثالثاً: شروط عملية التنقيط وأثرها على سير الأسواق المالية.

لا تخضع وكالات التنقيط الدولية لرقابة كبيرة من قبل السلطات، ويبقى ضابطها الأساسي في ذلك هو حرصها على كسب ثقة المستثمرين فيها من أجل ضمان استمراريته. وتتحدد درجة ثقة المستثمرين في هذه الوكالات بمدى موضوعيتها وشفافيتها وتوفرها على إمكانيات تسمح لها بأداء عملها على أحسن وجه. ويرى مسيرو هذه الوكالات أن هدفهم هو الحفاظ على سمعة وكالتهم بين المستثمرين، لأن اعتماد التصنيفات غير الواقعية يؤدي مع الوقت إلى عدم ثقة المستثمرين في هذه الوكالات، لأن السوق سيكشف مع الوقت عمليات التصنيف المغشوشة مما يضر بسمعة الوكالات.

وتتباين درجة تفاعل الأسواق المالية مع التصنيفات مختلف وكالات التصنيف الدولية. فحسب بعض الدراسات فإن تصنيف موديز يعتبر أكثر تأثيراً من تصنيف ستاندارد أندربوز، بينما ترى دراسات أخرى أن الأسواق تتفاعل أكثر مع تصنيف كل من فيتش وساندرز أندربوز في حالة رفع درجات التصنيف أو خفضها. ففي دراسة تتبع سجل موديز في التنبؤ بالإخفاق في السداد خلال الفترة 1970-1994، تبين أن عندما تنخفض نقطة التصنيف وتطول فترة حيازة السند زاد معدل الإخفاق المتوقع.

ففيما يتعلق بالسندات التي حازت على نقطة AAA لم يعجز عن السداد إلا 0.1% من الجهات التي أصدرت السندات التي حازت على ذلك التصنيف، وذلك على امتداد خمس سنوات. أما على مدى عشر سنوات فإن معدل الإخفاق كان لا يتجاوز 1%. بالمقابل بلغ متوسط معدل الإخفاق بالنسبة للجهات التي أصدرت سندات مصنفة B- حوالي 28% على مدى خمس سنوات، وارتفع هذا المعدل إلى 40% في مدى عشرة سنوات.

إن تحقيق الوكالات لشروط العمل الجاد ليس بالأمر السهل، فقيام المؤسسات بتقديم مقابل للوكالات لقاء عملية تقييمها لسندات وحصولها على مشورتها، قد يجعل الوكالات تتساهل في تنقيطها. هكذا نجد أن وكالات التصنيف الدولية تبقى من جهة محكومة برغبتها في الحفاظ على ثقة المستثمرين فيها، أي الحفاظ على سمعتها. لكنها من جهة ثانية تقع تحت إغراءات عملائها التي تقدم لهم الاستشارات.

في حين أن شفافية وكالات التنقيط الدولية في أداء عملها، والتي تتمثل في توفير المعلومات الصحيحة عن المؤسسات العاملة في الأسواق المالية وعن الظروف التي تعمل فيها، مع ضمان حرية وصول جميع المستثمرين إلى تلك المعلومات في الوقت المناسب وبدون تكلفة أو بتكلفة زهيدة، فهي تتوقف على رغبة تلك الوكالات في تحقيق هذا الهدف، إضافة إلى توفرها على الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق ذلك. وتسمح الشفافية للمؤسسات

المستثمرة بتقدير المخاطر والعوائد المتولدة عن الأصول المالية، بما يسمح لها من اتخاذ قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأصول المالية، وهي القرارات التي تؤثر في الأسواق المالية. فسيادة الشفافية في الأسواق المالية سيعزز الثقة في هذه الأسواق ويزيد من قدرتها على تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد الحقيقي وليس نحو المضاربة، في حين أن حجب البيانات المالية والتلاعب بها يؤدي إلى تضليل المستثمرين الكبار ويجعلهم يتخذون قرارات خاطئة جارين معهم الكثير من المستثمرين الصغار الذين يسلكون سلوك القطيع، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب تلك الأسواق وإلحاق الضرر بالأعداد الكبيرة من صغار المستثمرين الذين سيفقدون الثقة في وكالات التقييم ويعزفون عن التعامل معها مستقبلاً. ولا يخلو نشاط هذه الوكالات من هكذا ممارسات. فعلى سبيل المثال نجد أن هذه الوكالات كانت قد منحت بنك ليمان براترز نقطة AAA يوم إفلاسه. (الأزمة المالية 2007)

لم تكن وكالات التصنيف الدولية تتوفر على إمكانية كبيرة تسمح لها بتقدير كافة المخاطر التي تدخل في تقييم منتجات مالية تتميز بالتعدد والتعقيد فعلى المستوى البشري كانت وكالات التصنيف الغربية تشغل حوالي ألف محل يتولون تحليل عشرات الآلاف من الكيانات العمومية والخاصة، الأمر الذي كان يدفع بهم إلى التساهل في عملية التقييم، أما وكالة داغونغ فصرحت بتشغيل 500 موظف يشتغلون بـ 34 فرع موزعين داخل الصين. (22)

المحور الثالث: التصنيف الائتماني السيادي والتصنيف الإسلامي.

أولاً: التصنيف الائتماني.

أصبحت التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي تمنحها مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية هدفاً في حد ذاته تسعى الكثير من المؤسسات والشركات المالية المختلفة للحصول عليها، باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء الشركة أو البنك وقوة مركزه المالي.

وللتصنيف أهمية كبيرة سواء للدول أو للشركات المالية والبنوك، حيث يساعدها على الحصول على القروض اللازمة لها من سائر البنوك وبيوت التمويل العالمية، ويمكن لتصنيف مرتفع أن يساهم في ترويج سندات

(22) مغاري عبد الرحمن، (2013): دور وكالات التصنيف الائتماني في تقييم القيم المالية وأثرها على سير الأسواق المالية الدولية مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 3، العدد 01، ص ص 44 - 45.

خاصة أو حكومية في أسواق المال العالمية، فيما يؤدي التصنيف المنخفض إلى إفلاس شركة وربما إلى التسبب في أزمة اقتصادية لدولة من الدول.

1-1 تعريف التصنيف الائتماني:

التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة، أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة. ويعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم ومقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأي مؤسسة.

وهو مقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين، أو بمعنى آخر مخاطر عدم سداد المقرض (مصدر السند) في الوفاء بالتزاماته (قيمة القرض وفوائده) للمقرض (حامل السند).

1-1-1 شروط الاعتراف بشركات التصنيف العالمية:

- الموضوعية
- الاستقلالية
- الشفافية في توفير المعلومات
- الإفصاح
- الموارد البشرية والمادية ذات الكفاءة
- المصداقية
- المنهجية
- الحيادية

1-1-2 عوامل التحليل المالي عند القيام بالتصنيف الائتماني:

- الربحية والإيرادات.
- الموجودات (تقييم درجة الأصول).
- الموارد المالية وتدفقات النقدية

- درجة التمويل والسيولة (رأس المال والقروض الحالية وغيرها).
- كفاية رأس المال.

1-2 كيف تتم عملية التصنيف من قبل وكالات التصنيف:

تصدر وكالة التصنيف الائتمانية مثل ستاندرد أند بورز، موديز أو فيتش تقريراً تقييماً يعبر عن وجهة نظرها للملاءة المالية Credit Worthiness لمؤسسة مالية ما وقدرتها على الاقتراض معتمدة بذلك على المعطيات والمعلومات المتوفرة لتلك المؤسسة سواء من المؤسسة نفسها أو من مكاتب التدقيق المعتمدة، أو من خلال التقارير الحكومية والشركات الاستشارية المعتمدة في وقت زمني محدد Time Snapshot. وتعتبر الملاءة المالية ظاهرة متعددة الأوجه ومتشعبة، وهي أبرز التحديات التي تواجه وكالات التصنيف في تقييمها للمؤسسات حيث لا توجد معادلة واحدة تجمع تشعبات الملاءة المالية والمتعلقة بعوامل متعددة مثل الزمن، العملة المكان، نوع السندات، الظروف الاقتصادية والسيادية وغيرها من العوامل. لذلك، تستخدم وكالات التصنيف رموزاً مثل AAA, BBB, C للتعبير عن الملاءة المالية لمؤسسة ما بغض النظر عن اختلاف العملة والزمن وغيرها من العوامل التي تدخل في تقييم الملاءة المالية. وما هو جدير بالذكر أن التصنيف ليس دعوة للمستثمرين بشراء وبيع أسهم المؤسسات أو التعامل مع المؤسسات المالية ذات التصنيف العالي أو الابتعاد عن تلك الأقل تصنيفاً، ولا يعتبر التصنيف حقيقة مطلقة بل هو مجرد رأي وتوقع عن وضع المؤسسة المالي الحالي. فالتصنيف مرتبط بوضع وأداء المؤسسة المالي وهي بدورها مرتبطة بالدورة الاقتصادية والائتمانية المتغيرة، حيث من الممكن أن يتغير تصنيف المؤسسة ارتفاعاً وانخفاضاً حسب المؤسسة والظروف المحيطة بها. إن أبرز العناصر التي تركز عليها وكالات التصنيف في تقييمها لملاءة المؤسسات المالية هي احتمالية العجز في الوفاء بالالتزامات المالية للغير أو العجز في تحصيل الديون من الغير سواء في المدى الزمني الطويل أو القصير. بمعنى آخر تستقرأ وكالات التصنيف أمان أساسيات في عملية التقييم، هما السعة والقدرة في الدفع Capacity and Willingness. فعند تساوي جميع المعطيات والظروف، فإن التقييم العالي للمؤسسات المالية يعكس سعة وقدرة تلك المؤسسات بالالتزام بسداد ديونها لدى الغير أو تحصيل ديونها من الغير، وهذا يعكس من ناحية أخرى قدرة المؤسسة المالية على الصمود بنجاح أمام الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي القدرة على تمييز المؤسسات المالية الناجحة ذات الملاءة المالية الجيدة والتي تعمل وفق خطة إستراتيجية واضحة المعالم عن تلك المؤسسات المالية الورقية.

إن المدخل الفلسفي الأساسي لتقييم الملاءة المالية للمؤسسات المالية يقوم على أساس افتراض سيناريو الضغط Hypothetical Stress Scenarios واستخدام هذه الافتراضات على أنها مقايضة Benchmarks لتصنيف المؤسسات لفئات رمزية بناء على قدرة تلك الشركات على تحمل ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية بأقل ضرر. فمثلاً المؤسسات المالية التي تصنف وفق سيناريو ما بين AAA حتى B تتميز بأنها ذات ملاءة مالية عالية تسعفها لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية في زمن محدد. ويندرج تحت هذا السيناريو مستويات متعددة تعكس قدرة المؤسسة المالية على الالتزام بالديون للغير، فمثلاً تصنيف AAA يبين القدرة والسعة المطلقة لمؤسسة ما بالوفاء بالديون، بينما التصنيف B يبين بأن المؤسسة مازالت تستطيع الصمود أمام الأزمات المالية ولكنها عرضة للمخاطر بشكل أكبر من غيرها في هذا السيناريو. وما هو جدير بالذكر إن هذا التصنيف ليس مطلق فهو متغير بتغير وضع الملاءة المالية للمؤسسة. فكما جاء فإن التصنيف لا يعكس الحقيقة الكاملة لوضع المؤسسة المالية لكنه يعبر فقط عن رأي وكالة التصنيف حول الملاءة المالية للشركة وفق معطيات محددة.

وقد قامت بعض وكالات التصنيف بتصنيف المؤسسات المالية ما بين Investment Grade و Speculative Grade وهذين التصنيفين* يعكسان درجة المخاطر المحتملة في الملاءة المالية للمؤسسة. فالنوع الأول يمثل الشرائح ما بين AAA حتى BBB وهي أقل خطورة وأكثر ملاءة مالية، بينما النوع الثاني يمثل الشرائح ما بين BB حتى D وتمثل أعلى خطورة وأقل ملاءة مالية.

1-2-1 أهمية التصنيف الائتماني:

✓ يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت أو أفراد) على معرفة التصنيف الائتماني للجهة طالبة الاقتراض أو مصدرة السند.

✓ يساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة المؤسسة وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها.

* تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مدارس في عملية التصنيف، فتعتمد بعض المؤسسات مثلاً نظام AAA بينما تعتمد مؤسسات أخرى التقييم العشري (10-1) حيث تعتبر هذه الطريقة مختصرة لقياس مخاطر الائتمان بشكل كمي. وبالتالي فإن المعيار الأساسي الذي تعتمده هذه المؤسسات للتصنيف هو قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية فتتراوح بين قدرة قوية لأبعد حد وتصل إلى الإخفاق والذي يعني التعثر في تسديد الالتزامات المالية.

- ✓ يعكس قوة المركز المالي للمؤسسة أو البنك والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.
- ✓ يعكس سمعة ومصادقية المؤسسة أو البنك والموقع الريادي له في السوق.
- ✓ يؤثر التصنيف إيجابيا على النتائج التشغيلية والربحية للمؤسسة.
- ✓ يساعد في التوجه نحو الأسواق العالمية بثقة أكبر.
- ✓ يمنح المستثمرون المزيد من الثقة في التعامل مع المؤسسات أو البنوك المصنفة بدرجة عالية.
- ✓ مصادقية التصنيفات هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار.

- ✓ هو تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات المؤسسة أو البنك.
- ✓ كما أنه يعد من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاء رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الدولية وبالتالي هناك ضرورة لوجود رقابة ذاتية داخل وكالات التصنيف، والقيام بفرض عقوبات مشددة من قبل البنوك المركزية. ووزارات المالية تجاه وكالات التصنيف، لاسيما تلك التي يثبت عدم التزامها بالمعايير الأساسية للتقييم، إلى جانب ضرورة إيجاد وكالة مستقلة لكي تعطي تصنيف ائتماني لوكالات التصنيف كما هم دأبوا على إعطاء تصنيفات للآخرين حفاظا على مبدأ الحيادية والموضوعية على المستوى العالمي.²³
- ورغم تأكيد خبراء ماليون تراجع مصادقية وكالات التصنيف الائتماني بعد ما ثبت عدم صحة التصنيفات التي منحها لبعض الشركات من جهة، ونظرا لعدم حياديتها وموضوعيتها فيما تتوصل إليه من تصنيفات خاصة على المستوى السيادي للدول، وما أكدته تداعيات الأزمة المالية الأخيرة التي عصفت باقتصاديات العالم وكانت وكالات التصنيف سببا فيها. لكنها وعلى الرغم من ذلك لا تزال تعتبر الشر الذي لا بد منه.²⁴

1-2-2 درجات التصنيف الائتماني:

- تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات للتصنيف الائتماني تعبر عن رأي المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، أصل القرض، ومبلغ التأمين وغيرها. ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفته مؤشر لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها.

(23) Site d'internet : <https://www.alsharq.com/opinion/02/12/2015> .

(24) نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، العدد الرابع، نوفمبر 2010، الكويت.

ونظير إجراء عمليات التصنيف، تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية رموزاً في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، والتي تتدرج ضمن نوعية من مستوى المخاطر الائتمانية، وهي:

❖ درجة الاستثمار:

وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (Aaa, Baa, A, Aa) وذلك بالنسبة لوكالة موديز، والرموز (A, AA, AAA, BBB) بالنسبة لوكالتي ستاندر آندبورز وفيتش للتصنيف.

❖ درجة المضاربة:

وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز (Ba Ca, Caa, B,) بالنسبة لوكالة موديز، والرموز (B, BB, C, CC, CCC) بالنسبة لوكالتي ستاندر آند بورز وفيتش للتصنيف.

كما تصنيف وكالات التصنيف الائتماني أرقاماً أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف، حيث تصنيف وكالة موديز أرقاماً لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa هي 1 أو 2 أو 3، ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف، والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف، والرقم 3 إلى نهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. في حين تصنيف وكالتي ستاندر آند بورز وفيتش للتصنيف (+) أو (-) إلى درجات التصنيف الائتماني من AA على B للتعبير على مستوى الجودة الائتمانية ضمنها. ويمكن توضيح مستويات الاستثمار والمضاربة ضمن درجات التصنيف الائتماني المختلفة حسب كل من وكالة موديز، ستاندر آند بورز وفيتش للتصنيف من خلال الجدول التفصيلي التالي: (25)

(25) مداني أحمد، (2013): دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ص 55.

الجدول رقم (07) : توضيح الرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية					
معدلات الخسارة عند كل درجة *	Standard & Poor's	Fitch Ratings	Moody's	الوصف	مستوى المخاطر الائتمانية
%0.0016	AAA	AAA	Aaa	الأكثر أمانًا	درجة الاستثمار
%0.0171	AA+	AA+	Aa1	جدارة ائتمانية عالية	
%0.0374	AA	AA	Aa2		
%0.0781	AA-	AA-	Aa3		
%0.1436	A+	A+	A1	جدارة ائتمانية متوسطة الى عالية	
%0.2569	A	A	A2		
%0.4015	A-	A-	A3		
%0.6050	BBB+	BBB+	Baa1	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	
%0.8690	BBB	BBB	Baa2		
%1.6775	BBB-	BBB-	Baa3		
%2.9040	BB+	BB+	Ba1	غير استثمارية	درجة المضاربة
%4.6265	BB	BB	Ba2		
%6.5230	BB-	BB-	Ba3		
%8.8660	B+	B+	B1	مخاطرة	
%11.3905	B	B	B2		
%14.8775	B-	B-	B3		
%19.9726	CCC	CCC+	Caa1	مخاطرة عالية	
%26.8125		CCC	Caa2		
%38.4017		CCC-	Caa3		
%55.0000			CA		
%100.0000			C	متعثرة	
	DDD				
	DD				
	D	D			

المصدر: مداني أحمد، (2013): دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، ص 55.

➤ درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة:

تعتبر درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة عن رأي وكالة التصنيف بالمقدرة المالية للمصدرين لمقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل والتي تقل عن 13 شهراً، وتحدد مخاطر عدم الدفع في تلك الفترة، وتستخدم وكالة موديز الرموز التالية للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة:

• **P-1** : يعتبر المصدر المصنف prime-1 بأنه ذو قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

• **P-2** : يعتبر المصدر المصنف prime-2 بأنه ذو قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

• **P-3** : يعتبر المصدر المصنف prime-3 بأنه ذو قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

• **NP** : يعتبر المصدر المصنف Not Prime بأنه لا يقع ضمن أي من درجات التصنيف السابقة.

في حين تستخدم وكالة فيتش للتصنيف الرموز التالية للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة:

• **F1** أعلى جودة ائتمانية بالفترة القصيرة : تشير إلى أعلى قدرة مالية على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة. ومن الممكن إضافة + للدلالة على الجودة الائتمانية الأعلى.

• **F2** جودة ائتمانية جيدة بالفترة القصيرة : تشير إلى قدرة مالية جيدة على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة.

• **F3** جودة ائتمانية متوسطة بالفترة القصيرة : تشير إلى قدرة مالية مقبولة على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة.

• **B** جودة ائتمانية ذات مخاطر مضاربة بالفترة القصيرة : تشير إلى قدرة مالية متدنية على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد، ومن الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر عليها.

• **C** مخاطر عدم سداد مرتفعة بالفترة القصيرة : تشير إلى احتمال كبير لحدوث حالة عدم السداد Default بالفترة القصيرة.

• **RD** حالة عدم سداد محدودة : تشير إلى حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.

• **D حالة عدم السداد** : تشير إلى حدوث حالة عدم السداد Default للالتزامات المالية بالفترة القصيرة. إن درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة ليست مقياساً للخسارة المحتملة للورقة المالية المصنفة، حيث لا تعبر درجات التصنيف الائتماني إلا عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بمستوى المخاطر المالية المرتبطة بالإصدار الذي تقوم بتصنيفه. وبناءً على ذلك فإن حدود درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة هي:

- لا تحدد درجات التصنيف الائتماني النسبة المئوية للخسارة المحتملة لأي فترة زمنية.
- لا تعكس درجات التصنيف الائتماني القيمة السوقية لأي ورقة مالية مصدرة.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن مدى سيولة الأوراق المالية.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن حدة الخسارة المحتملة للالتزامات المالية في حالة عدم السداد Default.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني سوى عن رأي وكالة التصنيف بمستوى المخاطر المؤيدة لحدوث حالة عدم السداد Default.

➤ الارتباط بين درجات التصنيفات الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني عادةً بإصدار درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة، ويمكن أن يطبقا معاً على المصدر أو على التزاماته المالية أو على كليهما. وهناك ارتباط وثيق بينهما، ذلك أن المخاطر المرتفعة لعدم السداد Default بالفترة القصيرة تكون مرتبطة بتقويم مخاطر عدم السداد Default بالفترة الطويلة وأن تتوافق معها.

كما يعكس الارتباط بين التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة أهمية عنصر السيولة ومخاطر الفترة القصيرة لتقويم الجدارة الائتمانية للفترة الطويلة، ويضمن عدم حدوث التعارض بين درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة ودرجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة للالتزامات المالية. وهو ما يبينه الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08) : الارتباط بين درجات التصنيفات الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة.

درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة	درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة
درجة الاستثمار	
F1+	AAA
F1+	AA+
F1+	AA
F1+	AA-
F1+ أو F1	A+
F1	A
F1 أو F2	A-
F2	BBB+
F2 أو F3	BBB
F2 أو F3	BBB-
درجة المضاربة	
B	BB+
B	BB
B	BB-
B	B+
B	B
B	B-
C	CCC
C	CC
C	C
D	RD/D

ويبين الجدول رقم (09) العلاقة بين التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة حسب وكالة موديز لخدمة المستثمرين⁽²⁶⁾.

⁽²⁶⁾ رامي زعتري، مرجع سابق، ص ص 24 - 27 .

الجدول رقم (09): العلاقة بين درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والفترة القصيرة حسب وكالة موديز للتصنيف.

درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة	درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة
درجة الاستثمار	
	Aaa
	Aa1
	Aa2
Prime 1	Aa3
	A1
	A2
Prime 2	A3
	Baa1
Prime 3	Baa2
	Baa3
درجة المضاربة	
	Ba1
	Ba2
	Ba3
	B1
Not Prime	B2
	B3
	Caa1
	Caa2
	Caa3
	Ca
	C

Source: Moody's Investors Service, "Moody's Rating Symbols & Definitions", op. Cit. P.10.

3-1 مشاهدة التصنيف Rating Watch واتجاه التصنيف Rating Outlook:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتعيين حالة مشاهدة التصنيف واتجاه التصنيف للإصدارات المالية المصنفة كما يلي:

1-3-1 مشاهدة التصنيف Rating Watch:

تشير حالة مشاهدة التصنيف إلى قيام وكالة التصنيف بمراقبة درجة التصنيف الائتماني، وبالتالي هناك احتمال كبير لتغييرها في الفترة القصيرة. وهناك ثلاثة اتجاهات لحالة مشاهدة التصنيف، وهي:

- إيجابي Positive: تشير إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني.
- سلبي Négative: تشير إلى احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني.
- تطور Evolving: تشير إلى إمكانية رفع درجة التصنيف الائتماني أو خفضها أو تثبيتها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لوكالة التصنيف أن ترفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها بدون أن توضع في حالة مشاهدة التصنيف Rating Watch إذا كان هناك ما يبرر ذلك.

وبشكل عام فإن حالة مشاهدة التصنيف تتم خلال الفترة القصيرة أي خلال 90 يوماً، وتكون اما سابقة للتغيرات المرتبطة بالإصدارات المالية المصنفة أو تتبعها، وهي فترة جمع معلومات إضافية واستخدامها لإجراء تحليل التصنيف الائتماني. ويخرج الإصدار من حالة مشاهدة التصنيف عندما يتم نشر التصنيف وذلك إما برفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها أو تثبيتها.

2-3-1 اتجاه التصنيف Rating Outlook:

تشير حالة اتجاه التصنيف الى احتمال قيام وكالة التصنيف بتغيير درجة التصنيف الائتماني خلال الفترة الطويلة والتي تمتد من سنة الى سنتين. وهناك أربع حالات لاتجاه التصنيف، وهي:

- مستقر stable: تشير الى احتمال بقاء درجة التصنيف الائتماني على حالها في الفترة الطويلة.
- إيجابي Positive: تشير إلى احتمال رفع درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة.
- سلبي Négative: تشير الى احتمال تخفيض درجة التصنيف الائتماني في الفترة الطويلة.
- تطور Developing/ Evolving: نادراً ما يأخذ اتجاه التصنيف حالة "تطور"، وهذا يتم إذا كان هناك تردد فيما بين الحالتين أكان إيجابياً أم سلبياً، أي فيما بين رفع درجة التصنيف الائتماني أو تخفيضها في الفترة الطويلة. وتوضع الورقة المالية بحالة اتجاه التصنيف Rating Outlook إذا كان هناك تغيرات في الظروف المحيطة بها ولكنها غير واضحة بدرجة كبيرة⁽²⁷⁾.

1-4-4 طرق تصنيف التصنيف الائتماني:

عملية التصنيف الائتماني معقدة ولا تتعلق فقط بدرجة الجودة الائتمانية للسند ولكن تتعلق أيضاً بالشركة أو المؤسسة المصدرة للسند هي في مضمونها تحاول تقييم درجة المخاطرة التي سوف يتحملها المستثمر من جراء شراء السند وتقييم مقدار مخاطر عدم سداد قيمة السند من طرف الجهة المصدرة له.

1-4-1 التحليل الكمي (التحليل المالي): هناك أربعة مجالات رئيسية لإجراء التحليل الكمي تستخدمها

كافة وكالات التصنيف الائتماني وهي:

⁽²⁷⁾ رامي زعتري، (2011): التصنيف الائتماني وفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا،

أ- الإيرادات والربحية:

تعتبر مقدرة المؤسسة المالية على توليد الربحية ودرجة استدامة هذه المقدرة هي العامل الأول لتحقيق الربحية، ويجب أن تحقق المؤسسة أرباحاً تمكنها من تغطية تكاليف عملياتها وخدمة الديون بالإضافة إلى تكوين رأس مال يمكنها من النمو والتوسع في المستقبل.

إن مقدرة المؤسسة الدخل بصورة قوية وبشكل جيد في السوق ويمكنها من الاقتراض بسهولة وهذا هو حيز الزاوية في تحليل التصنيف الائتماني، أي مدى سهولة علة الائتمان عند الحاجة، وعادة ما تستخدم النسب المالية التالية:

- الأرباح قبل الضرائب والمخصصات:

تعطي هذه النسبة فكرة جوهرية عن مستوى الأرباح والخسائر المتوقعة خصوصاً في أوقات الضغوط المالية وتعكس مقدرة المؤسسة على مواجهة الأزمات.

- العائد على متوسط الأصول المدارة:

تعكس هذه النسبة مقدرة المؤسسة المالية على تمويل وخدمة أصولها وذلك بتوليد أرباح وهي بذلك تعكس نقاط قوة عمليات المؤسسة المالية وأسلوب عملها.

- العائد على السهم:

تدل هذه النسبة على نجاح الإدارة في تحقيق أرباح للمساهمين وإرسال إشارة موجبة لمقرضي المؤسسة بأنها تحقق أهدافها المالية.

ب- تقييم جودة الأصول:

يعتبر هذا التقييم مؤشراً قوياً على وضع الأرباح والخسارة، كما يعتبر مؤشراً على مقدرة المؤسسة المالية على قبول المخاطر الائتمانية حيث أن جودة الأصول تعكس بصورة مباشرة رأسمال المؤسسة واحتياطها العام. يعتمد هذا التقييم على مجموعة من النسب المالية:

- نسبة الأصول الرديئة (غير العاملة) إلى جملة الأصول المدينة (أصول قيد التحصيل):

تعكس هذه النسبة مقدار المديونية المعدومة المحتملة (مرور أكثر من 60 يوم على موعد السداد).

- نسبة الأصول المعدومة إلى جملة الذمم المدينة (أصول قيد التحصيل):

تعكس هذه النسبة الأصول المعدومة التي حدثت بالفعل وهي تركز على صافي الأصول المعدومة بعد استبعاد مقدار الاسترجاعات وهي نسبة مكمل للنسبة السابقة.

- نسبة الاحتياطات إلى جملة الذمم المدينة (أصول قيد التحصيل):

تعكس درجة حيطة المؤسسة وتوخيها الحذر من الأصول المعدومة في المستقبل ودرجة كفاية لتلبية أي مخاطر لعدم سداد المدينين.

- نسبة المؤونة (احتياطات مقابل خطر أو خسارة معينة) على صافي الأصول المعدومة:

تعكس درجة تغطية المؤسسة المالية للأصول المعدومة بالإضافة إلى توفير الاحتياطات اللازمة لتوسيع نطاق عمليات المؤسسة المالية وتعكس بطريقة غير مباشرة إذا كانت الإدارة من النوع الديناميكي الذي يتعامل مع تداعيات الأعمال قبل وقوعها أو من النوع الذي يتعامل مع تداعيات الأعمال بعد وقوعها.

ج- التمويل والسيولة:

أن درجة نفاذ أية مؤسسة مالية إلى التمويل والحصول على متطلباتها من السيولة هو العنصر الحاسم في أداء عملياتها وبدون هذا الإمداد المستمر من السيولة وبغض النظر عن رأس المال أو درجة الأمان التي تتمتع بها المؤسسة فإنها لا تستطيع الاستمرار في القيام بنشاطها معتمدة على مواردها الذاتية فقط، وتعتمد قدرة المؤسسة على النفاذ المستمر للتمويل على درجة ثقة السوق والمقرضين على وجه الخصوص في أدائها.

هناك مجموعة من النسب المالية التي تستخدم في هذا المجال:

- نسبة الديون قصيرة الأجل والأوراق التجارية إلى جملة الديون:

تعكس هذه النسبة خطر إعادة التمويل الذي تقدمه المؤسسة المالية خصوصا فيما يتعلق بالآجال المختلفة مقارنة بخصومها (أصول قصيرة الأجل مقابل خصوم قصيرة الأجل) وطبيعة أصول المؤسسة المالية.

- متوسطة وذروة الأوراق التجارية المستحقة:

تعكس درجة اعتماد المؤسسة المالية على سوق الأوراق المالية ومقدار مخاطر عدم التمويل التي تستطيع المؤسسة التعامل معها بأمان ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها العاجلة.

- نسبة التمويل البنكي المباشر إلى جملة الأوراق التجارية:

تعكس هذه قدرة المؤسسة على الحصول على السيولة اللازمة لمقابلة التزاماتها قصيرة الأجل تحت اعتبارات مختلفة لحالة السوق المالي وتعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة والآجلة.

د-الكفاية الرأسمالية:

يجب التأكيد أن نقص السيولة وليس عدم الكفاية الرأسمالية هو العامل الرئيسي في إفلاس العديد من المؤسسات المالية، إن كفاية رأس المال يقيس بالدرجة الأولى درجة الأمان الذي تتبعه المؤسسة المالية من ناحية ونظرة عملاء السوق لدرجة الحماية التي تطلبها المؤسسة لمواجهة أي أزمة في المستقبل، فهي تعكس بصورة وأخرى ثقة المستثمرين في المؤسسة، وهناك بعض النسب المفيدة في هذا المجال وهي:

- جملة المديونية إلى الأسهم:

والتي تقيس مقدار خطر التمويل الذي تتحمله المؤسسة المالية وتفيد في تقييم عبء المديونية في المؤسسة ومستقبل قدرتها على السداد.

- مقدار الرفع المالي:

ويقاس مقدار الديون المعدلة على قيمة الأسهم وهو يعطي صورة أكثر واقعية لوضع المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في المستقبل.

• محدودية النسب المالية:

إن النسب المالية ماهي إلا مؤشرات لوضع المؤسسة المالي وبالتالي فهي تخدم المحلل المالي في تحديد صحة الوضع المالي، ولكن هذه النسب تكون في أحيان كثيرة محدودة الاستخدام لعوامل خارجة عن تحكم المحلل المالي وهناك مجالين مهمين ينصب عليها الاهتمام عند الحديث عن محدودية النسب المالية وهما:

- القواعد المحاسبية المستخدمة:

المشكلة الرئيسية هي أنه حتى وقتنا الحاضر لا يوجد وكالة أو منظمة دولية معنية بتوحيد ومعايير القواعد المحاسبية العامة المقبولة أو مسؤولة عن تنظيم ومتابعة تنفيذ القواعد المحاسبية خصوصا فيما يتعلق بإلغاء أو إسقاط بيانات محاسبية هامة من حساب الخسائر والأرباح أو من الميزانية المالية التي تدل على حقيقة أداء المؤسسة المالية.

- تحليل الاتجاه العام:

من الأهمية بما كان أن يقوم المحلل المالي بتفحص أداء المؤسسة المالية عبر الزمن وليس فقط في فترة محددة.

2-4-1 التحليل الكيفي:

إن التحليل الكمي مفيد جدا ولكنه بدون التحليل الكيفي يبقى ناقصا لتكوين فكرة صحيحة عن المؤسسة المالية وتقييم جدارتها الائتمانية، وهناك موضوعات لا يتعرض لها التحليل الكمي مثل قدرة المؤسسة على المنافسة والمناخ العام، الميزة التنافسية التي تتميز بها المؤسسة، حصتها في السوق درجة ثقة العملاء في المؤسسة، عوائق الدخول إلى السوق الحالية والمستقبلية، وهي الموضوعات التي لا يمكن تغطيتها عن طريق النسب المالية ولكن عادة ما يتم تصميم استمارة استبيان تغطي كافة الموضوعات وتوجه إلى الإدارة العليا للمؤسسة من خلال المقابلة الشخصية وأيضا تنطرق إلى مستقبل وتوجهات المؤسسة ورؤية الإدارة العليا لأهم المشاكل التي تواجه المؤسسة والتخطيط الاستراتيجي الذي يستخدم للتغلب على هذه المشاكل كما تناول المقابلة أيضا رؤية الإدارة لحالة السوق وتوقعاتها لمستقبله.

ويمكن القول أن تحليل النسب المالية يعكس الوضع المالي والأداء الحقيقي للمؤسسة المالية بينما تعكس التحليل الكيفي بشكل مباشر دور الإدارة العليا، والتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة بما يسمح بتكوين صورة صحيحة وكاملة.⁽²⁸⁾

ثانيا: التصنيف الائتماني السيادي.

2-1 مفهوم التصنيف الائتماني السيادي، دوره ومحدداته:

يُعرّف التصنيف الائتماني السيادي بأنه رأي وكالة التصنيف الائتماني في تقييم الحالة المستقبلية للمقدرة المالية السيادية ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد. وكلما حصل البلد على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع، كلما انخفضت احتمالات عدم الوفاء بالتزامات المالية في حال تعرض البلد للأزمات المالية والاقتصادية. وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير كمية وموضوعية لتحديد مخاطر الائتمانية السيادية، وإصدار درجة التصنيف الائتماني السيادي.

(28) من إعداد الباحثة اعتمادا على المراجع التالية:

- أرشد فؤاد النميمي، (2010): الأسواق المالية في إطار التنظيم وتقييم الأدوات، البازوردي، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.
- عبد الغفار حنفي، (2007): الاستثمار في الأوراق المالية: الأسهم - السندات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
- الحيايي وليد ناجي، (2004): الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.
- محمد مطر، (2003): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.

ويُعبّر التصنيف الائتماني السيادي عن مخاطر عدم سداد الدولة لديونها المستحقة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن تخلف الحكومة عن سدادها ديونها للحكومات الأخرى والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يؤدي إلى تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي إلى الدرجة "D" وهي درجة عدم السداد، ذلك أنه يؤخذ بالاعتبار في تحليل التصنيف الائتماني السيادي معلومات أخرى تتعلق بالرغبة في سداد الديون المستحقة بالإضافة إلى الملاءة المالية.

لذلك فإن التصنيف الائتماني السيادي لا يأخذ الدرجة "D" إلا بعد أن تتأكد وكالة التصنيف الائتماني بأن حالة العجز المالي قد تحققت بالفعل ولم يعد بالإمكان تفاديها، وأنها ليست ناجمة عن عدم رغبة الدولة السيادية في سداد ديونها المستحقة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز في سداد الالتزامات المالية للدولة السيادية المصنفة من قبل وكالة فيتش للتصنيف قد بلغت 0,89% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2006، ولم تسجل أية حالة من العجز في سداد الديون المستحقة للدول التي أعطيت درجة الاستثمار في التصنيف الائتماني السيادي (من AAA وحتى BBB).

يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على الاقتصاديات من خلال ما يلي:

- يعتبر أحد أهم العوامل في تحديد معدل الفائدة والذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية الدولية، ومن أجل الحصول على تكاليف تنافسية ونفاذ واسع إلى أسواق رأس المال العالمية، يتعين الحصول على درجة تصنيف ائتماني مرتفعة ضمن درجة الاستثمار من قبل وكالة موديز أو وكالة ستاندر آند بورز ووكالة فيتش. حيث يعكس التصنيف الائتماني المرتفع معدل الفائدة المنخفض.*

- يؤثر التصنيف الائتماني السيادي على التصنيف الائتماني للمصارف والشركات والأوراق المالية في البلد بشكل إيجابي أو سلبي. ذلك أنه لا يمكن للشركات أو الأوراق المالية المصنفة أن تحصل على تصنيف ائتماني أعلى من التصنيف الائتماني السيادي، إذ لا يمكن لها أن تتخطى المخاطر السيادية للدولة بأي حال من الأحوال. وبالتالي فإن رفع أو تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي يؤدي إلى رفع أو تخفيض الوحدات تحت السيادية المصنفة.

*تتم أهمية الحصول على تصنيف ائتماني يكون أعلى من مستوى الفائدة التي يتوجب على مصدر الديون دفعها، فكلما ارتفع التصنيف الائتماني كلما انخفض مستوى الفائدة، وكلما انخفض التصنيف كلما زاد سعر الفائدة التي يتطلب دفعها من قبل الجهة المصدرة.

- إن التصنيف الائتماني السيادي المنخفض يؤثر بشكل سلبي على النمو في الاقتصاديات الناشئة، ذلك أنه يزيد من تكلفة الإقراض اللازمة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة.

■ **محددات التصنيف الائتماني السيادي:**

لا يوجد نموذج يمكن أن يحدد جميع العوامل التي تؤثر على الملاءة المالية السيادية، وإن العوامل التي تأخذها وكالات التصنيف الائتماني بالاعتبار من أجل إطار درجة التصنيف الائتماني السيادي يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:

- التوازن الاقتصادي الكلي.

- التركيب الهيكلي للاقتصاد، ومدى حساسيته للتعرض للصدمات الاقتصادية، والمخاطر السياسية.

- المالية العامة للدولة والتمويل النقدي.

- قوة القطاع المالي والمصرفي، وعلاقته باستقرار الاقتصاد الكلي والالتزامات السيادية الطارئة.

- الموارد المالية الخارجية، وميزان المدفوعات، وتدفق رأس المال بالإضافة إلى تركيبة الدين الخارجي.⁽²⁹⁾

2-2 مؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية:

ويعطي جدول (10) رموز التصنيف للجدارة الائتمانية لوكالتي s and p و Moody's .

ويجب التأكيد على أن الجدارة الائتمانية السيادية هي بالدرجة الأولى رأي الوكالة الناشرة للتصنيف في مقدرة

الدولة المقترضة على الوفاء. وبالتالي فإن تقييم الجدارة الائتمانية من الناحية المنهجية ليس مصمم للمقارنة

بين الدول بالدرجة الأولى بل للمقارنة النسبية للمخاطر الائتمانية داخل كل دولة.

⁽²⁹⁾ مداني أحمد، المرجع السابق، ص 56-57.

الجدول رقم (10): رموز التصنيف للجدارة الائتمانية السيادية.

Standard and poor's	Moody's	معنى الرمز
AAA	Aa1	المستوى الاستثماري الجيد
AA+	Aa2	أعلى جودة
AA	Aa3	جودة عالية
AA-	A1	قدرة قوية للوفاء
A+	A2	
A-	A3	
BBB+	Baa1	قدرة كافية للوفاء
BBB	Baa2	
BBB-	Baa3	
		دون المستوى الاستثماري الجيد (يميل إلى المضاربة)
BB+	Ba1	تلبية الالتزامات مع درجة من عدم اليقين
BB	Ba2	
BB-	Ba3	
B+	1B	درجة مخاطرة عالية لتلبية الالتزامات
B	2B	
B-	B3	

الرموز المعدلة (+)، (-) للدلالة على توقع النزول أو الصعود من مستوى التقييم الحالي.

رموز تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية بطريقة (Moody's)
 طويل الأجل:
 Aaa أفضل وأعلى جودة لتصنيف الجدارة الائتمانية السيادية ويعني احتمال صغير (2%) لحالة عدم السداد.

Aa تصنيف قوي لجودة الجدارة الائتمانية السيادية و يعني احتمال لا يتعدى (4%) لحالة عدم السداد.

A تصنيف فوق المتوسط لجودة الجدارة الائتمانية السيادية و يعني أن احتمال عدم السداد لا يتعدى (10%)

Baa تصنيف في مستوى متوسط لجودة الجدارة الائتمانية السيادية.

Ba تصنيف دون المتوسط لجودة الجدارة الائتمانية.

B تصنيف ضعيف للجدارة الائتمانية.

Caa تصنيف ضعيف جدا ويتضمن مخاطر مضاربة.

Ca تصنيف ضعيف جدا ويتضمن مخاطر مضاربة عالية.

C تصنيف ضعيف جدا ويتضمن مخاطر مضاربة حادة و هو أضعف تصنيف يمكن أن تحصل عليه دولة.

الرموز المعدلة (Modifier)-قصيرة الأجل:

1- ST- أعلى وأقوى قدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأمد.

2- ST- قدرة فوق المتوسطية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأمد.

3- ST- قدرة متوسطة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأمد.

4- ST- قدرة دون المتوسطية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأمد.

2-3 مبادئ وخصائص تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية:

2-3-1 المستفيدون من التصنيف:

- المقرض والمقترض.

- الوسطاء والسماسرة مثل المصارف، المؤسسات المالية والاستثمارية.

- الحكومات والمنظمين للأسواق المالية.

- المستثمرون.

- رجال الأعمال والمحللين الماليين.

- المنظمات الدولية المعنية بالأسواق المالية والتنمية الاقتصادية.

تقييم الجدارة الائتمانية من الناحية المنهجية ليس مصمما للمقارنة بين الدول بالدرجة الأولى بل للمقارنة

النسبية للمخاطر الائتمانية داخل كل دولة.

2-3-2 معايير التصنيف⁽³⁰⁾:

- جودة الإدارة.
- الوضع في السوق المالي.
- درجة التنوع الاقتصادي والمالي.
- درجة المرونة المالية.
- الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي والإداري.
- درجة الإفصاح والشفافية.
- الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية وأثرها على استقرار نظام سعر الصرف.
- القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات.
- تقييم مخاطر المقترضين الرئيسيين.
- الشركاء التجاريين الرئيسيين.
- العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

2-4 منهجية تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية:

2-4-1 مبادئ التصنيف:

- تلتزم الوكالات عند إجراء تصنيف الجدارة الائتمانية بعدد من المبادئ الأساسية أهمها ما يلي:
- تأكيد الجانب الكيفي لعناصر التصنيف المستخدم
 - تجنب التركيز المفرط على الجانب الكمي.
 - شمولية التحليل وعدم التحيز وتوخي الدقة
 - التركيز على الأجل الطويل وليس على التغيرات المؤقتة أو الالاتية. أي التركيز على العوامل الجوهرية التي تحدد مقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته.
 - الحفاظ على درجة عالية من الاستقرار في التصنيف ليعكس النظرة طويلة الأمد.
 - الاتساق والتناسب عالمياً لتصنيف الجدارة حتى يسهل المقارنة ليس عبر الدول فقط بل عبر القارات.

⁽³⁰⁾ المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2005): مؤشرات الجدارة الائتمانية، العدد 4، الكويت، ص 3-5

- التركيز على مقدرة المقترض على توليد تدفقات مالية في المستقبل تمكنه من الوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة.

- العمل على استخدام معايير ومبادئ محاسبية موحدة بحيث يمكن مقارنة نتائج التحليل المالي دوليا على الرغم من أن هناك عدد كبير من النظم المحاسبية المستخدمة.

- التركيز على محاولة فهم حقيقة الوضع الاقتصادي في الدولة وما هي المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على حركة التبادل الاقتصادي والمالي في السوق المحلي وتداعياته على الأسواق العالمية.

- التركيز على قطاع أو قطاعات اقتصادية معينة تمثل جوهر حركة الاقتصاد ونتائج عملياته.

2-4-2 العوامل المحددة للتصنيف:

تعتمد وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية عوامل متعددة كيفية وكمية لأجراء التصنيف واستخراج مؤشر الجدارة. وتجدر الإشارة هنا الى أن بعض العوامل يصعب وصفها في شكل كمي أو تحديد وزن ترجيحي لها مما يؤدي في معظم الحالات إلى اختلافات بين الوكالات في التصنيف. وفي المقابل هناك مجموعة من العوامل (المتغيرات) التي تتفق عليها كل وكالات التصنيف الدولية، وهي كما يلي:

يساهم التصنيف في تعميق وتوسيع الأسواق المالية وتعزيز الأمان فيها وزيادة ترابطها يستفيد منه المقرض والمقترض والمستثمر.

• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويعكس هذا المتغير مقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وسداد قيمة القرض مع خدمة الدين. وهذا المتغير يعكس بالدرجة الأولى قدرة النظام الضريبي في الدولة على توليد الإيرادات اللازمة للإنفاق على البنود المختلفة بما في ذلك بالطبع القروض وخدمة الدين. وأخيرا يعكس هذا المتغير بطريقة غير مباشرة مدى الاستقرار السياسي للدولة المعنية.

• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: ويدل وجود معدل نمو مستقر وموجب ومرتفع على مقدرة أكبر للحكومة على السداد.

• معدل التضخم: ارتفاع معدل التضخم يدل على اختلالات هيكلية في الاقتصاد وعدم قدرة الحكومة على تمويل القروض.

• وضع الموازنة العامة: إن عجز الموازنة دليل على عدم قدرة الحكومة على سداد القرض وعدم قدرة النظام الضريبي على توليد ما يلزم لتغطية النفقات.

- وضع الميزان الخارجي: إن ظهور العجز في الميزان الخارجي يدل على اعتماد كل من القطاعين العام والخاص على الموارد المالية من الخارج وإذا تحول العجز الى عجز مزمن، فيعتبر ذلك دليلا على اختلال جوهري في الهيكل الاقتصادي مما يتطلب برامج إصلاح اقتصادي واسعة.
 - وضع المديونية الخارجية: ارتفاع معدل المديونية الخارجية يعني زيادة مخاطر عدم الوفاء وبالتالي يعني تصنيف جدارة سيادية منخفض.
 - وضع التنمية الاقتصادية: رغم أن هذا يمكن قياسه أيضا من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن صندوق النقد الدولي يقوم بنشر تصنيف للدول النامية حسب درجة التصنيع (industrialized) في الاقتصاد.
 - المراجعة التاريخية لتحقيق خطر عدم السداد: إذا كانت الدولة لها تاريخ في عدم السداد خصوصا في الماضي القريب فإن هذا يعتبر دليلا على زيادة مخاطر عدم السداد.
- عموما ، تستخدم هذه المتغيرات في حساب مؤشرات الجدارة السيادية ولكن بأوزان مختلفة لكل منها وذلك لتعكس الأهمية النسبية لكل متغير .وتؤكد وكالات الجدارة الائتمانية أن تلك الاوزان تعتمد على الخبرات التي كونتها عبر سنوات في محاولة لتحسين جودة مؤشرات الجدارة حيث أن هذه الاوزان تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ومن دولة الى أخرى ولذلك لا تقوم هذه الوكالات بنشر تلك الاوزان الترجيحية المستخدمة .بل أن أحد الأسباب الأساسية لحدوث الاختلافات في التصنيف بين وكالات الجدارة السيادية هي الاختلافات في الاوزان الترجيحية . ولكن في دراسة قياسية لcantor & packer(1996) هدفت الى قياس الأهمية النسبية (الاوزان الترجيحية) لمجموعة المتغيرات المحددة لمؤشرات الجدارة الائتمانية السيادية لعينة من 49 دولة ولمؤشرات الجدارة الائتمانية من وكالتي Moody's و S&P، ظهر أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 24,000 دولار سنويا يعتبر محدد قوي جدا في منح الدولة تقدير جدارة سيادي مرتفع. وقدرت الدراسة بأن معامل الارتباط المتعدد بين هذا المتغير والحصول على جدارة ائتمانية مرتفعة (Aaa/AAA) هي حوالي 23.5 % ثم يأتي بعد ذلك متغير المديونية الخارجية حيث بلغ معامل الارتباط حوالي 17.5 % ثم التضخم حوالي 15% ووضع التنمية الاقتصادية بحوالي 10%. في حين جاءت متغيرات مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ووضع الموازنة العامة ووضع الميزان الخارجي بمعاملات صغيرة وبغير دلالة إحصائية. وقد يعود السبب في ذلك في المقام الأول إلى الارتباط المباشر بين تلك المتغيرات والمتغير الأساسي وهو نصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي. أما متغير المراجعة التاريخية لحدوث خطر عدم السداد فإن معامل ارتباطه كان كبيراً جداً مع الدول ذات التصنيف المنخفض (B) حيث بلغ حوالي 76.5% (31).

ثالثاً: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

3-1 التعريف بالوكالة:

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية. لذلك يعتبر دورها مكملًا للأنشطة المالية الإسلامية لأنها تقوم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.

تعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية، حيث انطلقت عام 2006 من مملكة البحرين، وقام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية، ومؤسسات التصنيف الائتماني، بقيادة البنك الإسلامي للتنمية، وهدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات وأفراد.

تقدم الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف نوعين من التصنيف، هما:

- تصنيف فني ائتماني: الغاية منه إبراز القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته.
- تصنيف شرعي: الغاية منه إبراز مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية، والتزامه بتوجيهات هيئته الشرعية.

وقد تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كشركة مساهمة مقرها البحرين، برأسمال مصرح قدره 10 مليون دولار بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية في المنامة. ويمتلك البنك 42% من رأسمال الوكالة، أما الباقي فمقسم على الشكل التالي:

- 11%: البحرين الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، وبنك أبو ظبي الإسلامي، والتكافل الماليزية.
- 5%: مجموعة البركة الإسلامية.
- 5.3%: وتملك شركة "جيه.سي. ار" الباكستانية للتصنيف.
- 2%: كابيتال انتلجنس القبرصية.

وتتوزع النسبة المتبقية على عدد من الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف.

(31) المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2005): مؤشرات الجدارة الائتمانية، العدد 4، الكويت، ص 6.

تم إنشاء الوكالة للقيام بأعمال البحوث والتحليل والتقييم المتعلقة بالأسهم والأوراق المالية والصكوك، للسلطات الحكومية أو نيابة عنها أو للشركات المسجلة في البحرين أو خارجها، لإتاحة استخدامها من قبل أي شخص أو كيان، بما في ذلك المستثمرين وشركات التأمين والوكالات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية والوكالات الدولية والباحثين وغيرهم. لذلك تهدف الوكالة إلى:

- ✓ تصنيف الكيانات العامة والخاصة.
 - ✓ إجراء تقييم مستقل وأبداء الرأي عن خسائر الكيان المصنف المحتملة مستقبلاً.
 - ✓ إجراء تقييم مستقل عن مدى اتفاق الأداة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
 - ✓ بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال الإسلامية.
 - ✓ أن تكون أداة فاعلة لإدخال معايير تحقق المزيد من الإفصاح والشفافية.
 - ✓ المساهمة في تعزيز سوق رأس المال الإسلامية الدولية والأدوات المالية الإسلامية.
 - ✓ تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية بما يضيفي القوة والشفافية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهها.
 - ✓ تطوير النشاط المصرفي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي.
- وبناء على ما سبق تهدف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف إلى مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية، بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة، خصوصاً مع المصارف الأجنبية كما أنها تضيفي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها.
- ومن أجل جعل التصنيف الذي تصدره الوكالة معتمداً على المستوى الدولي، تسعى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف لاستقطاب وكالات التصنيف العالمية مثل "ستاندرد اند بورز" أو "موديز"، ليكون لهم دور في الوكالة إما كمساهمين أو كمستشارين، وذلك بغرض دعم تصنيفاتها مستفيدة من أسمائهم كوكالات تصنيف عالمية. وتسعى الوكالة إلى الحصول على اعتراف بتصنيفاتها من قبل فاعلي القطاع، حيث تلقت اعترافاً رسمياً من مصرف البحرين المركزي باعتباره مؤسسة الائتمان الخارجي (ECA). والوكالة مدرجة أيضاً على لائحة وكالات التصنيف المعتمدة من طرف البنك الإسلامي للتنمية.

والرعاة الرئيسيون للوكالة الإسلامية للتصنيف الائتماني هم "بنك التنمية الإسلامي" ومقره جدة، و"المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" إضافة إلى مؤسسات إقليمية كبيرة مثل "بنك أبو ظبي الإسلامي" و"بنك أبو ظبي الإسلامي" و "بنك البحرين الإسلامي" و "بنك دبي الإسلامي" و"اركايبنا".

بشار إلى أن هيكل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، تمت بطريقة تحفظ لها استقلاليتها، حيث تتوفر على مجلس مدراء مستقل تماما عن لجنة التصنيف، لمزيد من الشفافية والمصداقية.

يبقى الهدف من تأسيس الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف واضحا وبسيطا، وهو تأسيس وكالة تصنيف على غرار وكالة "موديز" و "ستاندرد اند بورز" تكون متخصصة في تقديم استشارات وخدمات للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية في هذا الصدد تتطلع الوكالة لأن تكون الجهة المرجعية النهائية للتصنيف الائتماني وفوقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.⁽³²⁾

3-2 أهمية التصنيف الشرعي ودوافع الحاجة إليه:

يمكن الوقوف عند أهمية إجراءات التصنيف الشرعي للمنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية، ودوافع الحاجة إليه من خلال ما يلي:

إن أهم عنصر في المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية يتمثل في مستوى الالتزام الشرعي، والذي يمثل عامل كسب أو خسارة مستوى الاستحواذ في الأسواق، لذا لا بد أن يكون هذا العنصر قابلاً للقياس، ولا بد من توفير طريقة تمكننا من الحكم على المنتجات والمؤسسات بناء على درجة التزامها الشرعي، وبذلك تظهر لنا أهمية التصنيف الشرعي والتي يمكن تلخيصها في:

- (أ) الحكم بموضوعية عن مدى التزام المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية بقرارات الهيئات الشرعية.
- (ب) تقديم رأي مستقل عن الجودة الشرعية للمؤسسة وبالتالي منتجاتها التي تسوق على أنها إسلامية، وذلك من ناحية التزاماتها بالأحكام والضوابط الشرعية التي أقرتها الهيئات الشرعية للمؤسسة محل التصنيف.
- (ت) الوقوف عند درجة الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية التي تقرها الهيئات الخارجية التي تدعم الصناعة المالية الإسلامية.

(ث) تقويم المؤسسات والمنتجات وفقاً لحدود التزاماتها ومراعاتها لعنصر الالتزام بمبادئ الشريعة، وذلك وفق منهج علمي مخطط ومدرّس يعاين مختلف السياسات وأعمال المؤسسة محل التصنيف.

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف / Site d'internet : <http://www.arabnak.com/> (32)

ج) وضع سلم درجات لمستوى الالتزام الشرعي للمنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية، ذلك أن التصنيف الشرعي يعبر عن مدى معين للقبول الشرعي بتسلسل تصاعدي تعبر نهايته عن درجة المثالية المطلوبة واستكمال المؤسسة متطلبات استحقاق التميز.

ح) محاكاة المنتج المالي الإسلامي لسلم معايير موضوعية تقيس سلامة المقصد والية التنفيذ وأثر تطبيق المنتج.

دوافع الحاجة إلى التصنيف الشرعي: تعرف الصناعة المالية الإسلامية نموها، حيث تحقق معدلات نمو منقطعة النظير وتتزايد أعداد المؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد واكب ذلك كله تنوع وزيادة في المنتجات المالية الإسلامية، وأصبحت أكثر تعقيداً، وتتضمن تفاصيل كثيرة ومبتكرات يصعب الإحاطة بجميع تفاصيلها من قبل المتعاملين مع هذه المؤسسات المالية.

وكلما انفتحت البلدان على بعضها البعض وتشابكت العلاقات التي يميزها نظام عالمي الجديد، ومع مظاهر العولمة المالية التي سمحت بانتشار مرن لرقعة الصناعة المالية الإسلامية، مما يتطلب الحاجة لضبط مسار النمو وإيجاد الوسائل والأدوات التي يستطيع من خلالها المتعامل المسلم (مستثمر أو ممول) التحقق من الانضباط الشرعي، ومستوى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بفقہ المعاملات المالية، وأن يكون يمتلك الأدوات للمقارنة بين المؤسسات والمنتجات في هذا الالتزام.

و مما لا شك فيه أن هوية المؤسسات و المنتجات المالية الإسلامية تتحدد من خلال درجة الالتزام الشرعي و الانضباط بالأحكام الفقهية للمعاملات المالية ، لذلك كان لزاماً أن يكون هذا العنصر قابلاً للقياس و لا بد من وجود طريقة للحكم على تلك المؤسسات و المنتجات بناء على درجة التزامها الشرعي ، إذ لا يمكن أن على مستوى واحد في جميع المؤسسات و بالنسبة لجميع المنتجات ، و إذا غاب القياس مستوى الالتزام فإن النتيجة الطبيعية تظهر في تدهور في المصادقية الشرعية إلى مستويات دنيا ، و يسهل المساس بصدق العمليات الحاصلة في قطاع الصناعة المالية الإسلامية.⁽³³⁾

3-3 تصنيف الجودة الشرعية في الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

يعتبر تصنيف الجودة الشرعية (أحكام الشريعة الإسلامية) طبقاً للوكالة الإسلامية للتصنيف عملية تهدف إلى

⁽³³⁾ شعيب فيلاي، ميلود زكري، (2019) : الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف و دورها في تعزيز الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -قسنطينة ، العدد 02، المجلة 33، ص ص 1040 -1042.

توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى تقيد والتزام المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك المنتجات المالية مثل الصكوك بمبادئ وأحكام الشريعة.

1-3-3 منهج تصنيف الجودة الشرعية:

لإعطاء فكرة عامة على مدى احترام المؤسسات المالية قواعد ومبادئ الشريعة، تعتمد الطريقة المتبعة على مراجعة العناصر التالية:

- تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية لدى الوكالة بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات والأنظمة للتحقق من مدى تطابقها ومراعاتها لمبادئ الشريعة، وتتطوي الدراسة على مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة الأنظمة والمنتجات التي تقدمها للمؤسسة، مع دراسة الفتوى التي تعلن بمطابقة المنتجات والأنظمة لمبادئ الشريعة.

- تنتقل لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة لدراسة بعض الاتفاقيات الموقعة، لضمان درجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المستندات ويشكل ذلك أساساً للفتوى، كما أيضاً بدراسة نظام التدقيق للتأكد من موافقته مع أحكام الشريعة، والتعامل مع حالات عدم الالتزام.

- بالنسبة لحالة وجود فرع إسلامي، أو نافذة إسلامية تقوم لجنة التصنيف الشرعي التابعة للوكالة بدراسة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال، وذلك من خلال الفصل الكامل للأموال وأنشطة التمويل وهو من الأمور المرغوبة فيها

- يتم تقييم الإفصاح عن المعلومات للعملاء والمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة وطريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها. ونوع الأنشطة التي يتم القيام بها، ويكون لذلك تأثير على تصنيف الجودة الشرعية.

- كما تدرس لجنة تصنيف الجودة الشرعية ما إذا كانت المؤسسة قد تبنت لائحة المبادئ لديها، وأن نصوصها مفهومة من قبل المسؤولين التنفيذيين في المؤسسة، وما هو النظام المعمول به من أجل ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

- تدرس لجنة التصنيف السياسات والممارسات المحاسبية، وأسلوب عرض البيانات المالية لتقييم مدى تقيدتها بالمعايير الشرعية لهيئة معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية، أو المعايير الأخرى مثل المعايير الدولية لإصدار التقارير المالية، طالما لا يوجد تعارض فيما بينها وبين قواعد وأحكام الشريعة.

- كما تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة بدراسة مدى كفاءة الإدارة والنظم والإجراءات التي تتبعها في استخدام الأموال والسياسات والممارسات لتأمين سلامة الأموال، وذلك من خلال فحص إجراءات الضمان وطرق تقييم المخاطر المتبعة من قبل إدارة المؤسسة⁽³⁴⁾. وتتم عملية تصنيف الجودة الشرعية حسب التسلسل الزمني الموضح في المخطط التالي:

الجدول رقم (11) يبين خطوات سير عملية تصنيف الجودة الشرعية.

الأطراف المعنية بالتصنيف	المراحل	خطوات سير عملية تصنيف الجودة الشرعية
المصدر/ العميل	1	يوقع اتفاقية التصنيف الشرعي مع الوكالة
		يقدم المعلومات المبدئية المطلوبة للعميل
الوكالة	2	تبلغ أمانة هيئة الرقابة الشرعية لتشكيل لجنة جودة التصنيف الشرعي
		تقوم بدراسة مبدئية وترسل المعلومات الأولية إلى لجنة تصنيف الجودة الشرعية
لجنة تصنيف الجودة الشرعية	3	تقوم بالاتصال بالوكالة لتقديم استبيان تفصيلي إلى المصدر أو العميل
العميل/ المصدر	4	يقدم معلومات تفصيلية للرد على الاستبيان التفصيلي
الوكالة	5	تحدد مع لجنة تصنيف الجودة الشرعية النقاط الواجب تناولها في مرحلة الدراسة والتدقيق
		تقوم بإجراء تحليل لما قبل اجتماع التدقيق والدراسة
		تعد تقرير خاص باجتماعات لجنة تصنيف الجودة الشرعية
لجنة التصنيف الشرعي	6	تقرر تصنيف الجودة المبدئي/ الأولي ويرسل إلى العميل
العميل	7	يمكن له الاستئناف بالاعتماد على أية حقائق أو معلومات جديدة
لجنة تصنيف الجودة الشرعية	8	تبحث في الاستئناف المقدم من العميل وتصدر قرارها
العميل	9	يوافق على قرار التصنيف، ويعلن التصنيف للجمهور
الوكالة	10	تعلن الوكالة التصنيف الشرعي لوسائل الإعلان والجمهور

⁽³⁴⁾ حمو محمد، (2017): تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد

المصدر: حمو محمد، (2017): تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، ص 304.

3-2-3 درجات منهج تصنيف الجودة الشرعية:

وفقا لمنهجية الوكالة الإسلامية للتصنيف في تصنيف الجودة الشرعية للمؤسسات والمنتجات الإسلامية، قامت ذات الوكالة بوضع درجات للتصنيف الشرعي تعبر عن مدى التزام المؤسسة بمتطلبات ومعايير الجودة الشرعية، وهي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12) درجات منهجية تصنيف الجودة الشرعية.

(SQR) AAA	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل AAA(SQR) تلتزم أو بمستوى ممتاز جدا بمعايير ومتطلبات الشريعة طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة.
(SQR)AA	حسب رأي الوكالة الإسلامية للتصنيف فإن المؤسسة أو الصك بمعدل AA(SQR) تلتزم بمستوى ممتاز بمعايير تصنيف الجودة الشرعية ومتطلباتها طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية.
(SQR)A	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف فإن المؤسسة أو الصك بمعدل A(SQR) تلتزم أو (يلتزم) بمستوى مرتفع جدا بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية، وتعاني (يعاني) من أوجه قليلة جدا من الضغط في مجال الالتزام الشرعي.
(SQR)BBB	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل BBB(SQR) تلتزم بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، وتعاني من أوجه قليلة من الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي.
(SQR)BB	حسب الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل BB(SQR) تلتزم بمستوى مرضي بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية، وتعاني من بعض أوجه الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي.
(SQR)B	أن المؤسسة أو الصك بمعدل B(SQR) يلتزم بمستوى مقبول بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، ويعاني من أوجه الضعف في مجالات الالتزام الشرعي.

المصدر: الوكالة الإسلامية للتصنيف على الموقع www.iirating.com

يتم القيام بعملية التقييم بناءً على طلب صادر من المؤسسة وبالتعاون معها، ولا يتم الإعلان عن التصنيف قبل مناقشته مع المؤسسة المعنية، حيث يبقى هذا التصنيف سارياً لمدة سنة، على أن يخضع خلالها للمراقبة من قبل الوكالة، ويمكن للوكالة تخفيض هذا التصنيف أو رفع درجته وفق معطيات أو معلومات أو حقائق جديدة، أما إذا قرر المصرف أو المؤسسة المالية عكس ذلك فإن الوكالة تعلن للجميع سحبها للتصنيف. وتتم عملية تصنيف الجودة الشرعية بوجود الأطراف الآتية:

- **العميل (المصدر):** وهو من طرف الطالب للتصنيف، المصدر لوثيقة طلب التصنيف الشرعي (الجودة الشرعية) وتكون هيئة أو مؤسسة مالية أو مصرفية.

- **وكالة التصنيف:** ونقصد بها هنا الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، والتي تقوم بتصنيف المؤسسات المالية المصرفية بناءً على طلب الطرف الأول من العملية، ويتم منح درجة الجودة الشرعية بناءً على المعلومات المقدمة إليها من طرف العميل (المصدر).

- **لجنة تصنيف الجودة الشرعية:** وتمثل الطرف الثالث من العملية، وتضم متخصصون يعملون تحت إشراف مجلس مكون من مجموعة من كبار الفقهاء (علماء في الفقه الإسلامي) ويتم اختيارهم على أساس التنوع الجغرافي، والخبرة في مجال التمويل الإسلامي.⁽³⁵⁾

لقد كان لانتشار العمل المصرفي الإسلامي دافعا لوجود نظام تصنيف شرعي يسعى إلى تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات والمنتجات المالية المطابقة للشريعة مع عدم إغفال الجانب الائتماني، فظهرت بذلك مؤسسات معنية بتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، ومدى حاجة تلك الصناعة إلى الجودة والإتقان والالتزام الشرعي في الأسس الشرعية والممارسات والتطبيقات العملية في الوقت نفسه، ومن بين هذه المؤسسات الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، والتي كان من مهامها الوصول لتصنيف دقيق يضمن للمؤسسات المالية الإسلامية تعزيز أدائها.

المحور الرابع: تقييم علاقة وكالات التصنيف بالأزمات العالمية.

أولاً: دور وكالات التصنيف الائتماني في الأزمة المالية العالمية.

1-1 الدور:

⁽³⁵⁾ حمو محمد، المرجع السابق، ص 304-305.

يمثل التصنيف الائتماني رأياً يعبر عن تقييم مخاطر الائتمان للمقترضين من الشركات والحكومات والجهات المصدرة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت من خلال تحليل المعلومات ذات الصلة، والمتاحة عن المصدرين والمقترضين، والظروف الاقتصادية المحيطة بهذه العملية، ويتم من قبل مؤسسات متخصصة (وكالات التصنيف الائتماني) في إنتاج معلومات تخص تصنيف المؤسسة والقروض السيادية، حيث أنها تقوم بنشر هذه المعلومات للعامة، كما أنها لا تشارك بالاكنتاب في هذه المخاطر.

لدى وكالات التصنيف الحافز لإعطاء درجة تصنيف عالية لمصدرين، فهم يتمتعون بحرية التقدم لوكالة التي قد تعطيهم تصنيف أعلى، إلا أن هذه الوكالة تحتاج لأن تحافظ على سمعتها بين المستثمرين الطالبيين لهذا التصنيف، وبالتالي فإن تقديم تصنيف لا يعكس الواقع وتزايد هذه الممارسات يضعف مع مرور الوقت الثقة في عمليات التصنيف، وفي الوكالات. وبالتالي فهي تحت ضغط صراع المصالح، فيضغط عملائها لتقديم تصنيفات عالية تحقق أهدافهم من أجل تسويق إصداراتهم من السندات بنجاح وبأقل تكلفة، لأن إرضائهم بهذه التصنيفات المزيفة وغير الدقيقة سرعان ما يكشفها السوق، والذي -قد يعاقب الوكالات في النيل من سمعتها، بارتفاع تكاليف الدين وصعوبة إصدار سندات جديدة لمصدرين، والتي كان من الممكن أن تكون أقل لو تم تصنيفها بصورة صادقة.

1-2 الفشل الذي يلاحق وكالات التصنيف الائتماني:

اتهمت الوكالات بأنها شاركت في العديد من الأزمات والتقلبات التي شهدتها الأسواق والاقتصاديات العالمية، وهذا من جهتين، حيث أعطت أو فشلت في تقديم تصنيفات تعكس الحقائق الاقتصادية. كما أن تحركها وإعادة مراجعة تصنيفها كان متأخر مع بواذر ظهور هذه الأزمات، مما زاد في حدة التقلبات.

➤ الأزمة الآسيوية (1997-1998) :

أعتبر تخفيض التصنيف الائتماني الجماعي الذي مس عدد من الأسواق الناشئة الآسيوية بين جويلية 1997 ونوفمبر 1998، بأنه أكبر تخفيض في تاريخ عملية التصنيف الائتماني السيادي، كما أطلق عليه البعض بـ أزمة التصنيف الائتماني، وفشل في التصنيف، كانت انتقادات المشاركين في السوق أن الوكالات لم تتساهل فقط في استشراف مواطن الضعف لبلدان التي وقعت في الأزمة، ولكنها استجابت أيضاً إلى التطورات السلبية ببطء شديد، حيث أنه لم يتم تخفيض درجات التصنيف لتلك البلدان إلا بعد بدء الأزمة، مما زاد من حدة تقلبات أسعار السوق وعدم استقرارها ؛ حيث انتقد صندوق النقد الدولي الضعف في المنهجية الإحصائية المتبعة،

والتي تحتاج إلى تحسين كبير في تقنيات تقييم المخاطر، ووضع سيناريو شامل للتحليل، إضافة إلى تحليل الحساسية واختبارات الضغط .

فشلت وكالات التصنيف الائتماني في التنبؤ بالأزمة الآسيوية والمكسيكية، لأنها لم تؤخذ بعين الاعتبار الالتزامات الطارئة والاعتبارات المتعلقة بالسيولة الدولية، حيث اعترفت موديز فيما يخص الأزمة الآسيوية أنها قد واجهتها مجموعة جديدة من الظروف التي تتطلب تحولاً فيما يلي:

- التركيز بشكل كبير على مخاطر الديون قصيرة الأجل على الجدارة الائتمانية للدول.
- التركيز على هوية المقترضين فيما يخص الديون قصيرة الأجل في الدول.
- التركيز على المخاطر الناتجة عن ضعف النظام المصرفي.
- الاهتمام أكثر بهوية السلوك المحتمل للدائنين الأجانب، فيما يخص الديون قصيرة الأجل.
- زيادة الحساسية للمخاطر الناتجة عن أزمة مالية في بلد واحد، والذي يمكن أن يؤدي إلى آثار العدوى لدول أخرى.

أشارت الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بين التصنيفات الائتمانية وانخفاض عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية. حيث أشارت دراسة (Packer and Cantor 1996) إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، ومستوى الديون الخارجية، الماضي الائتماني (حالة العجز الماضية) والتنمية الاقتصادية تفسر التصنيفات جيداً. وفي دراسة متابعة وجدت أن هذه العوامل تفسر بشكل كاف التصنيفات في عامي 1996 و 1997، ولكن أن هناك متغيرات إضافية على ما يبدو أصبحت في عام 1998 تلعب دوراً كبيراً في عملية التصنيف، وهي أصول البنوك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والفوارق في سعر الفائدة (الناتجة عن تغير أسعار الصرف المتوقعة).

➤ إنرون وفشل التصنيف:

ارتبطت مكافأة المدير التنفيذي في المتوسط ارتباطاً وثيقاً بالقيمة السوقية لشركته، وقد ارتفع متوسط الرسملة السوقية لإحدى شركات مؤشر ستاندرد أندبور 500 من أقل من ملياري دولار في عام 1980 إلى 26 مليار دولار في عام 2006، وكانت القيمة السوقية الإجمالية لأكثر عشر شركات في مؤشر ستاندرد أندبور 260 مليار دولار في عام 2006، وقيل إن مكافأة المديرين التنفيذيين في تلك الشركات الأمريكية الكبرى زادت بنسبة 10 % سنوياً فيما بين 1993 و 2006، فالحصول على نتائج ترضي السوق وأصحاب المصالح هي من مهام

المدير التنفيذي، إلا أن تحقيق الثقة والترويج لهذه النتائج والإنجازات هي من مهام الوسطاء والإعلام المالي والذي تتدرج تحته وكالات التصنيف الائتماني .

إن المتتبع للانهييار السريع لأسهم إنرون مقارنة بتصنيفها يجد غموضاً لا يبرره إلا الفشل في التصنيف يخفي ورائه تعقيداً في الهيكل المالي للشركات الحديثة قابله إجراءات تصنيف روتينية وتضارب للمصالح ؛ فسعر أسهمها الذي كان يبلغ في أوت 2000 بـ 90 دولاراً، انخفض إلى 60 دولاراً في شهر أبريل من 2001، ثم إلى 33 دولاراً في 16 أكتوبر 2001 وهذا بعد إفصاح الشركة عن خسائر في الربع الثالث وبعد الإعلان عن تعديل الأرباح لفترة 1997-2000 انخفضت أسهمها إلى 8 دولارات ثم في 2 ديسمبر دخلت في إجراءات الإفلاس، من جهة أخرى حافظت إنرون على تصنيفات من درجة الاستثمار من قبل الوكالات الثلاثة، وهذا قبل أربعة أيام فقط من تاريخ الدخول في إجراءات الإفلاس .أعتبر انهيار إنرون فشل كبير لوكالات التصنيف، وهذا لان كان بإمكانها الحصول على معلومات وتقصيل أكبر والتحقق من صدقها وفق لما يخوله لها القانون، فبرغم من ادعاءها بأن المدراء قدموا معلومات مغلوبة ، إلا أنه من شبه المؤكد أن التمهيص في تلك المعلومات كان ليكشف حقيقة انرون ، فعندما ترتكب الوكالات المصنفة ضمن منظمات التصنيف الإحصائي المعترف بها وطنياً أخطاء غالباً ما تزعم أن المديرين التنفيذيين في الشركة كذبوا عليها، إلا أن وظيفة الوكالات هي التأكد من صحة المعلومات التي يحصلون عليها والتوصل إلى استنتاجات بناء على التحليل الخاص بها.

➤ الأزمة المالية العالمية 2008:

لقد ظهرت الأزمة المالية العالمية في وقت كان فيه المجتمع الدولي عاجزاً عن ضبط الاقتصاد المعولم بقواعد عالمية جديرة بالثقة، ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقات المالية الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي. وكان من الأسباب التي أسهمت في حدوث الفقاعات المضاربة، بدءاً بفقاعة أسعار العقارات في الولايات المتحدة؛ السياسة النشطة التي أريد بها رفع الضوابط التنظيمية عن الأسواق المالية في العالم أجمع، والتي أقرتها الحكومات على نطاق واسع في مختلف أرجاء العالم؛ ومما ساعد على تعميم المخاطر وفصلها -ونشر المعلومات المتعلقة بها اللجوء إلى " طرح سندات الاقتراض "بوسائل منها السندات المدعومة برهون عقارية.⁽³⁶⁾

⁽³⁶⁾ خالد مقدم، (2013): وكالات التصنيف الائتماني والأزمة المالية العالمية: إعادة تنظيم أم تضارب مصالح؟، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 1 المجلد 6، ص ص 133-135.

1-3 مسؤولية وكالات التصنيف الائتماني في حدوث أزمة الرهن العقاري:

يمكن القول إن نشوب أزمة الرهن العقاري تعود لتضافر جملة من العوامل. فمن جهة ساهمت الاحتياطات النقدية الكبيرة لكل من الصين والبلدان المصدرة للنفط في تزايد ودائع البنوك الأمريكية. من ناحية ثانية أدت توجيهات البنك الفيدرالي المطالبة بتسهيل منح القروض من أجل تنشيط الطلب بغرض رفع معدل النمو الاقتصادي الذي شهد تباطؤ في اتساع عملية الإقراض. من ناحية ثالثة وافقت هذه الأوضاع رغبة البنوك في تحقيق المزيد من الأرباح من خلال توسيع نشاطها من خلال منح المزيد من القروض وكذا الاستثمار في كل ما أنتجته الهندسة المالية من منتجات مالية، وكان من بين هذه المنتجات ما يعرف بعملية التوريق، وهي العملية التي تقوم على تجميع البنوك لديونها وتكوين أوراق مالية تعيد بيعها لبنوك أخرى أو مؤسسات المالية مقابل فائدة أقل من تلك التي تمنح بها القروض للمدينين الأوائل. ولقد ساهمت عملية التوريق في تطور قروض الرهن العقاري بشكل ممكن البنوك من زيادة مداخيلها مع نقل مخاطر السندات إلى المستثمرين. وتميزت قروض الرهن العقاري بارتفاع مخاطرها على اعتبار أنها كانت تمنح لأشخاص ذوي ملاءة ضعيفة بشكل يصعب استرجاعها أو إعادة بيعها في الأسواق المالية. ولتجاوز هذا الإشكال قامت البنوك بتأسيس صناديق احتوت نسبة محدودة من قروض الرهن العقاري (قروض خطرة) ونسبة أكبر من القروض العادية (قروض جيدة)، ثم تولت بيع هذه الديون في شكل سندات تعرف بـ CDS: Credit default Swap، حيث يتحمل مخاطر عدم التسديد أطراف غير تلك الأطراف التي اشترتها، ويحصل مصدر هذه السندات على مقابل مع التزامه بتسديد الدين في حالة عجز المقترض الأول عن سداد القرض.

في ظل الظروف تنافست وكالات التصنيف الائتمانية الدولية فيما بينها من أجل تنقيط هذه السندات، وتساهلت في تنقيط تلك القيم الدولية. فزاد إقبال المستثمرين على شراء تلك السندات والمضاربة فيها، بشكل أدى إلى ظهور مخاطر ذلك ابتداء من سنة 2006. ورغم ذلك استمرت الوكالات في ممارستها هذه، إلا أن ظهور الفقاعة المضاربة في شهر جويلية 2007 أرغمها على تخفيض كبير للنقاط الممنوحة لتلك القيم، وهو ما أحدث ارتباكاً في السوق المالي، حيث لم تعد البنوك تعرف من منها تمتلك الديون غير القابلة للاسترداد، فصارت تشك في بعضها البعض، وهو ما دفع بالبنوك الميسورة إلى التوقف عن منح القروض لبقية البنوك وكذا خوفاً من عجزها عن تسديد ديونها.

ولقد أدى ترابط البنوك والمؤسسات المالية فيما بينها إلى انتقال الأزمة المالية خارج أمريكا، ثم ما فتىء تأثيرها أن أصاب النشاط الاقتصادي الذي شهد شحا في التمويل بسبب إجماع البنوك التجارية عن القيام بهذا الدور، واضطرار البنوك المركزية للتدخل بشكل كبير لتقديم القروض للبنوك التجارية.

إن قيام وكالات التنقيط الدولية بإخفاء الديون السامة يعتبر إخلالا بمبدأ الشفافية وتغليطا للمستثمرين، وهو ما ساهم في حدوث الأزمة وتأجيجها. فلو أن هذه الوكالات تصرفت بموضوعية وشفافية لكان بالإمكان التحكم في مخاطر تلك السندات والتخفيف من آثار الصدمة. هذه التهمة يرفضها مسؤولو وكالات التنقيط الدولية، معتبرين أن وكالاتهم لا تقدم توصيات بشراء أو بيع السندات، بل تكتفي بإبداء آراء "موضوعية" حول المخاطر التي تحيط بالقروض، وهي آراء تدخل في إطار حرية التعبير التي يحميها الدستور الأمريكي، وأن الأخذ بها لا يحملها مسؤولية النتائج المترتبة عنها.⁽³⁷⁾

ثانيا: مظاهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيف المؤسسات المالية التقليدية.

يظهر إخفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيف المؤسسات المالية التقليدية، منة خلال عدم تعديل درجات التصنيف الائتماني لعدد من المؤسسات المالية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2007، بالإضافة إلى منحها درجة الاستثمار لديون عديد من المؤسسات التي كان لها دور رئيسي في الأزمة المالية سنة 2007، ويمكن توضيح ما تم ذكره من خلال الجدول الآتي، الذي يظهر الدرجات الممنوحة لبعض المؤسسات المالية من وكالات التصنيف الائتماني الدولية قبل يوم من إفلاسها أو إنقاذها.

⁽³⁷⁾ مغاري عبد الرحمن، دور وكالات التصنيف الائتماني في تقييم القيم المالية وأثرها على يسر الأسواق المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص

الجدول رقم (13): المؤسسات المالية التقليدية التي أخفقت وكالات التصنيف الائتماني الدولية في تصنيفها.

المؤسسة	Lehman Brother	A.I.G	City Group	Merrill Lynch	Bear Steams
وضعية المؤسسة	إعلان حالة الإفلاس	الحصول على قرض بقيمة 85 مليار دولار من البنك الاحتياطي الأمريكي مقابل حصة بلغت 79.9%	الحصول على 20 مليار دولار، تلقى ضمانات على 300 مليار دولار من موجوداته من وزارة الخزانة الأمريكية	حصول صفقة للتملك من قبل Bank America	حصول صفقة شراء من قبل JP Morgan
التصنيف الممنوح من قبل وكالة Moody's	A2	A2	Aa3	A2	Baa1
تفسير التصنيف	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية، ومعدل الخسارة يقدر ب 0.2569%	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية، ومعدل الخسارة يقدر ب 0.2569%	درجة المضاربة، ومعدل الخسارة يقدر ب 6.5230%	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية، ومعدل الخسارة يقدر ب 0.2569%	جدارة ائتمانية من متوسطة إلى أقل من متوسط، ومعدل الخسارة يقدر ب 0.6050%
التصنيف الممنوح من قبل وكالة Standard & Poor's	A	A-	AA-	A	BBB

تفسير التصنيف	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من المتوسط
التصنيف الممنوح من قبل وكالة Fitch IBCA	A+	A+	-AA	A	BBB
تفسير التصنيف	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسط

يوضح الجدول السابق اتفاق وكالات التصنيف الائتماني الدولية على التصنيف نفسه من حيث المعنى، وإن اختلفت الرموز من وكالة إلى أخرى في تصنيفها لأغلب المؤسسات، ماعدا مؤسسة City Group، التي اتفقت على تصنيفها وكالة standard & Poor ووكالة Fitch IBCA بأنها تملك جدارة ائتمانية عالية، في حين منحها وكالة Moody s درجة مضاربة ومعدل خسارة قدر ب 6.5230%، وعلى الرغم من وجود اتفاق في التصنيف، إلا أنه لم يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة محل التصنيف.⁽³⁸⁾

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لوكالات التنقيط ومتطلبات إصلاحها.

3-1 الانتقادات:

تعرضت وكالات التنقيط إلى عدة انتقادات بخصوص أدائها، لذا من المهم سن إصلاحات فعالة لتقويم عمل هذه الوكالات.

⁽³⁸⁾ ختروسي يمينه، زيدان محمد، (2016): الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA كبديل شرعي لوكالات التصنيف الائتماني الدولية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ص ص 344-345.

– ضعف المنافسة:

تواجه وكالات التتقيط عقبات في الدخول إلى صناعة التتقيط. فعلى الرغم من وجود ما يزيد عن 150 وكالة تتقيط حول العالم، إلا أنه لم تتمكن سوى 5 وكالات فقط من الحصول على ترخيص من لجنة الأوراق المالية والتداول الأمريكية SEC بوصف كل منها وكالة تتقيط إحصائية معترف بها من قبل لتتحكم بمجموعة بأكثر من 90% من صناعة التتقيط حول العالم، ذلك أن وكالات التتقيط تحتاج إلى الوقت الكافي لتحصل على ثقة المتعاملين في الأسواق المالية. كما أدى ضعف المنافسة في صناعة التتقيط إلى النتائج السلبية التالية: ارتفاع تكلفة الحصول على التتقيط، ضعف الابتكار في صناعة التتقيط، انخفاض جودة التصنيفات، إمكانية حدوث تضارب المصالح والممارسات الضارة بالمنافسة.

– تضارب المصالح:

بدأ تضارب المصالح يظهر منذ سنة 1970 عندما قامت لجنة الأوراق المالية والتداول الأمريكية SEC بتغيير الجهة التي تدفع تكاليف التتقيط من المستثمرين إلى المصدرين، وأصبحت 90% من إيرادات وكالات التتقيط تأتي من المصدرين الذين يدفعون نفقات التتقيط. كما يمكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تقوم وكالات التتقيط بتقديم الخدمات الاستشارية للشركات التي تقوم بتصنيفها، والتي قد تكون مجبرة على دفع قيمة هذه الخدمات مقابل الحصول على تتقيط مرتفع، وهذا يؤثر على استقلالية عملية التتقيط وموضوعيتها⁽³⁹⁾.

– مخاطر المعلومات:

على رغم من جهود وكالات التتقيط في تدقيق الإحصاءات التي تحصل عليها من خلال مقارنتها مع مصادر أخرى، إلا أن عدم دقة المعلومات هي العامل الرئيسي في اخفاق وكالات التتقيط في إصدار درجات تتقيط دقيقة ومناسبة، وبذلك فإن مراجعة مختلف البيانات المتوافرة من قبل المستثمرين ووكالات التتقيط تحتاج إلى جهود أكبر.

– الشفافية:

تواجه وكالات التتقيط تحديات تتعلق بشفافية المنهجيات والإجراءات التي تتبعها في إصدار درجات التتقيط. ومن أجل زيادة الشفافية قامت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO بوضع قواعد السلوك المهني لوكالات التتقيط، حيث تطلب من وكالات التتقيط أن تنشر المنهجيات التي تستخدمها في عملية التتقيط،

(39) رامي زعتري، مرجع سبق ذكره، ص 108-109 (بتصرف)

وتفصح عن القواعد المتعلقة بها في إطار القواعد التي وضعتها لها، وذلك من أجل الارتقاء بالشفافية في صناعة التقييط، والتي يشوبها كثير من الغموض.⁽⁴⁰⁾

3-2 متطلبات إصلاح وكالات التصنيف الائتماني لاجتناب الأزمات المالية مستقبلاً:

لا شك أن اتهام وكالات التصنيف الائتماني العالمية بالمشاركة في تأجيج فتيل الأزمة المالية العالمية يساهم بشكل أو بآخر في إضعاف مصداقيتها وخفض درجة شفافيته، وإمكانية تعريضها للمساءلة، بل وطرح جملة من الاستفهامات هدفها ضرورة وجود هيئة رقابية لتقييم وكالات التصنيف الائتماني نفسها بعد أن بات واضحاً أن عملها يفتقر في الكثير من الحالات إلى الشفافية. ورغم ذلك، إلا أنه لا يعتقد أنه سوف يتم توقيف هذه الوكالات عن القيام في تشكيل البنية التحتية السليمة للأسواق المالية وفي رفع الكفاءة وفي دعم ومساندة عمل الأجهزة الرقابية للدولة. فالمهم في الوقت الحالي سن إصلاحات فعالة لتقويم عمل هذه الوكالات لجعلها وسيلة لمنع الأزمات والتنبؤ بها بدل أن تكون طرفاً فاعلاً في نشوئها.

إن إصلاح وكالات التصنيف الائتماني العالمية يتوقف على خيار استعجالي قصير إلى متوسط المدى وهو الأضعف، والثاني الإصلاح بإيجاد البديل الشرعي للوكالات القائمة، وهو خيار قوي لكنه طويل الأجل.

➤ الإصلاح بتقويم عمل وكالات التصنيف الائتماني القائمة:

والذي يلخص في النقاط التالية:

- قيام السلطات المحلية بالتشجيع على إنشاء المزيد من وكالات التصنيف الائتماني من خلال تخفيض القيود المفروضة عليها للارتقاء بصناعة التصنيف الائتماني وزيادة مستوى المنافسة ومنع الاحتكار في هذه الصناعة.
- تجنب تضارب المصالح بإصدار قواعد السلوك المهني، حيث قامت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية I.O.S.C.O بإصدار تلك القواعد تلزم من خلالها وكالات التصنيف الائتماني ألا تتأثر بالعلاقة القائمة أو المحتملة مع الشركات أو أي طرف آخر في إصدار درجات التصنيف الائتماني.
- زيادة شفافية المنهج والإجراءات المتبعة في إصدار درجات التصنيف الائتماني. ومن أجل ذلك، طالبت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية وكالات التصنيف أن تنشر المنهجيات التي تستخدمها في عملية التصنيف الائتماني، وأن تفصح عن قواعد السلوك المهني المتعلقة بها في إطار القواعد التي وضعتها لها وذلك من أجل الارتقاء بالشفافية في صناعة التصنيف الائتماني والتي يشوبها الكثير من الغموض.

(40) رامي زعتري، المرجع السابق، ص 110 (بتصرف).

-التزام وكالات التصنيف الائتماني بالمسؤولية في إصدار درجات تصنيف ائتماني دقيقة وزيادة قدرة المتعاملين في السوق على الحكم على جودة التصنيفات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي زيادة الثقة بوكالات التصنيف الائتماني.

✚ الإصلاح بإيجاد البديل الشرعي لوكالات التصنيف الائتماني التقليدية:

لعله حان الوقت لنفكر فعليا في إمكانية إيجاد البديل المنافس القادر على أن يكون له موطئ قدم في عالم التصنيف الائتماني ليركز نشاطه في الدول المنشئة لصناعة المال الإسلامي، حيث يتم بناء صناعة المال الإسلامي ووضع معايير موحدة في الإدارة والمحاسبة والمراجعة والرقابة الشرعية، سواء من الناحية النظرية أو العملية الميدانية بزيارة مؤسسات المال الإسلامي وتفهم واقعها لتقييمه وفق معايير موضوعية، يتم تصميمها للكشف عن الخلل والخطر أيضا قبل وقوعه لتفاديته، وبعد وقوعه لتصحيحه وتوقيه.

وتعرف شركة التصنيف الإسلامي بأنها: " الشركة التي تصدر تصنيفا شرعيا يعني بمدى مطابقة عمل أو أعمال أو خدمات العميل للراجح من أحكام الشرع بطلب من العميل، شركة كان أو هيئة أو فردا، أو بقصد بيان إبراء ذمته أمام عملاءه من الوقوع في المعاملات المحرمة أو المشبوهة شرعا، أو لبيان الحكم الشرعي لفئة من الناس المحتاجين لذلك.

ويمكن رد الأسباب الدافعة إلى إنشاء وكالات إسلامية للتصنيف الشرعي للصكوك والمؤسسات المالية كبديل عن وكالات التصنيف الائتماني التقليدية إلى ما يلي:

-معاملة مؤسسات التصنيف الائتماني الصكوك على أنها أدوات دين وعدم مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها الصكوك عن سندات الدين التقليدية حيث أنها تمثل حصص ملكية في الأصول المكونة للصك بخلاف السندات التي لا تمثل أي حقوق ملكية.

-عدم وجود الخبرات الشرعية المؤهلة داخل هذه المؤسسات لإيضاح هذا الجانب وبالتالي فإن هذه المؤسسات تتأى بنفسها عن الخوض في هذا المجال.

-عدم وجود معايير شرعية واضحة وموحدة للصكوك يمكن لمؤسسات التصنيف الائتماني تطبيقها والاحتكام إليها.

-تجمع وكالات التصنيف الائتماني على أنها لا تأخذ في الاعتبار عند التصنيف الائتماني للصكوك مبدأ شرعية الصك من عدمه لأن الحكم على شرعية الصك من عدمه هو عمل الهيئات الشرعية.⁽⁴¹⁾

المحور الخامس: منهجية إعداد التقارير والبيانات.

دراسة حالة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مطبوعة مشتركة للبنك الدولي و BM ومؤسسة التمويل الدولية IFC

أولاً: أليات عملية التنقيط.

تتم عملية التنقيط عند رغبة المؤسسة في الحصول على تنقيط وذلك لمعرفة مدى ملائمتها المالية وقدرتها على الاستمرار وكذا مكانتها في السوق، فعملية التنقيط تتراوح ما بين 08 إلى 12 أسبوع، كما أنها تتم في 04 مراحل:

1-1 المرحلة الأولى: تقديم المستندات لوكالات التنقيط. والمتعلقة بالوضعية المالية، هيكل رأس مالها، وضعها في السوق وكذا قدرتها التنافسية، هيكلها التنظيمي، وأفاق تطورها المستقبلي... إلخ.

2-1 المرحلة الثانية: تحليل المستندات. والتي تستغرق أسبوعين أو ثلاثة، مع العلم أن وكالات التنقيط طلب مستندات إضافية حتى تكون النتائج دقيقة وواقعية كما تكون عاكسة للوضعية المالية والائتمانية للمؤسسة قيد الدراسة.

3-1 المرحلة الثالثة: زيارة محلي الوكالة للمؤسسة الخاضعة للتنقيط.

تتم مرحلة الزيارة وذلك لغرض إجراء بعض المقابلات مع المسؤولين مما يتوجب الاجتماع فيما بينهم وذلك لتحضير طريقة الإجابة على أسئلة المحللين.

4-1 المرحلة الرابعة: تحضير التقرير النهائي وإعطاء التنقيط.

بعد القيام بكل هذه المهام من طرف وكالات التنقيط، يبدأ محللو هذه الوكالات بإعداد تقاريرهم التي تقدم إلى الهيئة المختصة بتقديم التنقيط، مع العلم أن كل هذه التقارير تقوم على ما قدم من مستندات من طرف المؤسسات الخاضعة للتنقيط، في هذه المرحلة، يوضح التنقيط النهائي والذي يعكس الوضعية المالية والائتمانية للمؤسسة.

⁽⁴¹⁾ مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

كما تقوم لجنة الائتمان بإعداد تقييم درجة التقييد الائتماني سنوياً ما لم تحصل تغييرات جوهرية بالسوق مثلاً، كما يقوم بعض المصدرين مثل المؤسسات المالية بزيارة وكالة التقييد الائتماني مرتين سنوياً، وذلك من أجل تحديث المعلومات المتعلقة. (42)

ثانياً: منهجية إعداد التقرير والبيانات.

تستند بيانات التقرير إلى القوانين والأنظمة المحلية، بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. وتغطي البيانات 189 اقتصاداً-منها اقتصادات صغيرة وبعض أكثر اقتصادات العالم فقراً التي لا يتوفر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات، إن كانت هناك أي بيانات على الإطلاق. ويستخدم التقرير 4 مصادر رئيسية للمعلومات: المشاركين في تعبئة استطلاعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وحكومات الاقتصادات التي يغطيها التقرير، وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق. والشكل الموالي يوضح دورة جمع بيانات التقرير.

الشكل رقم (02): دورة جمع بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (2014): فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الطبعة 11، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

2-1 المشاركون في استطلاعات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية، ساعد أكثر من 25 ألف مهني في 189 اقتصاداً في توفير البيانات التي تثرى مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر 10,200 مهني. ويظهر موقع ممارسة أنشطة الأعمال عدد المشاركين في الاستطلاع لكل اقتصاد ولكل مؤشر.

(42) من إعداد الباحثة اعتماداً على عدة تقارير خاصة بالبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية

والمشاركون هم مهنيون يديرون عادة أو يقدمون الاستشارات بشأن الاشتراطات القانونية والتنظيمية التي يغطيها كل موضوع من موضوعات التقرير. ويتم اختيارهم على أساس خبراتهم في المجالات المعنية التي يغطيها التقرير. وبالنظر إلى التركيز على الترتيبات القانونية والأنظمة، فإن معظم المشاركين يعملون في مهن قانونية، كالمحامين والقضاة وكتاب العدل. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستطلاع الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون والمهندسون وغيرهم من المهنيين على لاستطلاعات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء. وقدم مسؤولون رسميون في أماكن عامة معينة (مثل أمناء السجلات في السجل التجاري أو العقاري) معلومات أيضا تم إدراجها في المؤشرات.

ولا يجري التقرير استطلاعات للشركات لسببين رئيسيين اثنين. يتعلق السبب الأول بمدى تواتر مشاركة الشركات في المعاملات التي تعرضها المؤشرات وهو ضعيف في العادة. فعلى سبيل المثال، تمر أي شركة بعملية بدء النشاط التجاري مرة واحدة في حياتها، في حين أن محامي تأسيس الشركات قد يقوم بالعشرات من عمليات التأسيس خلال عام واحد. ولذلك فإن المحامي تأسيس الشركات وغيرهم من الخبراء الذين يقدمون معلومات للتقرير هم أكثر قدرة على تقييم عملية بدء النشاط التجاري من الشركات نفسها. أما السبب الثاني فهو استطلاعات التقرير تجمع في الأغلب معلومات قانونية وهوما قد لا تكون الشركات، على سبيل المثال، تعلم عن الكثير من الإجراءات القانونية المتعلقة بحل النزاعات التجارية عبر المحاكم، حتى لو كانت مرت هي نفسها بهذه العملية. لكن المحامي المتخصص في الدعاوي لن يصعب عليه تحديد جميع الخطوات اللازمة. والعملية السنوية لجمع البيانات هي تحديث لقاعدة البيانات. ويفحص فريق ممارسة أنشطة الأعمال والمساهمون مدى تغير الإطار التنظيمي بطرق ذات صلة بالسماوات التي تعرضها المؤشرات. ولذلك ينبغي النظر إلى عملية جمع البيانات. باعتبارها إضافة كل سنة للرصيد القائم من المعرفة التي ظهرت في تقرير السنة السابقة، لا باعتبارها عملية خلق لمجموعة من البيانات الجديدة تماما. فيما يلي مثال على ذلك: في تقرير 2012 و2013 شهد 13 اقتصادا على المعدل تغييرات في تشريعات تؤثر على النقاط الواردة في مؤشر حماية المستثمرين. ولم يتغير بيانات حماية المستثمرين لجميع الاقتصادات الأخرى.

2-2 القوانين أو الأنظمة ذات الصلة:

تستند معظم المؤشرات إلى قوانين والأنظمة. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال بملء الاستطلاعات كتابياً، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والأنظمة وجدول الرسوم ذات الصلة، مما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية. ولا يشكل سحب عينات ممثلة لإجابات المشاركين في الاستطلاعات أي مشكلة، حيث يتم جمع نصوص القوانين والأنظمة والإجابات ذات الصلة، ثم تخضع للفحص والاختبار للتأكد من دقتها. فعلى سبيل المثال، سيفحص فريق التقرير القانون التجاري لليونان للتأكد من شرط الحد الأدنى لرأس المال، ويدرس قانون البنوك في غانا لمعرفة ما إذا كان المقترض له الحق في الحصول على بيانات عنه بمكتب الائتمان، ويقرأ قانون الضرائب في غواتيمالا للتعرف على رسوم الضرائب المطبقة. وفي الواقع، فإن 72 % من البيانات الواردة في مؤشرات التقرير تستند إلى قراءات للقوانين. ومن الناحية المبدئية في هذه الحالات، فما دام لا توجد مشاكل في اللغة، يكون دور المساهمين في الأغلب استشارياً، بالمساعدة في تعزيز فهم فريق التقرير للقوانين والأنظمة. وفيما يتعلق بنسبة 28 % الأخرى من البيانات فإن الفريق يجري مشاورات موسعة مع العديد من المساهمين للحد من أخطاء القياس. وفيما يتعلق ببعض المؤشرات-مثلاً، من يتعاملون مع تراخيص البناء، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار-فإن مكون الوقت وجزء من تكلفة المكون (حين تغيب جداول الرسوم) تستند إلى الممارسة الفعلية وليس إلى نصوص القوانين. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من الاجتهاد. ولذلك يقوم منهج التقرير على العمل مع العمال في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بهذه المعاملات. وباتباع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل بدء النشاط التجاري أو تسجيل مبني، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وتجارب واسعة ونمطية مع هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة. وحين تختلف تقديرات الوقت، تجري تفاعلات أخرى مع المشاركين في الاستطلاع لتقريب الآراء على تقدير واحد أو نطاق ضيق يعكس أغلبية الحالات السائدة.

2-3 الحكومات وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق:

بعد تلقي الاستطلاعات المستوفاة من المشاركين في الاستبيان الخاص بممارسة أنشطة الأعمال، والتحقق من المعلومات مقارنة بالقوانين، وإجراء تحريات للمتابعة ولضمان أن كل المعلومات ذات الصلة يجري عرضها، يعرض فريق ممارسة أنشطة الأعمال النتائج الأولية لتقرير مع الحكومات عن طريق مجلس المديرين التنفيذيين وخبراء مجموعة البنك الدولي بالمناطق. وعن طريق هذه العملية يمكن للسلطات الحكومية والخبراء المحليين

بمجموعة البنك الدولي في 189 اقتصادا يغطيها التقرير أن يحذروا الفريق بشأن، مثلاً، إصلاحات تنظيمية لم يذكرها المشاركون في الاستطلاع أو إنجازات إضافية لإصلاحات تنظيمية معروضة بالفعل في قاعدة البيانات. واستجابة لهذه المعلومات التقييمية، يعود فريق التقرير إلى خبراء القطاع الخاص المحليين للمزيد من التشاور والتأكد، إذا تطلب الأمر. علاوة على ذلك، يرد الفريق رسمياً على الملاحظات الواردة من الحكومات والخبراء بالمناطق ويقدم تفسيرات لتبرير قرارات الترتيب.

2-4 تحسين المنهجية:

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 % إلى 200 % من نصيب الفرد من الدخل بعد العام الأول من جمع البيانات، بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء. وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب المشاريع المحتملين، فتقرير ممارسة أنشطة الأعمال كان يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي العديد من الاقتصادات، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. ومن أجل تجسيد العقبة ذات الصلة أمام الدخول إلى السوق، فقد استخدم الحد الأدنى لرأس المال المدفوع بدلاً من الحد الأدنى المطلوب لرأس المال. ويتضمن تقرير هذا العام تحديثاً للمنهجية في مجموعتين من المؤشرات: دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. وفيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود، لم تعد المستندات المطلوبة لغرض المعاملة التفضيلية فحسب مدرجة على قائمة المستندات. أما فيما يتعلق بدفع الضرائب، فإن الضرائب على الوقود لم تعد مدرجة في إجمالي سعر الضريبة بسبب صعوبة احتساب هذه الضرائب الصغيرة. وما زالت الضرائب على الوقود تحتسب في عدد المدفوعات.

بالإضافة إلى ذلك فإن القاعدة التي تحدد أن يستغرق كل إجراء يوماً واحداً على أقل قد أزيلت بالنسبة لإجراءات التي يمكن استكمالها إلكترونياً خلال بضع ساعات. حين أعدت المؤشرات لأول مرة عام 2002، لم تكن الإجراءات الإلكترونية منتشرة على مستوى العالم. وفي السنوات التالية كان هناك تسارع مبهراً في وتيرة اعتماد الحكومات والقطاع الخاص لأحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم مختلف الخدمات. وفي حين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لم ير ضرورة لوضع قاعدة منفصلة لاحتساب الإجراءات عبر الإنترنت، فإن الانتشار الواسع الاستخدام للتكنولوجيا الجديدة اليوم يشير إلى أن مثل هذا التمييز له مبرره الآن وقد تغيرت

منهجية التقرير هذا العام لتجسد هذه الممارسة. ويؤثر هذا التغيير على مؤشر الزمن لبدء النشاط التجاري استخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل العقارات. وفيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن استكمالها عبر الأنترنت، فإن الزمن المستغرق محدد الآن بنصف يوم بدلاً من يوم كامل.

2-5 تعديل البيانات:

يجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في ملاحظات على البيانات، وكذلك في موقع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الأنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بكل مؤشر وكل اقتصاد على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو الاقتصاد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة.⁽⁴³⁾

⁽⁴³⁾ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (2014): فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الطبعة 11، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ص ص 27-29.

الجزء الثاني

أهم التقارير الاقتصادية الصادرة عن المنظمات والهيئات
الدولية

المحور الأول: تقرير التنمية البشرية.

أولاً: مضمون تقرير التنمية البشرية.

1-1 التعريف بالتقرير:

يعتبر تقرير التنمية البشرية لعام 2019 هو الأحدث في إطار إصدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990. وقد تضمنت التقارير الأولى مؤشرات ذات دلالة للتطور لـ (178) دولة في العالم، تتمثل بمؤشر العمر المتوقع للفرد ودخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فضلاً عن معدلات التعليم للفئة العمرية التي تتجاوز خمسة عشر عاماً من العمر. وقد رصد التقرير الحديث بالمعطيات لأوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

أهم المفاهيم التي جاء بها تقرير التنمية البشرية منذ بداية صدوره:

1. تقرير سنة 1990 قدم مفهوم التنمية البشرية في جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية.

2. تقرير التنمية البشرية لعام 2000م برز مفهوم الحرية، والجوانب التي يجب أن تغطيها.

3. تقرير «التنمية البشرية» 2007/2008 أبرز مشكلة تغير المناخ، الأمر الذي يتطلب - حسب التقرير - استجابة عاجلة لخطر يواجه طرفين لا يتمتعان بالنفوذ السياسي الكافي هما: فقراء العالم وأجيال المستقبل. كما يطرح التقرير أسئلة غاية في الأهمية حول قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان بين الدول والأجيال.

4. تقرير 2015 تناول العمل بمفهومه الأوسع، فيتجاوز الوظيفة ليشيء على أبعاد أخرى في العمل غير المدفوع الأجر، كالرعاية والتطوع والإبداع، وكلها تثري الحياة.

5. تقرير 2108 ارتكز على عدم مساواة الجنسين والتعليم وأبعاد التنمية المستدامة.

1-2 محتوى التقرير:

يؤكد التقرير بأن أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية هي بمثابة حواجز تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة في دول العالم لعام 2030. ولا تقتصر هذه على الفوارق في الدخل وفي الثروة، ولا يمكن اختزالها بمقاييس تركز على بعد واحد، بل إنها ستحدّد معالم مستقبل من قد تكتب لهم الحياة في القرن الثاني والعشرين. هكذا، لا بد في دراسة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية من الذهاب إلى ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، ما يؤدي إلى خمس رسائل رئيسية تتمثل في التالي:

■ **أولاً .** بينما تجاوز كثيرون الحدود الدنيا للآداء في التنمية البشرية، لا تزال التفاوتات واسعة الانتشار. في أول عقدين من القرن الحادي والعشرين تحقّق تقدماً ملحوظاً في الحد من أشكال الحرمان الشديد، غير أنّ التفاوتات لا تزال على مستويات غير مقبولة في مجموعة من الإمكانات، لا سيما حرية الأفراد في أن يحققوا ذواتهم وما ينشدونه من دراسة أو عمل أو ما يكفي من غذاء. ويخلف التقدم وراءه بعض من هم أكثر عرضة للمخاطر، بل حتى من يعانون أشد أشكال الحرمان. ويخلص التقرير إلى نتيجة مفادها، بأنه لا يمكن القضاء على التفاوتات المذكورة سابقاً بحلول عام 2030، كما تتشد أهداف التنمية المستدامة.

■ **ثانياً .** الرسالة الثانية تتمثل بنشأة جيل جديد من أوجه عدم المساواة الحادة، مع أن الكثير منها الذي نشأ في القرن العشرين أخذ يُذلل. ففي ظل أزمة المناخ وموجة التغيّر التكنولوجي الكاسحة، تتطوّر أوجه عدم المساواة في الإمكانات بطرق ملفتة. فعدم المساواة في الإمكانات الأساسية، المرتبط بأشكال الحرمان الأشد، أخذ في التقلص، بصورة درامية في بعض الحالات، كما في عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة على الصعيد العالمي. وكثيرون ممن كانوا في الأسفل يصلون اليوم العتبات الأولية للتنمية البشرية. ولكن في الوقت نفسه، تتفاقم أوجه عدم المساواة في الإمكانات المعززة التي تعكس جوانب من الحياة يحتمل أن تزداد أهمية في المستقبل لأنها ستكون على التمكين أقدر. ومن يتمتعون اليوم بهذه الإمكانات يقفون على أبواب غد أفضل.

■ **ثالثاً .** الرسالة الثالثة تتمثل في المؤشر الثالث (حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2019) في إمكانية تراكم أوجه عدم المساواة مدى الحياة، وكثيراً ما تفاقمها اختلالات عميقة في موازين القوى. فهي ليست سبباً للإجحاف قدر ما هي نتيجة له، تدفعها عوامل متجذرة في المجتمعات والاقتصادات والبنى السياسية .

■ **رابعاً .** أما الرسالة الرابعة فتتمثل بضرورة تقييم عدم المساواة في التنمية البشرية ثورة في المقاييس. فالسياسات الجيدة تُبنى على مقاييس جيّدة، والجيل الجديد من أوجه عدم المساواة يستدعي مقاييس جديدة. وتبعاً لذلك، ثمة حاجة إلى مفاهيم أوضح مرتبطة بتحديات العصر وإلى الجمع بين مصادر شتى للبيانات واستخدام أدوات أدقّ للتحليل. وما يجري من أعمال مبتكرة ينمّ عن أن المداخل والثروات تتراكم لدى الشرائح العليا في العديد من البلدان بسرعة تفوق ما يمكن التقاطه بمقاييس موجزة لعدم المساواة. ويمكن لهذه الجهود إن عُمّمت ونُشرت أن تُرشد على نحو أفضل المناقشات العامة والسياسات. وقد لا تبدو المقاييس أولوية إلى أن يأخذ المرء بالاعتبار مدى سيطرة مقاييس كالناتج المحلي الإجمالي منذ إطلاقه كمؤشر أساسي للتنمية البشرية في الدول خلال النصف الأول من القرن العشرين.

■ **خامساً .** الرسالة الخامسة والأخيرة، تكمن في أن تصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين أمر ممكن، إذا بدأنا العمل حالياً، قبل أن تتحوّل الاختلالات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية

راسخة. وفي تحسّن مستويات عدم المساواة في بعض الإمكانيات الأساسية ما يبيّن بوضوح أن التقدم ممكن. لكن ما تحقق من إنجازات في الإمكانيات الأساسية في الماضي لا يلبي تطلعات الناس في هذا القرن . ويمكن توضيح ذلك بالشكل الموالي والذي يبين الخسارة في قيمة دليل مؤشر التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة.

الشكل رقم (03): الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة. لمجموعات التنمية البشرية 2017

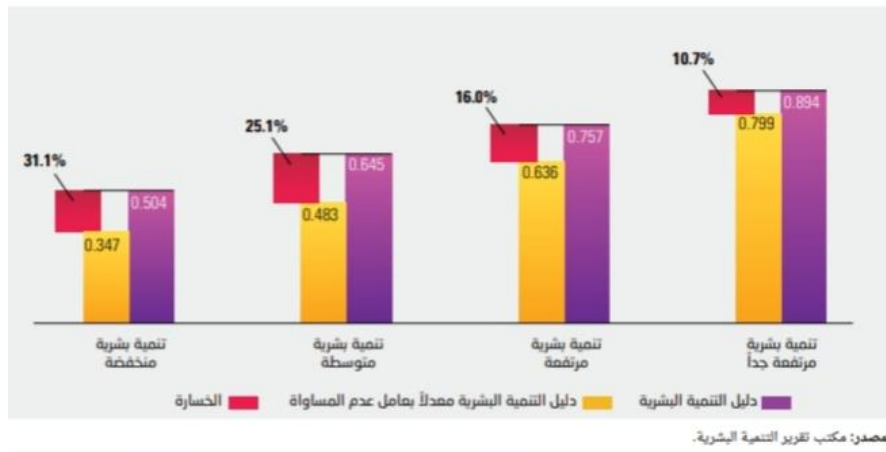


ومع أن تكثيف الجهود لمواصلة الحد من عدم المساواة في الإمكانيات الأساسية لازم، إلا أنه لا يكفي. فإذا كانت الإمكانيات المعززة تعني التمكين، قد يؤدي تجاهل الفجوات الناشئة في هذه الإمكانيات إلى شرح بين واضعي السياسات وبين تمكين الناس من تولي أمورهم بأنفسهم، أي قدرتهم على اتخاذ قرارات تلبي تطلعاتهم وتنسجم مع قيمهم .

ثانيا: التنمية البشرية العربية.

2-1 تصنيف الدول العربية في تقرير التنمية البشرية:

الشكل رقم (04): المراكز العشرة الأولى في مؤشر التنمية البشرية

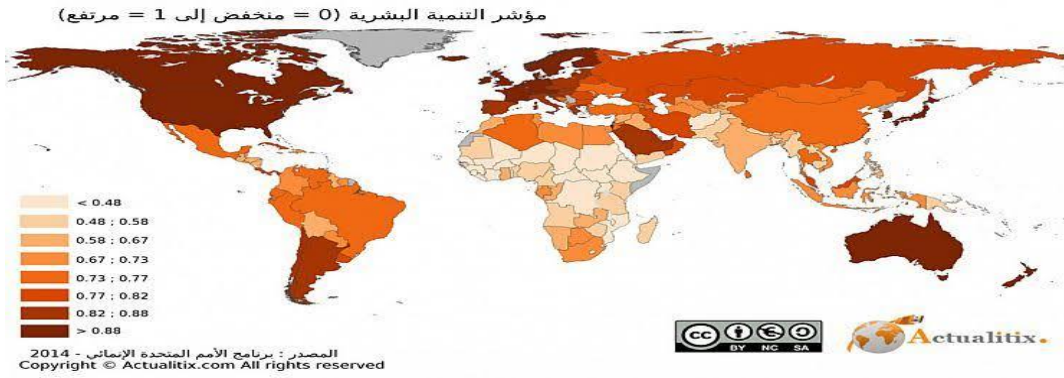


من خلال المتابعة الدقيقة لمعطيات تقارير التنمية البشرية في العالم الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل دوري منذ عام 1990 وحتى عام 2019، يلاحظ بوضوح عدم تصدر أي دولة عربية المراتب العشرة الأولى، مثل كندا واليابان والدول الأسكندنافية التي حققت مؤشرات تنمية بشرية مرتفعة تبعاً للمؤشرات التي تبنتها التقارير الصادرة عن البرنامج، مثل العمر المتوقع ودخل الفرد من الناتج المحلي ومعدلات التعليم بين الكبار، فضلاً عن مؤشرات إضافية مثل معدلات المعرفة بالتقنيات الحديثة والبحث العلمي، وصولاً إلى مؤشر المساواة الذي تصدى له تقرير التنمية البشرية لعام 2019. وعلى الرغم من ارتفاع مجموع المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، وتحسن المؤشرات الدالة على ذلك في عدد من الدول العربية، مثل معدلات القراءة بين البالغين والشباب، إضافة إلى معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومتوسط العمر المتوقع، وتراجع معدلات الوفيات؛ وكذلك التحسن الملحوظ في مستويات التعليم والصحة، حسب تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، فإن الثابت أن ثمة أزمات حقيقية ما زالت ماثلة للعيان؛ تهدد، إلى حد كبير، الإنجازات المشار إليها؛ وكذلك تعتبر، في الوقت نفسه، من المعوقات الأساسية للثورة المعرفية الحقيقية في الوطن العربي، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي الذي أصبح في الوقت نفسه مؤشراً رئيسياً على التنمية البشرية العربية. ومن أهم معوقات الارتقاء بالثورة المعرفية، واتساع طيف المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي وبناء، ارتفاع معدلات الفقر؛ والفقر المدقع، والبطالة؛ والأمية، بشكل لافت. وفي هذا السياق، يمكن القول إن ظاهرة الأمية الآخذة في التفاقم بسبب معوقات التعليم والارتفاع الكبير في مجموع السكان، حيث يتعدى معدل النمو السكاني في غالبية الدول العربية (3.5) في المائة سنوياً، تعتبر من المشكلات المستعصية في الدول العربية، على الرغم من محاولات وضع خطط للحد من اتساع تلك الظاهرة، لكن ببطء شديد. وتفيد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادرة بين 1990 و2019، أن نصف مجموع الإناث العربيات البالغات، ونحو ربع الإناث الشابات، أميات، كما تفيد المعطيات بأن معدل الأمية بين البالغين في الدول العربية بقي في حدود 36 في المائة خلال السنوات الأخيرة.

2-2 تصنيف الجزائر في مؤشر التنمية البشرية حسب الدول الإفريقية:

في سنة 2017 عرف مؤشر التنمية البشرية ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بمؤشر 0.752 الذي سجل سنة 2016 والذي سمح للجزائر باحتلال المركز الـ 83 في هذا التصنيف الذي يقيم جهود 189 بلداً وإقليماً في هذا المجال. وبالتالي فقد حسنت الجزائر بشكل محسوس ترتيبها على المستوى الإفريقي باحتلال المركز الـ 12 بعد السيشل الذي احتل المركز الـ 5 في الطبعة السابقة لهذا التصنيف.

الشكل رقم (05): خريطة مؤشر التنمية البشرية في العالم.



سعى تقرير التنمية البشرية منذ بداية صدوره على مس جميع عوامل التي تؤثر على التنمية البشرية ومفهومها، لكي تتمكن الدول من وضع سياسة وحلول مناسبة لمشاكلها التنموية وهذا من خلال وضع تقرير لمؤشرات أساسية لتوضيح مواقع كل دولة، ومنه تغير مفهوم التنمية البشرية في كل مرة لكي يواكب جميع التغيرات والاتجاهات التي تحدث في العالم. (44)

المحور الثاني: تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) -2019-

أدى النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية إلى وقوع النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي؛ فالحوافز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية آخذة بالتلاشي، مع زيادة التركيز على الحوافز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما أدى إلى بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة. وهذا يمثل تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم، وبخاصة الدول النامية. إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة، للبلدان النامية كذلك، إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته. حيث تعتبر وسيلة رئيسة لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية منسجمة مع العولمة وانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق.

أولاً: المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس).

مؤسسة دولية غير حكومية ولا ربحية، اشتهرت بالملتقى الذي تنظمه في شهر يناير/كانون الثاني من كل عام بمدينة دافوس في سويسرا، ويجمع بين نخبة من رجال الأعمال والسياسيين والأكاديميين للتباحث بشأن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وسبل حلها.

(44) من اعداد الباحثة استنادا لتقرير التنمية البشرية.

1-1 التأسيس:

تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي عام 1971 بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شواب لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا. كان المنتدى يسمى "المنتدى الأوروبي لإدارة الأعمال"، لكن الأحداث التي شهدتها العالم 1973 والمتمثلة في انهيار آلية أسعار الصرف الثابتة التي أرساها نظام بريتون وودز سابقا واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في 6 أكتوبر/تشرين أول 1973؛ جعلت المنتدى يوسع دائرة اهتماماته التي انتقلت من هموم إدارة الأعمال في أوروبا إلى الإشكالات الاقتصادية والسياسية التي تؤرق العالم. واستدعى المنتدى القادة السياسيين للحضور إلى ملتقى دافوس لأول مرة في يناير/كانون الثاني 1974 لمناقشة هذه التطورات، فانفتح على رجالات السياسة منذ ذلك التاريخ ولم يعد حكرا على أصحاب الشركات العالمية فقط.

بدأ اهتمام المنتدى بقضايا القدرة التنافسية في عام 1979، فعمل على تطوير مؤشره الخاص لقياس تنافسية الاقتصادات كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية أصبح مرجعا في هذا المجال. وغير القائمون على المنتدى اسمه ليصبح "المنتدى الاقتصادي العالمي" سنة 1987 انسجاما مع دوره واهتماماته الجديدة.

2-1 مجالات العمل:

يركز المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) عمله على ثلاث قضايا كبرى هي:

- التحكم في الثورة الصناعية الرابعة: حيث يهتم المنتدى باستشراف التحولات التي سوف يعرفها الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة على مستوى نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وكيف ستؤثر هذه التحولات على حياتنا وعلى الأجيال القادمة، وتعيد تشكيل واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي.
- حل الإشكالات العالمية: ويرى المنتدى أن التحديات المشتركة التي تواجهها البشرية مثل التغيرات المناخية تستدعي بناء توافقات عالمية أكثر من أي وقت مضى، وتتطلب مواجهتها تحفيز نماذج جديدة من التعاون بين القطاعين الخاص والعام وإبداع حلول تكنولوجية جديدة.
- معالجة قضايا الأمن العالمي: إذ يعمل المنتدى على تطوير استراتيجيات لفائدة قادة العالم، تؤهلهم للتعاطي مع التحولات السريعة المتعلقة بالأمن.

3-1 الهيكلية:

يتكون المنتدى الاقتصادي العالمي من مجلس للأمناء ولجنة تنفيذية، ويضم مجلس الأمناء مجموعة من الشخصيات القيادية في مجالات الأعمال والسياسة والمجتمع المدني والأكاديميين، مهمتهم هي حراسة قيم

المنتدى وتنفيذ رسالته. أما اللجنة التنفيذية فتعمل على إدارة مختلف أنشطة المنتدى بإشراف من الرئيس التنفيذي، وتضم العشرات من الموظفين المنحدرين من جنسيات مختلفة.

ينظم المنتدى الاقتصادي العالمي أربعة ملتقيات سنوية رئيسية هي:

• **الملتقى السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي** بمدينة دافوس السويسرية، ويجمع نخبة من رجال الأعمال والقادة السياسيين والأكاديميين في شهر يناير/كانون الثاني من كل عام، للتباحث والنقاش بشأن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وسبل حلها.

• **الملتقى السنوي للأبطال الجدد**، وهو ملتقى سنوي يعقد في الصين لمناقشة قضايا الابتكار والعلوم والتكنولوجيا.

• **قمة الأجندة العالمية**، وهي ملتقى بين الجماعات الرائدة عالمياً في مجال المعرفة لتبادل الأفكار حول التحديات الكبرى التي تواجه العالم اليوم، ويعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

• **ملتقى الاستراتيجية الصناعية**، ويجمع الجهات المعنية بوضع الاستراتيجيات الصناعية لصياغة الأجندة الصناعية في العالم.

1-4 التمويل:

تتمثل مصادر تمويل المنتدى في واجبات العضوية السنوية (40.000 يورو)، والمساهمات التي تؤديها الشركات لحضور الملتقيات (18.000 يورو)، بالإضافة إلى الهبات التي يتلقاها من الجهات الراعية للملتقيات. وتبلغ الميزانية السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي حوالي 200 مليون فرنك سويسري، يخصص نصفها للإنفاق على الملتقيات التي ينظمها، ونصفها الآخر لأداء أجور الموظفين.

ثانياً: تقرير التنافسية.

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ويصنف هذا التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي استناداً على تحليل دليل التنافسية العالمي، GCI وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلّي للتنافسية المحلية. ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس 12 مجموعة من المؤشرات التي تشمل المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، جاهزية التكنولوجيا والابتكار.

2-1 مفهوم التنافسية:

ارتبط مفهوم التنافسية في بداية السبعينات بالتجارة الخارجية. ثم ارتبطت خلال الثمانينات بالسياسة الصناعية، أما في التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحالياً فإن تنافسية الدولة تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

• تعريف التنافسية حسب القطاع الاقتصادي:

التنافسية لقطاع ما تعني مقدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الاقتصادي في الدولة على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع المواصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف.

• تعريف التنافسية حسب المؤسسات:

هي مقدرة الشركات على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية.

اما التعريف البريطاني للتنافسية الشركات فينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".

وهناك تعريف آخر للتنافسية وهي: القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) .

كما عرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية، التنافسية على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل". أما منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD فتعرفها على أنها : "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل".

ويعرفها معهد التنافسية العالمي على أنها الأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". ووضع لهذا التعريف مجال يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر .

2-2 أنواع البيانات التي يعتمد عليها التقرير:

■ **البيانات الكمية Quantitative Data**: وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

■ **البيانات النوعية Qualitative Data:** وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

3-2 مؤشرات قياس تنافسية الدول:

تنتشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال. من بين هذه المؤشرات: المؤسسات، البنية التحتية، استخدام التكنولوجيا والاتصالات، الصحة، المهارات، سوق العمل، حجم السوق، ديناميكية الأعمال، القدرة على الابتكار.

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الجديد عن التنافسية الاقتصادية 2019 بين الدول في العالم، شمل التقرير 141 دولة، ويعد التقرير التنافسية العالمي السنوي من أهم مؤشرات القياس الاقتصادية في العالم، لاسيما وأنه يقيس قطاعات مختلفة منها جودة المؤسسات.

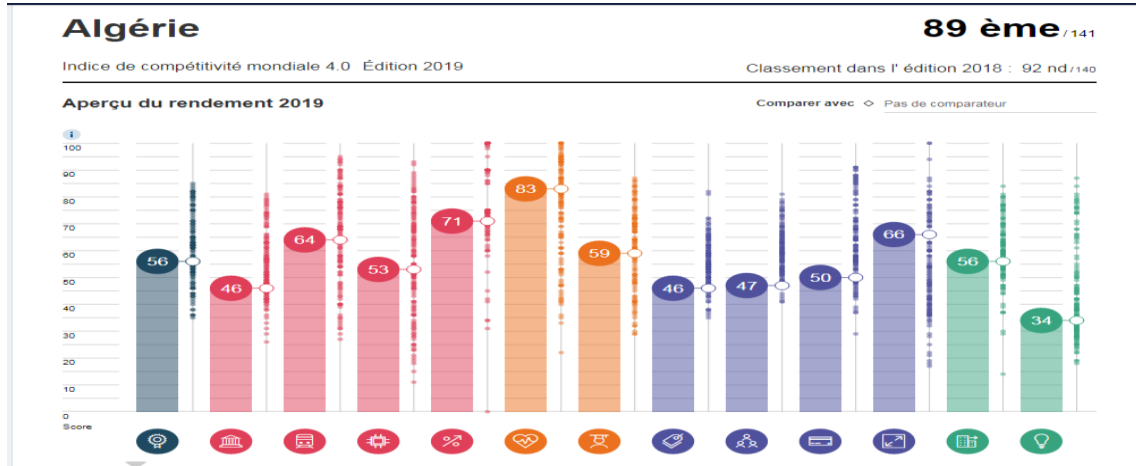
فعالمياً، تعد سنغافورة أكثر اقتصادات العالم تنافسيةً للعام إذ حققت مجموعاً قدره 84.8 وذلك بنقطة 1.3 نقطة، متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة التي تراجعت إلى المرتبة الثانية. وجاءت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في المرتبة الثالثة، بينما حلت هولندا في المرتبة الرابعة وسويسرا في الخامسة، مُشكّلين بذلك المراتب الخمس الأولى. وبلغ متوسط معدّل نقاط الاقتصادات البالغ عددها 141 اقتصاداً التي شملها التقرير 61 نقطة، أي أنه يبعد حوالي 40 نقطة تقريباً من القيمة المثالية للمؤشر.

أما عربياً حلّت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً (25 عالمياً) تتبعها كلّ من قطر (29 عالمياً) والمملكة العربية السعودية (36 عالمياً). أما البحرين، التي شهدت تحسناً بمعدّل خمس نقاط، فحلّت رابعة إقليمياً (45 عالمياً)، تلتها الكويت والتي شهدت التقدم الأكبر ضمن شقيقاتها العرب بمعدّل ثماني نقاط (46 عالمياً). تراجعت تنافسية السلطنة بمعدل ست نقاط لتحلّ سادسة إقليمياً (53 عالمياً) تتبعها الأردن التي تحسّنت بمعدل ثلاث نقاط (70 عالمياً)، أما المغرب فحافظت على ترتيبها العام (75 عالمياً) وبقيت بلا حراك تماماً كجارتها تونس (87 عالمياً). وقد تراجع الأداء اللبناني بمعدّل ثماني نقاط، ليتراجع معدلها العام (88 عالمياً).

كما جاء المغرب في المرتبة الأولى بالمنطقة المغاربية والـ 75 عالمياً من أصل 141 بلداً. وسجل المغرب أفضل ترتيب في مؤشر الاستقرار الماكرو اقتصادي (43 عالمياً)، في حين حل في مراتب جد متأخرة في مؤشرات سوق العمل (119) والمهارات (111) والصحة (91).

وحلت تونس في المرتبة الثانية مغاربيا والـ 87 عالميا. وسجلت أفضل ترتيب عالمي لها في مؤشر قطاع الصحة (49 عالميا)، في حين جاءت في مراتب متدنية في مؤشري سوق العمل (133) والاستقرار الماكرو اقتصادي (124 عالميا).

الشكل رقم (06): مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019.



احتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس". وكشفت إحصائيات المنتدى الاقتصادي العالمي، عن تمركز الجزائر في المرتبة 89 عالميا من حيث مؤشر التنافسية العالمي.

تبعث الجزائر لبنان، لتحل في المرتبة 11 عربياً (89 عالمياً)، وكذلك تحسن الأداء المصري بمعدل مرتبة واحدة لتحل المرتبة الـ 93 عالمياً وأخيراً تراجع الأداء اليمني بمعدل نقطة لتحل في المرتبة الـ 140 عالمياً أي المرتبة ما قبل الأخيرة ضمن 141 دولة يشملها التقرير.

وخلص المنتدى العالمي إلى وجود علاقة قوية بين التنافسية المرتفعة ومستوى الدخل، حيث احتلت الاقتصادات ذات الدخل المرتفع المراكز العشرين الأولى، وثلاثة اقتصادات فقط التي لا يحصل مواطنوها على مستويات دخل مرتفعة جاءت في المراكز الأربعين الأولى، وهي ماليزيا في المرتبة الخامسة والعشرين، والصين في الثامنة والعشرين، وتايوان في الثامنة والثلاثين.⁽⁴⁵⁾

(45) من اعداد الباحثة استنادا الى:

- تقرير التنافسية العالمي 2018 و 2019

- المعهد العربي للتخطيط الكويت تقرير التنافسية 2012.

- <https://ar.rt.com/jgxc.RT>
 - <https://www.cnbcarabia.com>
 - <https://www.vision2021.ae>
 - <https://marsadz.com/>

المحور الثالث: تقرير الأداء البيئي 2018.

بعد أن تزايد حجم المشكلات البيئية أدى ذلك إلى تطور الفكر الإنساني بالبيئة ، خاصة في الدول المتقدمة منذ بداية الستينات من القرن الماضي ، في حين أن الدول النامية لم تعطي الاهتمام والمبادرة الكافية لحماية البيئة آنذاك ، حيث اهتمت بالتنمية الصناعية و لم تتفاعل بشكل ايجابي مع قضايا البيئة التي اعتبرتها قضايا ثانوية وهامشية.

وفي ظل هذا التراخي من جانب الدول النامية تفاقمت الآثار السلبية للضغط البيئي على هذه الدول بصورة كبيرة باتت تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وهكذا تحولت التحديات على مستوى العالم (متقدم ونامي) في الوصول لآليات وأساليب للتحويل من الآثار السلبية للضغط البيئي إلى مفهوم جديد يعرف بمفهوم الأداء البيئي.

أولاً: تقرير الأداء البيئي.

1-1 أهمية التقرير:

تكمن أهمية تقرير الأداء البيئي بحسب القائمين على إعداده ليس فقط وضع قيمة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالمياً لتحسين الأداء البيئي ما يوفر فرصة للمقارنة بين الدول ووضع ترتيب تنافسي لها فقط وإنما أيضاً تقييم السياسات الوطنية بشكل معمق يسمح لكل دولة بتشخيص مواطن الضعف والقوة في معالجة كل قضية بيئية على حدى.

2-1 الجهة المصدرة لتقرير الأداء البيئي:

أطلق تقرير الأداء البيئي خلال منتدى دافوس الاقتصادي حيث أطلق التقرير التجريبي الأول عام 2006، ويتم إعداده كل عامين (أحيانا كل سنة) حيث يتعاون مركز التشريعات والسياسات البيئية التابعة لجامعة يل ومركز شبكة معلومات علوم الأرض التابع لجامعة كولومبيا مع المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس ومركز الأبحاث المشتركة بالمفوضية الأوروبية حيث تعتمد أحيانا في إعداد تقريرها على بعض معطيات التقارير التأشيرية الوطنية وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها.

ثانياً: مؤشر الأداء البيئي.

2-1 تعريف مؤشر الأداء البيئي:

هو مؤشر عالمي يشرف عليه قسم القوانين والسياسات البيئية في جامعة يل والمركز العالمي لأبحاث الأرض في جامعة كولومبيا العريقة. ومن العوامل التي أدخلت في حساب المؤشر في نسخة 2016 والتي عالجتها محورين هما:

➤ حماية الصحة البشرية.

➤ حماية النظام البيئي؛

وبالتالي أصبحت تسع عوامل احتوت على 20 مؤشرا فرعيا تعطي بمجموعها قيمة المؤشر العام للأداء البيئي في دولة ما.

2-2 العوامل التي يحسب على أساسها المؤشر البيئي:

هناك أربعة عوامل احتسب على أساسها المؤشر البيئي من أصل تسعة عوامل وتتمثل في -عامل الصحة العامة:

يقيس مدى تأثر صحة الإنسان سلبا أو تعرضه للموت أو المرض الشديد بسبب تنفسه هواء ملوثا، أو شربه مياه ملوثة، أو بسبب عدم وجود نظام صرف صحي آمن بالإضافة إلى عيشه في بيئة تتعرض لتلوث كبير في الأوزون.

هذا العامل من أهم العوامل التي ركزوا عليها أثناء دراستهم نظرا للعدد الكبير من الأشخاص المتأثرين بيه حول العالم مثلا في 2013 كان تلوث المياه مسؤولا عن موت 1,24 مليون شخص حول العالم كما أن جودة الهواء المنخفضة كانت مسؤولة عن موت 5 ملايين شخص حول العالم.

-عامل الجودة: يقيس مقدار تلوث الهواء من خلال نسبة ثاني اوكسيد النتروجين فيه (باعتباره أهم الغازات الملوثة للهواء ومصدره الأساسي عوادم السيارات والمصانع) كذلك من خلال حساب مقدار التلوث الناتج عن المحروقات المنزلية المستخدمة للتدفئة.

-عامل المياه النظيفة والبنية الآمنة للصرف الصحي: يقيس النسبة المئوية لعدد السكان في الدولة الذين لديهم مصدر أساسي صالح لمياه الشرب ويعرف مصدر مياه الشرب الصالح بأنه الآلية التي تشرف على تنقية مياه الشرب وحمايتها من التلوث الخارجي ثم إرسالها إلى المواطنين للشرب. أما عامل نظام الصرف الصحي فيعرف بأنه نسبة المواطنين في الدولة الذين لديهم نظام يمكنهم من التخلص من المخلفات البشرية بكفاءة وسرعة بشكل لا يسبب أي تلوث أو تأثير على صحتهم وصحة من حولهم.

-عامل الطاقة النظيفة: يقيس جهود الدولة المبذولة في التخفيف من الانبعاث الكربوني والاستهلاك الكهربائي لكل شخص.

2-3 مؤشر الأداء البيئي لـ 2016: البلدان الأفضل والأسوأ بيئيا:

من الملاحظ في ترتيب الدول بحسب مؤشر الأداء البيئي أن معظم الدول التي احتلت المراكز الثلاثين الأولى هي أوروبية أو من منطقتي شمال أميركا وأوقيانيا. وقد حلت فنلندا في رأس القائمة التي ضمت 180 دولة، تلتها أيسلندا والدنمارك وسلوفينيا والسويد.

احتلت فنلندا المرتبة الأولى، لالتزامها بتحقيق مجتمع محايد كربونياً لا يتجاوز القدرة الاستيعابية للطبيعة بحلول العام 2050، ونجاحها في خفض تلوث الهواء والمياه وانبعاثات غازات الدفيئة، وقدرتها المؤسسية العالية على معالجة المشاكل البيئية. ويشير التقرير إلى أن لدى فنلندا أهدافاً قابلة للتنفيذ ومؤشرات تنمية مستدامة قابلة للقياس، وقد حققت أداءً جيداً جداً في مجالات الصحة البيئية وخدمات المياه والصرف الصحي وحماية التنوع البيولوجي وموائل الحياة البرية.

اللافت في المراتب العشر الأولى وجود إسبانيا والبرتغال في المرتبتين السادسة والسابعة، وذلك أن هاتين الدولتين لا ينسجم أدأؤهما البيئي عادة مع توجيهات الاتحاد الأوروبي، كما هي الحال في مسألة إدارة النفايات الصلبة وفشلهما في تحقيق نسب الاسترجاع المطلوبة للمواد القابلة للتدوير. غير أن مؤشر الأداء البيئي لم يأخذ في الاعتبار أي تقييم لإدارة النفايات الصلبة بالرغم من أهمية هذه المسألة وارتباطها بقضايا الحياة اليومية للمجتمعات. وأزمة النفايات وتبعاتها البيئية والصحية التي عانى منها لبنان أشهر دليل على ذلك. وحلت إستونيا في المرتبة الثامنة. وجاءت مالطا في المرتبة التاسعة، وهي مرتبة مستحقة كتقدير عام لجهودها المبذولة في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وجاءت أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، فاحتل معظمها مراتب متوسطة حسب مؤشر الأداء البيئي، علماً أن معظم هذه الدول تعاني من تلوث الهواء إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالجفاف وتلوث الموارد المائية ومشاكل الصحة العامة. وجاء معظم دول جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء في مراتب متأخرة، فهي تعاني من مشاكل بيئية عميقة، خصوصاً تلوث الهواء وتلوث الموارد المائية في دول جنوب آسيا، ومحدودية المياه الصالحة للشرب وقلة المرافق الصحية والتصحّر وتدمير الموائل والتنوع الحيوي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء. ولذلك ليس من المستغرب أن تأتي أفغانستان في المرتبة 176، تليها النيجر ومدغشقر وإريتريا، فالصومال في المرتبة الأخيرة.

الجدير ذكره أن معدي التقرير لم يتمكنوا من الحصول على المعطيات الكافية لتقييم جميع المؤشرات البيئية للدول التي جاءت في مراتب متأخرة. وقد يكون عدم توافر البيانات هو أحد الأسباب غير الموضوعية التي ساهمت في دفع هذه الدول إلى ذيل القائمة.

➤ الدول العربية:

دول الخليج جاءت في مراكز متباينة بين المقبولة والمتوسطة. والملاحظ حصول تراجع كبير مقارنة بما حققته على المؤشر ذاته قبل عامين. فالإمارات التي كانت في صدارة الدول العربية تراجعت إلى المركز السابع عربياً (92 عالمياً)، وتراجعت الكويت 71 مرتبة لتحل المركز 113 في الترتيب العالمي وموقعاً متوسطاً بين الدول العربية.

التراجع الحاصل لأداء الدول الخليجية ناتج عن القيم المتدنية في مؤشر الاستدامة الزراعية، إضافة إلى مؤشر نوعية الهواء وبشكل خاص ما يتصل بتلوث الهواء الخارجي. ذلك أن التقارير السابقة أجرت تقييم نوعية الهواء استناداً إلى تلوث الهواء الداخلي باستخدام الوقود الصلب كالحطب والفحم فقط، وهذا ما أعطى دفعة قوية لدول الخليج على سلم الترتيب لأنها لا تستخدم عادة هذا النوع من الوقود. وعندما تم إدخال تقييم تلوث الهواء الخارجي في هذا التقرير، تراجعت دول الخليج بشكل كبير نتيجة ارتفاع نسب الجزيئات المعلقة بقيم قياسية مقارنة بالمستويات العالمية. وهذه إحدى نقاط الضعف البارزة التي يمكن تسجيلها إذا أردنا تقييم منهجية إعداد سلسلة هذه التقارير ومدى تغطيتها للقضايا البيئية.

مؤشرات الأداء البيئي للدول العربية سنة 2016

الجدول رقم (14):

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً	التقييم الإجمالي	تغير الترتيب خلال سنتين	الأثر على الصحة	نوعية الهواء	المياه والصرف	الموارد المائية	الزراعة	الغابات	الثروة السمكية	الأحياء والموائل	المناخ والطاقة
1	تونس	53	77.28	-1	71	91	81	82	88	28	62	61	74
2	المغرب	64	74.18	17	66	90	68	61	100	100	71	91	60
3	الأردن	74	72.24	-14	64	76	90	77	76	100	-	43	85
4	الجزائر	83	70.28	9	67	89	72	82	76	84	67	62	44
5	البحرين	86	70.07	-4	59	71	92	92	32	45	57	57	68
6	قطر	87	69.94	-43	54	57	90	90	-	12	34	58	89
7	الإمارات	92	69.35	-67	55	69	90	95	27	26	56	89	38
8	لبنان	94	69.14	-3	60	74	80	87	75	24	35	44	75
9	السعودية	95	68.63	-60	55	74	87	86	38	33	34	82	48
10	سورية	101	66.91	-33	67	66	77	83	98	84	64	31	-
11	مصر	104	66.45	-54	65	58	87	79	52	59	31	73	51
12	الكويت	113	64.41	-71	56	49	90	82	-	-	45	87	34
13	العراق	116	63.97	33	62	57	74	69	87	-	-	35	82
14	ليبيا	119	63.29	1	66	84	74	68	70	43	47	25	55
15	عمان	126	60.13	-27	64	84	78	61	-	-	58	49	24
16	اليمن	150	49.79	7	54	77	43	0	100	-	62	48	-
17	جزر القمر	152	49.20	1	30	85	49	4	100	35	14	68	-
18	موريتانيا	160	46.31	5	36	74	40	0	93	26	89	43	-
19	جيبوتي	164	45.29	-3	57	85	61	0	-	24	52	39	-
20	السودان	170	42.25	1	39	78	32	0	82	26	46	43	-
21	الصومال	180	27.66	-2	26	69	26	4	-	-	35	21	-

من الملاحظ أيضاً أن الدول الخليجية، باستثناء البحرين وقطر، احتلت مراتب متأخرة في مؤشر المناخ والطاقة نتيجة اعتمادها على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. ومما يفاقم المشكلة أن أسعار الطاقة والمياه في دول الخليج منخفضة جداً، ما يشجع على الهدر وبالتالي زيادة انبعاثات

غازات الدفيئة. لكن معظم هذه الدول اتخذت مؤخراً إجراءات لرفع الدعم تدريجياً عن أسعار الكهرباء والوقود. وفي المقابل، حققت جميع دول الخليج أداءً جيداً في مؤشرات مياه الشرب والصرف الصحي والحفاظ على الموارد المائية وحماية الموائل والتنوع الحيوي.⁽⁴⁶⁾

2-4 جدول الترتيب العالمي للدول (2018):

تصدرت الدول الأوربية المراتب الأولى فجاءت سويسرا في المقدمة باحتلالها المرتبة الأولى في التقييم تلتها فرنسا والدانمارك ومالطا والسويد. اليابان في المرتبة 20 وهي الأولى أسيويا. حلت الولايات المتحدة الأمريكية 27، روسيا 52 وهي مراتب منطقية.

بالنسبة للدول العربية فحلت في النصف الأول من اللائحة التي ضمت 180 دولة بينما حلت البقية في النصف الأخير. حيث جاءت قطر الأولى عربياً و 32 عالمياً وهذا يعد تقدماً مستغرباً خصوصاً لجهة مؤشر البصمة الكربونية للفرد لكن جهودها في مجال الطاقة المتجددة ساعدها في تحسين تصنيفها كثيراً خصوصاً وأنها كانت تحتل المرتبة 87 عالمياً و السادسة إفريقيا سنة 2016.

المغرب في المرتبة 54 عالمياً وهي الأولى إفريقيا و الثانية عربياً وهي تتقدم مع كل تصنيف بعدما كانت تحتل المرتبة 64 سنة 2016 وهذا التقدم الملحوظ جاء نظراً لدورها الريادي في الاعتماد على الطاقة المتجددة، تلتها تونس التي تراجعت ب 5 مراتب لتأتي في المرتبة 58 عالمياً الثانية إفريقيا و الثالثة عربياً، مصر 66 عالمياً الثالثة إفريقيا و السادسة عربياً.

الإمارات 77 عالمياً متقدمة بـ 15 مركزاً عن تصنيفها في 2016 نتيجة لتفوقها في مجال المناطق البحرية المحمية والذي هو ضمن مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 حيث عجلت على توسيع محمياتها الطبيعية التي تقدم للمجتمع فوائد لا تحصى.

لتأتي الجزائر في المرتبة 88 عالمياً والعاشر عربياً بعدما كانت في المرتبة 83 عالمياً و 4 عربياً في 2016.

أما دول الشرق الأوسط إضافة إلى دول شرق آسيا والمحيط الهادي فاحتلت معظمها مراتب متوسطة حسب مؤشر الأداء البيئي علماً أن معظم هذه الدول تعاني من تلوث الهواء إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالجفاف وتلوث الموارد المائية ومشاكل الصحة العامة. العراق في المرتبة 152 عالمياً بعدما كانت في المرتبة 116 في 2016. سوريا خارج التصنيف على عكس سنة 2016 أين صنفت في المركز 101 عالمياً واستنتج التقرير أن الدول التي تعاني من مشاكل سياسية أو اقتصادية تأثر سلباً على البيئة المحيطة بها وأيضاً هذه

⁽⁴⁶⁾ <http://www.alwasatnews.com>.

المشاكل البيئية يعود سببها بالدرجة الأولى إلى حكومات الدول ورأى أن الدول ذات الحكومات المستقرة تستطيع أن تحقق الاستقرار البيئي لشعوبها وأرضها.

المحور الرابع: صندوق النقد العربي 2017-2018.

في إطار الجهود المبذولة بين الدول العربية من أجل توحيد اقتصاداتها وسياساتها بعد أن عرفت من قبل ضعف كبير في شتى المجالات لعدة أسباب أنشأت مؤسسة مالية تعمل على إرساء مبدأ التعاون والتكامل المتمثل في صندوق النقد العربي الذي يقف على تمويل المشاريع الاقتصادية العربية وكذا يقدم قروض من أجل دفع عجلة التنمية للدول العربية.

أولاً: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد العربي.

1-1 نشأة صندوق النقد العربي:

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الصندوق في السابع والعشرين من شهر أبريل عام 1976 في الرباط في المملكة المغربية بموجب أحكام المادة الرابعة والخمسين من الاتفاقية أصبح العمل بها نافذا اعتباراً من العشرين من شهر أبريل عام 1977 وبدأ الصندوق أعماله بعد الاجتماع الأول لمجلس محافظيه الذي انعقد خلال يومي 18 و 19 من ذلك الشهر. يضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ذلك مع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية جزر القمر عام 1999.

يعد إنشاء الصندوق ثمرة للجهود التي بذلتها الدول العربية في مجال التعاون النقدي والمالي منذ منتصف عقد الأربعينات عكست اتفاقية الصندوق الجهود السابقة في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك والأفكار التي ارتكزت عليها والأغراض المستهدف تحقيقها متأثرة بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحتان الدولية والعربية وما أفرزته من تحديات للاقتصادات العربية خلال تلك المراحل.

تميزت اتفاقية إنشاء الصندوق بشمولية الأغراض التي أوكلت للصندوق مسؤولية العمل على تحقيقها كما راعت الاتفاقية مرونة الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأغراض.

1-2 أهداف ووسائل الصندوق:

• الأهداف:

تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق ثمانية أغراض يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيقها وهي:

1- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

- 2-استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
- 3-إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي ورفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
- 4-إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.
- 5-تطوير الأسواق المالية العربية.
- 6-دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
- 7-تنسيق مواقف الدول الاعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق مصلحتها المشتركة وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
- 8-تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية إضافة إلى ذلك نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على ان يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق اهداف الصندوق.

• الوسائل :

افردت المادة الخامسة من الاتفاقية عددا من الوسائل التي يعتمد عليها الصندوق في سبيل تحقيق اهدافه في مقدمتها توفير التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها وكذلك اصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزا لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها والتوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.

كما تشمل الوسائل تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية بها وتحرير وتنمية التبادل التجاري والمدفوعات الجارية والمترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتخصيص ما يكفي من موارد الصندوق المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بينها وفقا للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين.

أتاحت اتفاقية الصندوق أيضا عقد مشاورات دورية مع الدول الاعضاء بشأن شؤونها الاقتصادية والسياسات التي تنتهجها والقيام بالدراسات اللازمة وتقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

كذلك تضمنت الاتفاقية من بين الوسائل إدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق في هذا الصدد نصت الاتفاقية على أن يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء ذات العلاقة الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأموال وتفتح حسابات خاصة لهذا الغرض.

كما أشارت المادة السادسة في اتفاقية الصندوق إلى تعاون الدول الأعضاء فيما بينها و فيما بينها و بين الصندوق على اعتبار أن هذا التعاون يمثل بدوره وسيلة من وسائل تحقيق الصندوق لأهدافه ،حيث نصت على أنه على كل دولة أن تعمل بصفة خاصة على الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء و كذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال و عوائدها فيما بينها مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية و العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات الاقتصادية و لاسيما المالية و النقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي و يساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة .

تأكيدا للمرونة المعطاة للصندوق في تحقيق أهدافه نصت المادة التاسعة في اتفاقية الصندوق على إمكانية قيام الصندوق بقرار من مجلس المحافظين باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

1-3 الهيكل التنظيمي للصندوق:

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد العربي بموجب اتفاقية إنشائه من مجلس محافظين ومجلس مديرين تنفيذيين يرأسه مدير عام للصندوق.

-**مجلس المحافظين** والذي يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ يمثلان كل دولة عضو من أعضاء الصندوق. ينتخب المجلس أحد المحافظين رئيسا له كل سنة من بين أعضائه بالتناوب، يعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في هيكل الصندوق وله جميع سلطات الإدارة كما له أن يفوض مجلس المديرين التنفيذيين في ممارسة أي سلطاته ما عدا:

-قبول الاعضاء الجدد.

-زيادة رأس المال.

-تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق.

-تعيين مراقبي الحسابات واعتماد الحسابات الختامية.

-البت في المنازعات الواردة على تفسير أحكام الاتفاقية.

-إيقاف أحد الأعضاء.

-وقف عمليات الصندوق نهائيا وتصفية أمواله.

-تعديل اتفاقية الصندوق.

يعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في إبريل من كل عام و يجوز له الانعقاد إذا طلب ذلك نصف عدد أعضائه أو يحوزون على نصف مجموع القوة التصويتية أو بناء على طلب مجلس المديرين التنفيذيين و يكون الاجتماع قانونياً بحضور أغلبية تمثل ثلثي القوة التصويتية على الأقل و تتخذ كافة القرارات الصادرة عن المجلس بالأغلبية المطلقة لمجموع القوة التصويتية ما لم ينص على خلاف ذلك و يحتسب عند التصويت في مجلس المحافظين (75) صوتاً لكل دولة عضو ثم يضاف إلى ذلك صوت واحد عن كل سهم تملكه الدولة العضو.

-مجلس المديرين التنفيذيين: يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق كرئيس للمجلس وثمانية مديرين ينتخبهم مجلس المحافظين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يمارس المجلس السلطات المخولة له من قبل مجلس المحافظين وله أن يفوض ما يراه مناسباً إلى مدير عام الصندوق تحدد مواعيد اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين من قبل المجلس أو من قبل الرئيس بناء على مبادرة منه أو بناء على طلب من أحد المديرين التنفيذيين.

تتخذ اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين بشرط أن تتوفر لها أغلبية ثلثي مجموع القوة التصويتية وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للقوة التصويتية للمقترعين ما لم يكن هناك نص على خلاف ذلك يضع مجلس المديرين التنفيذيين الهيكل لاختصاصات الوحدات التنظيمية التي يعمل فيها موظفو الصندوق.

-المدير العام والموظفون: يعين مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد يتولى مدير عام الصندوق رئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين ويصوت فيه عند تساوي الأصوات كما يقدم المدير العام تقريراً سنوياً عن أعمال الصندوق إلى مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي العادي. يعتبر مدير عام الصندوق الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤولين جميع أعماله أمام مجلس المديرين التنفيذيين ويتولى تطبيق التنظيمات الفنية والإدارية داخل الصندوق.

بموجب اختصاصات الوحدات التنظيمية المشكلة بالإطار الهيكلي المعتمد من مجلس المديرين التنفيذيين، ينتظم موظفو الصندوق في ست دوائر هي: الدائرة الاقتصادية والفنية ومعهد السياسات الاقتصادية ودائرة الاستثمارات ودائرة الشؤون الإدارية ودائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي والدائرة القانونية.

إضافة إلى الدوائر الست يتضمن الهيكل التنظيمي للصندوق مكتباً للتدقيق الداخلي، ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة وخمس لجان منها لجنتين دائمتين هما: لجنتي القروض والاستثمارات المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق واللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التخطيط الاستراتيجي ولتعزيز منظومة الحوكمة أنشأ الصندوق لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

1-4 أنشطة الصندوق:

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه في هذا الإطار يقدم الصندوق تسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء وفقا لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه ، ذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال و متسمة بالتيسير يصاحب تقديم معظم التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه إجراء مشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على برامج إصلاح ملائمة لمعالجة أوضاعها الاقتصادية و المالية و النقدية و التجارية إضافة إلى متابعة تنفيذها.

تندرج التسهيلات التي يقدمها الصندوق بحسب تصنيفه لها ضمن مجموعتين تتعلق أولها باهتمامات الصندوق التقليدية في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وما يتصل بذلك من تشاور واتفاق حول الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والتي تكون في مجملها مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية في البلد المعني.

تشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات أربعة أنواع من القروض تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض وهي: القرض التلقائي، والقرض العادي والقرض الممتد، والقرض التعويضي.

أما المجموعة الثانية فتتعلق بالتسهيلات المقدمة لدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها وتركز التسهيلات المقدمة ضمن هذه المجموعة حاليا على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. جاء استحداث هذه المجموعة من القروض و التسهيلات انطلاقا من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء و أولويتها و احتياجاتها المتغيرة لمواكبة اهتمامها المتزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي و إدامتها بعد أن حققت سياسات الاستقرار و إصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج ايجابية في العديد من الدول الأعضاء تشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق في إطار المجموعة الثانية تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي و المصرفي و في قطاع مالية الحكومة ، و تسهيل النفط و تسهيل السيولة قصير الأجل و تسهيل تهيئة البيئة المواتية لمشروعات الصغيرة و المتوسطة .

يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حاليا إلى 400 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافا إليه 100 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها

للحصول على قرض تعويضي وينشر الصندوق على موقعه على الأنترنت بالتفصيل سياسة وإجراءات الإقراض بما يتضمن طبيعة القرض شروطه الأهلية وحدود السحب والسداد والآجال لكل قرض على حده.

ثانياً: تقرير صندوق النقد العربي: التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

1-2 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجموعة الدول العربية بحوالي 5979 دولار عام 2017 بالمقارنة مع 5889 دولار عام 2016 أي بمعدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة -الجدول رقم 15.

تراوحت قيمة نصيب الفرد من الناتج بين حوالي 61 ألف دولار للفرد في قطر و 664 دولار للفرد في اليمن و بينما سجلت ليبيا أعلى معدل نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بحوالي 31,7 في المائة سجلت كل من مصر و اليمن أدناها نتيجة انكماش متوسط حصة الناتج للفرد بنسبة 29.2 في المائة و 26.2 في المائة على التوالي و يعد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار في مصر إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار و في اليمن بسبب الأحداث الداخلية التي أدت إلى تراجع قيمة الريال اليمني و انكماش قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم (15): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

2000 و 2005 و (2010-2017)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو 2017-2016 (%)
قطر	28,925	49,151	72,958	96,812	101,928	99,166	93,062	67,531	58,232	61,259	5.2
الإمارات	33,070	37,241	35,078	40,465	42,089	43,316	44,442	39,338	38,235	41,762	9.2
الكويت	17,226	36,827	39,324	50,249	53,264	50,516	43,190	27,019	24,608	26,137	6.2
البحرين	12,582	15,140	20,930	24,080	25,434	25,969	25,390	22,720	22,579	24,002	6.3
السعودية	9,255	14,068	19,164	23,655	25,208	24,893	25,214	21,180	20,289	21,057	3.8
عمان	8,121	12,388	20,573	20,642	21,147	20,437	20,305	16,568	15,139	15,827	4.5
لبنان	4,618	5,720	10,180	10,620	11,605	12,160	12,628	13,040	13,412	13,863	3.4
متوسط الدول العربية	2,655	3,874	5,988	7,174	7,978	7,377	7,282	6,222	5,889	5,979	1.5
العراق	652	1,784	4,263	5,572	6,374	6,686	6,346	4,860	4,769	5,319	11.5
ليبيا	6,130	7,186	8,850	4,001	9,639	7,944	4,101	3,297	3,541	4,501	27.1
الجزائر	1,801	3,132	4,479	5,454	5,575	5,476	5,468	4,160	3,894	4,081	4.8
الأردن	1,742	2,300	3,951	4,130	4,171	4,146	4,075	3,942	3,951	3,991	1.0
تونس	2,247	3,216	4,166	4,291	4,177	4,244	4,302	3,905	3,762	3,490	-7.2
المغرب	1,368	2,063	2,897	3,112	2,980	3,203	3,260	2,965	2,996	3,148	5.1
السودان	430	994	1,914	1,624	1,776	1,792	2,126	2,523	2,833	3,017	6.5
فلسطين	1,413	1,377	1,265	2,510	2,627	2,822	2,794	2,706	2,787	2,926	5.0
مصر	1,557	1,279	2,775	2,930	3,394	3,409	3,520	3,562	2,952	2,091	-29.2
جيبوتي	817	911	1,267	1,336	1,523	1,592	1,691	1,788	1,817	1,893	4.2
موريتانيا	405	623	1,290	1,501	1,492	1,561	1,452	1,275	1,191	1,120	-5.9
القدس	366	627	764	825	788	809	787	758	726	761	4.7
اليمن	622	953	1,335	1,304	1,308	1,420	1,518	1,239	899	664	-26.2
سورية	1,160	1,560	2,912	...	...	...	...	...	...	...	...

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2017.

المصدر: الملحقان (2/2) و (8/2).

سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة ارتفاعا بحوالي 1,5 بالمائة عام 2017 وتباينت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج بين الدول العربية في عام 2017 حيث بلغت اقصاها في ليبيا بنسبة بلغت نحو 27,1 بالمائة نتيجة لتحسن معدل إنتاج وتصدير النفط كما كان عليه وأدناها في مصر حيث انكمش متوسط الناتج للفرد بحوالي 29,2 بالمائة.

2-2 صادرات وواردات السلع والخدمات:

ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات غير المنظورة من حوالي 933 مليار دولار عام 2016 إلى 1070,7 مليار دولار عام 2017 مسجلة بذلك معدل نمو بلغ نحو 14,8 بالمائة مقابل انكماش في عام 2016 بلغ نحو 8,6 بالمائة نتيجة تحسن أداء قطاع الصادرات في كل الدول العربية ماعدا السودان إضافة إلى ذلك ارتفاع أسعار تصدير النفط في ظل قرار الدول المصدرة الرئيسية للنفط وتخفيض كميات الانتاج منه خلال عام 2017 بالإضافة إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي وزيادة مستويات الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية.

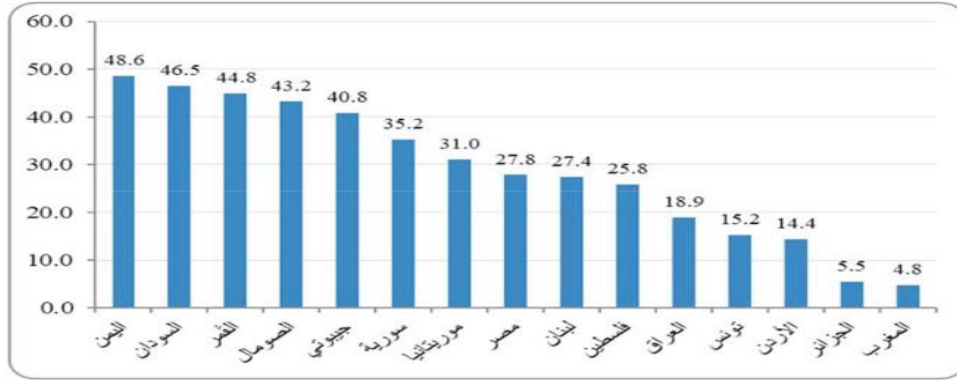
ارتفعت أيضا قيمة الواردات من حوالي 932 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 968,6 مليار دولار عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ نحو 3,9 بالمائة مقابل انكماش في السنة التي سبقتها 8,3 بالمائة عام 2016 وبذلك تحسن وضع الميزان التجاري للسلع والخدمات وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية.

ثالثا: مؤشرات صندوق النقد العربي.

3-1 مؤشر الفقر:

تتراوح نسبة الفقر في الدول العربية حسب آخر بيانات متوفرة 48,6 بالمائة في اليمن و 4,8 بالمائة في المغرب و إذ ترتبط نسب الفقر بمستوى التنمية في كل دولة بدلالة متوسط دخل الفرد إلا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع نسب الفقر في عدد من الدول العربية نتيجة للظروف التي تعيشها كما في فلسطين جراء الاحتلال و في اليمن نتيجة للأوضاع الداخلية في حين لم تتوفر بيانات حديثة في الدول المتأثرة بمثل تلك الظروف إلا أن الواقع الملموس في عدد من الدول العربية يشير إلى زيادة في معدلات الفقر و وصولها إلى أكثر من نصف السكان لا سيما في كل من سوريا و اليمن نتيجة للأوضاع الداخلية في هذه البلدان و ما يتبع ذلك من تحديات في الظروف المعيشية .

الشكل رقم (07): نسبة الفقر في الدول العربية (وفق أحدث بيانات متاحة)(%)



فيما يتعلق بتطور نسبة الفقر و حسب أحدث بيانات متوفرة فإن معظم الدول العربية المشمولة نجحت في خفض معدلات الفقر و بدرجات متفاوتة منذ بداية الألفية الثالثة و من بين التطورات اللافتة وفق مؤشر الفقر ارتفاع نسبة الفقر في مصر من حوالي 16,7 بالمائة عام 2000 إلى حوالي 27,8 بالمائة عام 2016 نتيجة لتباطؤ وتيرة النمو الداعم للتشغيل و بما يعكس كذلك أثر بعض الإصلاحات الاقتصادية التي جرى تنفيذها خلال السنوات السابقة على الطبقات الفقيرة و المتوسطة و هو ما استلزم مؤخرًا سعي الحكومة إلى دعم شبكات الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر الإصلاحات الاقتصادية على هذه الطبقات في المقابل انخفضت معدلات الفقر في كل من المغرب من 15,3 بالمائة عام 2000 إلى حوالي 4,8 بالمائة عام 2014.

2-3 مؤشر توزيع الدخل:

تزاوج مؤشر جيني الذي يقيس درجة المساواة في توزيع الدخل وفق أحدث بيانات متوفرة عن الدول العربية بين حوالي 27,6 في الجزائر و 44,1 في جيبوتي ، رغم ذلك فإن مؤشر جيني وحده غير كاف للتعبير عن تغير هيكل توزيع الدخل أو الاتفاق بين مختلف الشرائح، ففي سنتي 2005 و 2012 قد تراوحت تلك النسبة في عام 2012 بين 26,5 في جيبوتي و 5,6 في الجزائر و تشير البيانات الى تراجع نسبة حصة أعلى إلى أدنى عشير في تلك الفترة في كل الدول العربية ما عدا جيبوتي و اليمن حيث ارتفعت في جيبوتي من 13,4 إلى حوالي 26,5 و في اليمن من 8,7 إلى 9,8 مما يعني تطور هيكل توزيع الدخل في هذين البلدين لفائدة شرائح الدخل المرتفعة على حساب شرائح الدخل المنخفضة.

3-3 مؤشر الصحة:

حققت غالبية الدول العربية نجاحات في مجال تعميم الرعاية مما أدى إلى زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة و يبقى مع ذلك النظام الصحي في الدول العربية مكلفا و غير قادر على مواجهة المنافسة الدولية كما أنه غير مستعد لما يكفي لمواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في زيادة شريحة المنافسين و مكافحة الأوبئة

العابرة للقارات حيث توجد ثلاث مشكلات أساسية متداخلة تحد من قدرة الأنظمة الصحية في الدول العربية على رفع التحديات ، و تعتبر الفجوة التكنولوجية أولى تلك المشكلات فما من بلد عربي استطاع أن يضمن حصول كل فرد فيه بشكل مباشر على كل تكنولوجيا التي يمكن أن تحسن صحته أما في الدول العربية الأقل نمو فإن بضع خدمات متواضعة فقط هي المتاحة للجميع .

ويمكن الحاجز الثاني في الاعتماد المفرط على الدفع المباشر و المسبق للتكلفة المالية مقابل الحصول على الخدمات الصحية حتى لو كان لدى المراجع نوعا ما من التأمين الاجتماعي و هو ما يمثل عائقا يمنع الملايين من الناس من تلقي الرعاية الصحية عند الحاجة كما يمكنه أن يؤدي بالنسبة لبعض المراجعين المضطرين إلى مواجهة صعوبات مالية كبيرة أو حتى الوقوع في هاوية الفقر أما العقبة الثالثة فتتمثل في عدم كفاءة الانفاق و التحيز الجغرافي و الفئوي في الاستفادة من الموارد فوفقا لبعض التقارير المتحفظة يجري إهدار ما بين 20 إلى 40 في المائة من الموارد المخصصة لقطاع الصحة كما أن الرعاية الصحية تتفاوت بنسبة كبيرة بين مكان الحضر و الريف و بين الأحياء في المدينة الواحدة و بين أفراد المجتمع حسب الدخل و المكانة و من شأن الحد من الهدر أن يحسن بشكل كبير من قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة و بالتالي تحسين أداء و إنصاف المنظومات الصحية في الدول العربية.⁽⁴⁷⁾

المحور الخامس: مؤشر الرخاء العالمي 2017 ومؤشر السعادة العالمي 2019.

لماذا تبدي الحكومات حول العالم جل اهتمامها بالسعادة وجودة الحياة ؟ ما السبب الذي يجعل بعض الدول تلتحق بالتحالف العالمي للسعادة وجودة الحياة ؟ إن السعي وراء تحقيق السعادة يعتبر أمرا قديما كقدم السياسة بحد ذاتها، ومع ذلك فإن هناك ثلاثة عوامل تسهم في وضع السعادة وجودة الحياة على رأس أولويات أجندة السياسة العامة. أولا، تدرك غالبية الدول بأن النمو الاقتصادي لوحده ليس كافيا لتحقيق السعادة. ثانيا، يبين علم النفس أنه يمكن قياس السعادة وجودة الحياة ودراستهما بدقة. ثالثا توجد سياسات عامة جديدة وفعالة لرفع مستوى جودة الحياة المجتمعية.

يستند التقرير العالمي للسياسات السعادة وجودة الحياة هذه إلى الفكرة القائلة بأنه لا ينبغي ترك مهمة «السعي لتحقيق السعادة» للأفراد أو السوق لوحدهما، بل يجب أن تكون السعادة وجودة الحياة الشاغل الأكبر

(47) من اعداد الباحثة استنادا الى المراجع التالية:

- تقرير صندوق النقد العربي: التقرير السنوي 2018
- تقرير صندوق النقد العربي: نشأته وأهدافه ونشاطاته 2017
- موقع الانترنت:

للمجتمع ككل، بما في ذلك الحكومات والشركات والمدارس وأنظمة الرعاية الصحية، وغيرها من قطاعات المجتمع.

أولاً: مؤشر الرخاء العالمي.

1-1 إصدار مؤشر الرخاء العالمي:

أصدر معهد ليجاتوم (مقره لندن) النسخة رقم 11 لمؤشر الرخاء العالمي لعام 2017، والذي يقيس الرخاء وفقاً لعدة معايير، في 149 دولة شملتهم الدراسة، وتصدّرت النرويج المؤشر وسط تقدم ملحوظ للدول الإسكندنافية، فيما تذيّلتها اليمن وسط تأخر واضح لعددٍ من الدول العربية، وابتعدت عن ذلك التأخر دولة الإمارات التي تصدرت ترتيب الدول العربية.

1-2 منهجية مؤشر الرخاء العالمي ومعاييرها: يعتمد المؤشر في تصنيفه على تسعة معايير أساسية، وهي:

1. الجودة الاقتصادية، الذي يتضمن قياس: انفتاح الدولة الاقتصادي، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وأسس النمو، والفرصة الاقتصادية، وكفاءة القطاع المالي.
2. بيئة الأعمال، الذي يتضمن قياس: بيئة إدارة الأعمال، والبنية التحتية للأعمال، ومعوقات الابتكار، ومرونة سوق العمل.
3. الحوكمة، والذي يتضمن قياس أداء الدولة في ثلاثة جوانب: كفاءة الحكومة، والديموقراطية والمشاركة السياسية، ودور القانون.
4. التعليم، والذي يتضمن قياس: إتاحة التعليم، وجودة التعليم، والعنصر البشري.
5. الصحة، والذي يتضمن قياس أداء الدولة في ثلاثة جوانب: الصحة البدنية والذهنية، والبنية التحتية للصحة، والرعاية الوقائية.
6. السلامة والأمن، والذي يتضمن قياس: الأمن القومي، والسلامة الشخصية.
7. الحرية الشخصية، والذي يتضمن قياس تقدم الدولة نحو الحقوق القانونية، والحرية الشخصية، والتسامح الاجتماعي.
8. رأس المال الاجتماعي، والذي يتضمن قياس: قوة العلاقات الشخصية، والدعم الاجتماعي، والأعراف الاجتماعية، والمشاركة المدنية في البلاد.
9. البيئة الطبيعية، والذي يتضمن قياس أداء الدولة في ثلاثة جوانب: جودة البيئة الطبيعية، وضغوط البيئة، وجهود المحافظة على البيئة.

ويضع المؤشر درجة من صفر إلى 100 في كل معيار على حدة، وتُجمع كل الدرجات في درجة متوسطة تتراوح من صفر إلى 100، وكلما اقتربت الدولة محل الدراسة من 100، دلّ ذلك على أنها أكثر

رخاء وحلت في ترتيب متقدم في المؤشر، والعكس صحيح؛ فكلما اقتربت الدولة محل الدراسة من الصفر ، دل ذلك على أنها أقل رخاءً وحلت في ترتيب متأخر في لمؤشر الذي يتضمن أيضًا ترتيب كل الدول في كل معيار من المعايير التسعة على حدة، وحصلت النرويج التي تصدرت المؤشر على درجة متوسطة بلغت 79.85، فيما حصلت اليمن التي تذيلت الترتيب على درجة متوسطة بلغت 36.36. سيطرت القارة الأوروبية على قائمة أعلى 10 دول في المؤشر، بوجود سبع دول أوروبية بينهم أربع دول إسكندنافية، بالإضافة إلى دولتين من قارة أستراليا، وهما: نيوزلندا وأستراليا، ودولة من قارة أمريكا الشمالية، وهي: كندا.

وتصدرت النرويج ترتيب المؤشر بدرجة متوسطة بلغت 79.85، ثم جاءت نيوزلندا ثانيًا بدرجة متوسطة بلغت 78.57، ثم جاءت فنلندا ثالثًا بدرجة متوسطة بلغت 78.46، وجاء ترتيب أعلى 10 دول في المؤشر كالتالي :

الجدول رقم (16): مؤشر الرخاء العالمي 2017

الجدول رقم (16-1): في الدول الأوروبية.

RANK	COUNTRY										
ADJUST PILLAR WEIGHTING ?			x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1
1	Norway	+	8	8	2	4	7	3	8	5	1
2	New Zealand	+	3	2	3	16	17	23	1	2	13
3	Finland	+	14	10	1	3	14	15	9	12	3
4	Switzerland	+	6	9	5	1	3	8	19	20	16
5	Sweden	+	1	13	4	14	6	13	12	19	8
6	Netherlands	+	4	14	6	2	8	9	6	11	46
7	Denmark	+	5	11	8	11	21	14	14	4	19
8	Canada	+	15	4	9	13	24	24	2	6	18
9	Australia	+	20	7	14	5	10	22	15	1	10
10	United Kingdom	+	7	5	10	8	19	17	18	16	9

وفي المقابل، سيطرت قارة أفريقيا على قائمة أدنى 10 دول في المؤشر، بوجود سبع دول أفريقية، بالإضافة إلى ثلاث دول من قارة آسيا، وهم: العراق، وأفغانستان واليمن، وشملت القائمة أربع دول عربية وهم: العراق واليمن، والسودان، وموريتانيا.

وتذيّلت اليمن ترتيب المؤشر بدرجة متوسطة بلغت 36.36، وتفوقت عليها دولة أفريقيا الوسطى، بدرجة متوسطة بلغت 36.87، وتفوقت عليهما السودان، بدرجة متوسطة بلغت 38.39.

ويُظهر ترتيب الدول العربية في مؤشر الرخاء عمومًا، بالإضافة إلى ترتيب الدول العربية في كل معيار على حدة، من المعايير التسعة، وتُرتب المعايير من اليسار إلى اليمين، وتبدأ ب: 1. الجودة الاقتصادية 2. بيئة الأعمال، 3. الحوكمة، 4. التعليم، 5. الصحة، 6. السلامة والأمن، 7. الحرية الشخصية، 8. رأس المال الاجتماعي، 9. البيئة الطبيعية، فمثلًا حصلت الإمارات على المركز 13 عالميًا في الجودة الاقتصادية و 24 في بيئة الأعمال وهكذا من اليسار إلى اليمين: - كما هو موضح في الجدول رقم (2-16).

الجدول رقم (2-16) : في الدول العربية.

RANK	COUNTRY		13	24	51	65	25	30	118	27	37
ADJUST PILLAR WEIGHTING		x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1	x1
39	United Arab Emirates	+	13	24	51	65	25	30	118	27	37
47	Qatar	+	22	34	72	96	13	45	101	32	69
62	Bahrain	+	21	41	86	61	28	53	127	59	118
73	Oman	+	69	50	96	79	29	32	104	69	137
78	Saudi Arabia	+	63	66	94	64	34	74	135	51	77
80	Kuwait	+	62	100	101	94	33	48	109	44	98
92	Jordan	+	99	118	83	82	52	65	126	79	103
94	Tunisia	+	111	89	59	103	66	77	114	103	92
97	Morocco	+	79	88	116	119	77	35	112	144	49
105	Lebanon	+	89	97	126	102	85	64	122	114	87
110	Djibouti	+	109	144	123	86	113	68	93	128	68
116	Algeria	+	115	133	127	100	74	76	141	134	89
120	Egypt	+	104	84	118	98	92	116	146	123	133
127	Comoros	+	143	134	119	129	124	69	108	99	110
136	Libya	+	132	147	146	108	59	140	131	53	142
142	Iraq	+	129	146	136	126	132	149	142	67	148
40.58	Mauritania	+	45.39	36.39	29.35	26.02	58.11	58.52	50.41	39.98	41.07
38.29	Sudan	+	45.76	36.62	28.59	24.71	56.99	41.12	24.48	46.71	40.55
36.36	Yemen	+	39.11	32.05	20.06	27.37	57.27	47.53	24.56	37.82	41.43

ثانيا: مؤشر السعادة العالمي 2019.

أصدرت شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة تقريرها السنوي مؤشر السعادة 2019 وقد جاءت فنلندا في المركز الأول للعام الثاني على التوالي.

شمل المؤشر 156 دولة وكيان حول العالم ويعتمد ستّة معايير أساسية هي: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط العمر المتوقع، والحرية والكرام، والمساعدة الاجتماعية، والفساد في الحكومة أو الأعمال. وللسنة الثانية على التوالي تشمل الأمم المتحدة في تقييمها سعادة المهاجرين ورفاهيتهم داخل أراضي 117 دولة شملها التقرير.

من بين الدول العشرة الأولى في المؤشر هناك ثمانية دول إضافة إلى كندا ونيوزيلندا، حيث إنّ زيادة السعادة لا تحمي البلد من الهجمات الإرهابية كما حصل في الهجوم الإرهابي الأخير على مسجد بنيوزيلندا، كما أنّ السعادة ليست أمر مرتبط بالجينات حيث شملت معايير قياس السعادة تقييم رفاهية وسعادة المهاجرين حيث يشكل المهاجرون أكثر من 5% من سكان فنلندا الأولى عالميًا ويشكلون 85% من سكان الإمارات الأولى عربيًا، وكذلك فإنّ الدول الكبرى ليست بالضرورة سعيدة.

2-1 تعريف مؤشر السعادة العالمي:

مؤشر السعادة العالمي (بالإنجليزية : Happy Planet Index «HPI») هو مؤشر يقيس مدى السعادة في الدول والمجتمعات استناداً إلى دراسات وإحصائيات متعددة. ويمكن قياس السعادة (ومن ثمة مؤشر السعادة) بعدة أمور منها : مدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم، والدول الأكثر سعادة غالباً ما تكون الدول الأكثر ثراء إلى مدى معين، إضافة إلى عوامل أخرى مساعدة مثل الدخل الإضافي والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد ومستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد»

منذ عام 2012م تقوم منظمة الأمم المتحدة بنشر تقرير يُطلق عليه تقرير السعادة العالمي السنوي، والذي يكون في يوم 21 مارس و هو يوم السعادة الذي تحتفل به جميع دول العالم ، و يتم تقييم الدول في هذا التقرير حسب 28 مؤشر للسعادة للدول يشتمل على نظام الدولة السياسي ، التعليم ، معدل الفساد ، الحرية ، الصحة العامة ، الحياة الاقتصادية ، الرفاهية الاجتماعية و غيرها ، حيث يتم فرز الدول و إظهار نسب وجود هذه المؤشرات في كل دولة .

و تأتي آلية عملية التصنيف حسب معهد Gallup : يتم التصنيف بواسطة استفتاء عالمي من قبل معهد Gallup .

➤ يطلق على هذا الاستفتاء اسم . The Gallup world Poll

➤ يتم طرح سؤال على العديد من الأفراد في أكثر من 155 دولة حول العالم.

➤ يساعد هذا السؤال على تقييم حياة المواطنين بنسبة تتراوح بين 0 إلى 10.

2-2 عوامل الرفاهية الشخصية:

حسب تقرير الرفاهية الصادر من طرف الأمم المتحدة، هناك 6 عوامل لقياس كمية السعادة، بعضها رقمي والآخر حسي. العوامل هي نصيب الفرد من الناتج المحلي لبلده (الدخل الفردي)، ومستوى الدعم الاجتماعي، ويقاس بعدد الأشخاص الذين يمكن أن تلجأ لهم وتطلب منهم المساعدة حين تواجهك مشكلة أو كارثة، والحرية في اتخاذ قرارات حياتك دون التعرض للضغط، ومدى إنفاقك على الأعمال الخيرية، الذي يجعلك تشعر بالرضا، والفساد، وهو نسبة الفساد التي تعتقد أنها تؤثر سلباً في الأعمال والحكومة في بلدك.

كما يدخل في العوامل عامل العواطف الإيجابية التي تتناوبك خلال يومك العادي، وهي مقدار ما تمارسه من الضحك، والسرور، والشعور بالراحة الجسدية، والشعور بالأمان، والشعور بالحماسة تجاه ما تقوم به من أفعال. أما العواطف السلبية فتشمل مقدار ما تشعر به خلال يومك من قلق، وضغط، وحزن، وغضب، وإحباط، وتعب جسدي. ومن أهم مؤشرات السعادة المعتمدة في التصنيف حسب معهد Gallup :

-الحالة النفسية التي يكون فيها السكان.

-معدل طول حياة الأفراد.

-مدى حرية الأشخاص في اتخاذ قراراتهم.

-مدى الدعم الاجتماعي الذي يحصل عليه المواطنين.

-معدل الصحة العامة للمواطنين.

-النواتج الإجمالي المحلي الذي يحصل عليه الفرد.

-معدل انتشار الفساد في الدولة.

-مدى مكافحة الدولة للفساد.

-ظروف العمل ونسبة البطالة.

-وجود توازن بين الحياة الاجتماعية والحياة العملية.

-وجود فرص عمل متاحة.

-مدى استقلال الأفراد في أعمالهم.

وبشكلٍ عام فإنّ مستويات السعادة تنخفض على مستوى العالم ويعد النمو السكاني السبب الرئيسي حسب معدّي التقرير. واحتلت بوتان المركز 95 علمًا أنها أول من دعا لتخصيص يوم عالمي للسعادة. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط حيث احتلت إيران المرتبة 117 واحتلت تركيا المركز 79 بالإضافة للمراكز المتأخرة التي احتلتها معظم الدول العربية.

وهذه نظرة إلى تغير مستوى السعادة عبر السنوات الماضية حسب الأقاليم العالمية والذي نلاحظ فيه أنّ الشرق الأوسط وجنوب آسيا هما المنطقتين اللتين شهدتا أكبر تراجع في مستوى السعادة.⁴⁸

3-2 ترتيب الدول العالم في مؤشر السعادة لسنة 2019:

وهذه قائمة بترتيب الدول التي شملها المؤشر كاملة، موضحة في الجدول التالي:

(48) من اعداد الباحثة اعتمادا على المواقع التالية:

<https://www.prosperity.com/The Legatum Prosperity Index>.

<https://www.sasapost.com/legatum-prosperity-index-2017/>

<https://www.hellooha.com/articles/238->

<https://www.raghebnotes.com/?p=6389>

<https://www.almrsal.com/post/521153>

Livre PDF Arabe en ligne intitulé : Rapport sur la politique mondiale Bonheur et qualité de vie 2019

https://s3.amazonaws.com/ghwbpr-2019/UAE/GHWPR_2019_Ar_web.pdf

الجدول رقم (17): ترتيب دول العالم في مؤشر السعادة 2019

ترتيب دول العالم في مؤشر السعادة 2019		
1. Finland (7.769)	27. Guatemala (6.436)	53. Latvia (5.940)
2. Denmark (7.600)	28. Saudi Arabia (6.375)	54. South Korea (5.895)
3. Norway (7.554)	29. Qatar (6.374)	55. Estonia (5.893)
4. Iceland (7.494)	30. Spain (6.354)	56. Jamaica (5.890)
5. Netherlands (7.488)	31. Panama (6.321)	57. Mauritius (5.888)
6. Switzerland (7.480)	32. Brazil (6.300)	58. Japan (5.886)
7. Sweden (7.343)	33. Uruguay (6.293)	59. Honduras (5.860)
8. New Zealand (7.307)	34. Singapore (6.262)	60. Kazakhstan (5.809)
9. Canada (7.278)	35. El Salvador (6.253)	61. Bolivia (5.779)
10. Austria (7.246)	36. Italy (6.223)	62. Hungary (5.758)
11. Australia (7.228)	37. Bahrain (6.199)	63. Paraguay (5.743)
12. Costa Rica (7.167)	38. Slovakia (6.198)	64. North Cyprus (5.718)
13. Israel (7.139)	39. Trinidad and Tobago (6.192)	65. Peru (5.697)
14. Luxembourg (7.090)	40. Poland (6.182)	66. Portugal (5.693)
15. United Kingdom (7.054)	41. Uzbekistan (6.174)	67. Pakistan (5.653)
16. Ireland (7.021)	42. Lithuania (6.149)	68. Russia (5.648)
17. Germany (6.985)	43. Colombia (6.125)	69. Philippines (5.631)
18. Belgium (6.923)	44. Slovenia (6.118)	70. Serbia (5.603)
19. United States (6.892)	45. Nicaragua (6.105)	71. Moldova (5.529)
20. Czech Republic (6.852)	46. Kosovo (6.100)	72. Libya (5.525)
21. United Arab Emirates (6.825)	47. Argentina (6.086)	73. Montenegro (5.523)
22. Malta (6.726)	48. Romania (6.070)	74. Tajikistan (5.467)
23. Mexico (6.595)	49. Cyprus (6.046)	75. Croatia (5.432)
24. France (6.592)	50. Ecuador (6.028)	76. Hong Kong SAR, China (5.430)
25. Taiwan Province of China (6.446)	51. Kuwait (6.021)	77. Dominican Republic (5.425)
26. Chile (6.444)	52. Thailand (6.008)	78. Bosnia and Herzegovina (5.386)
ترتيب دول العالم في مؤشر السعادة 2019		
79. Turkey (5.373)	105. Laos (4.796)	131. Myanmar (4.360)
80. Malaysia (5.339)	106. South Africa (4.722)	132. Chad (4.350)
81. Belarus (5.323)	107. Albania (4.719)	133. Ukraine (4.332)
82. Greece (5.287)	108. Venezuela (4.707)	134. Ethiopia (4.286)
83. Mongolia (5.285)	109. Cambodia (4.700)	135. Swaziland (4.212)
84. Macedonia (5.274)	110. Palestinian Territories (4.696)	136. Uganda (4.189)
85. Nigeria (5.265)	111. Senegal (4.681)	137. Egypt (4.166)
86. Kyrgyzstan (5.261)	112. Somalia (4.668)	138. Zambia (4.107)
87. Turkmenistan (5.247)	113. Namibia (4.659)	139. Togo (4.085)
88. Algeria (5.211)	114. Niger (4.628)	140. India (4.015)
89. Morocco (5.208)	115. Burkina Faso (4.587)	141. Liberia (3.975)
90. Azerbaijan (5.208)	116. Armenia (4.559)	142. Comoros (3.973)
91. Lebanon (5.197)	117. Iran (4.548)	143. Madagascar (3.933)
92. Indonesia (5.192)	118. Guinea (4.534)	144. Lesotho (3.802)
93. China (5.191)	119. Georgia (4.519)	145. Burundi (3.775)
94. Vietnam (5.175)	120. Gambia (4.516)	146. Zimbabwe (3.663)
95. Bhutan (5.082)	121. Kenya (4.509)	147. Haiti (3.597)
96. Cameroon (5.044)	122. Mauritania (4.490)	148. Botswana (3.488)
97. Bulgaria (5.011)	123. Mozambique (4.466)	149. Syria (3.462)
98. Ghana (4.996)	124. Tunisia (4.461)	150. Malawi (3.410)
99. Ivory Coast (4.944)	125. Bangladesh (4.456)	151. Yemen (3.380)
100. Nepal (4.913)	126. Iraq (4.437)	152. Rwanda (3.334)
101. Jordan (4.906)	127. Congo (Kinshasa) (4.418)	153. Tanzania (3.231)
102. Benin (4.883)	128. Mali (4.390)	154. Afghanistan (3.203)
103. Congo (Brazzaville) (4.812)	129. Sierra Leone (4.374)	155. Central African Republic (3.083)
104. Gabon (4.799)	130. Sri Lanka (4.366)	156. South Sudan (2.853)

أهم الأسئلة المتداولة في مجال التصنيفات الاقتصادية:

■ السؤال: ما المقصود بمفهوم كفاية رأس المال المصرف؟

جواب: يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار.

أقرت لجنة بازل الدولية في عام 1988 ما يعرف بمعيار "بازل 1"، الذي وضع معايير عملية وتطبيقه لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية، معتمداً في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن 8 في المائة. كما تعرف سيولة المصرف، على أنها القدرة على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أصول مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة لتلبية احتياجات السيولة. وتعتبر السيولة مؤشراً قوياً يعتمد عليه العملاء في المقارنة بين القوة المالية للمصارف، لكون أن السيولة المرتفعة وقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى سيولة بشكل سريع ومن دون تحقيق خسائر، يعني

ذلك أن المصرف يتمتع بمركز مالي ونقدي متين، يستحوذ على ثقة المودعين والمستثمرين والمساهمين، بما في ذلك المدينون والدائنون. (49)

أما الملاءة المالية: تعرف بأنها القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها.

وبحسب هيئة الرقابة المالية تعرف الملاءة المالية بأنها مدى كفاية الموارد المالية للشركة للوفاء بالتزامها في مواعيد استحقاقها، وحددت قواعد الملاءة المالية للشركات بالتالي: "الالتزام بمعايير الملاءة المالية من خلال: أولاً- على جميع الشركات الالتزام في كل وقت بمعايير الملاءة المالية المرفقة بهذا القرار، وبموافاة الهيئة والبورصة بالنماذج والتقارير والمستندات المشار إليها في هذه المعايير أو أي مستندات أو بيانات تطلبها الهيئة أو البورصة للتحقق من التزام الشركة بذلك

ثانياً- على البورصة التحقق من التزام أعضائها من الشركات المشار إليها بمعايير الملاءة المالية المرفقة بهذا القرار وأي تعديلات عليها تعتمد عليها الهيئة، ويكون الالتزام بهذه المعايير شرطاً لقبول واستمرار عضوية هذه الشركات بالبورصة، وعلى البورصة إبلاغ الهيئة بأي مخالفات لأحكام هذا القرار ومرفقاته فور علمها بها، وبما تم اتخاذه من إجراءات في شأنها. (50)

■ السؤال: لماذا قد نجد هناك فروقات (اختلافات) بين وكالات التقييم؟

جواب:

عندما تقوم هذه الأخيرة بعملها (التقييم/ التصنيف) قد تقع في بعض الاختلافات، كما يجب معرفة أن تصنيف الجدارة الائتمانية هو عبارة عن رأي الوكالات بناء على تقييمها للمخاطر، وهذا الاختلاف بعكس وجهة نظر التقييم وكذا طريقة تقييمها للمخاطر رغم أنه قد ينتهي الأمر إلى نفس التصنيف.

فمثلاً عند قياس مخاطر الجدارة الائتمانية السيادية وجب تحديد الأوزان الترجيحية لمدى الاستقرار السياسي وكذا درجة التألف الاجتماعي وهي جميعها موضوعات شائكة يصعب اتفاق وكالات التقييم على تحديد نفس الوزن الترجيحي لكل منها.

■ سؤال: بعض وكالات التصنيف الائتماني تقوم بتصنيفات سيادية، وهذه التصنيفات تؤثر في قدرة الدول والمؤسسات لدخول أسواق رأس المال والحصول على التمويل المطلوب، والسؤال هنا: من أين تستمد هذه الوكالات مصداقيتها ووقايتها؟

(49) Site d'internet : http://www.aleqt.com/2011/04/23/article_530068.html

(50) Site d'internet : <http://www.youm7.com>

جواب: وكالات التصنيف الائتماني لا تقوم بتصنيف الدول أو ما يسمى بالتصنيف السيادي فحسب، بل تقوم بتصنيف بنوك وشركات ومؤسسات، وكذلك تقوم بتصنيف محافظ مالية (منتجات)، وأذكر ذلك لأنني أريد أن أتطرق إلى موضوع المصداقية، فقبل حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، اعتمد الكثير من المستثمرين على هذه التصنيفات، خصوصا تلك التي تقدم تصنيفا ممتازا لواقع الاستثمار، إذ طمأنت هذه التصنيفات المستثمرين بقدرتهم على استرجاع رؤوس أموالهم، ومعها أرباحها، ولكن ما حصل كان عكس ذلك تماما، إذ إن الكثير من هذه التصنيفات كانت خاطئة، وقدمت تقارير لم تعكس الواقع.

خلاصة ذلك أنه لا يوجد في الوقت الحاضر خيار غير هذه الوكالات، وكان من المفترض أن تدفع هذه الوكالات الثمن مثلما دفعته وتدفعه البنوك حاليا، ولكن الوضع صعب، نظرا للحاجة إلى جهة لتصنف وتبسط الأمور. فعلى سبيل المثال، عندما تسعى البحرين لاقتراض 500 مليون دولار نجد أنه لكل بنك رأي ووجهة نظر مختلفة، وهذا الوضع يصعب من موضوع الاقتراض، إذ إن وجود رأي واحد يسهل من ذلك كثيرا. هناك من ينتقد هذه الوكالات ويرى أنها تتعامل بطريقة سياسية، وهذا الحديث أثير أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تم خفض تصنيفها الائتماني، ودار جدل طويل بين الحكومة الأمريكية وكالة "ستاندرد أند بورز"، ولكن هذه الوكالات لا تزال ذات مصداقية، بيد أن مصداقيتها تتعرض إلى الاهتزاز من حين إلى آخر، ولكن ليس لدينا خيار آخر غير هذه الوكالات، لأنه لا توجد بدائل، وعليه تظل "ستاندرد أند بورز" من الوكالات العملاقة على الصعيد العالمي.

■ **سؤال:** هل تفصح وكالات التصنيف الائتماني عن مناهجها بشكل واضح؟ وهل يطمئن المستثمرون من أن المناهج والأساليب التي تستخدمها هذه الوكالات يمكن أن يتم على أساسها اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

جواب: الأسلوب الذي تتبعه هذه الوكالات لعمل التصنيف يأخذ طريقين، الأول يتم عبر اتفاقات مع الجهة التي تريد التصنيف، والثاني هو التصنيف الذي تقوم به طوعا منها، ولهذا عندما تقوم بعمل التصنيف عبر الاتفاق مع بلد أو مع شركة أو مؤسسة يتم ذلك عبر اتفاقية مكتوبة وواضحة، ويلزم الاتفاق كل طرف بتقديم ما يطلب منه وعلى ضوئه يتم عمل التصنيف. والطريق الثاني هو أن تبادر الوكالات بعمل التصنيفات دون طلب من أية جهة، ويتم ذلك دون التأكد من أن الخطوات والإجراءات التي اتبعت في عمل التصنيف متعارف عليها اتخذت الطريق والأسلوب الصحيح.

بالعودة إلى أسلوب الاتفاقات المسبقة لإجراء التصنيف، وتكون الأمور واضحة وعبر اتفاقية يدون فيها كل طرف التفاصيل التي ستتبع، من أجل الوصول إلى التقييم. وهذا يعتمد على مدى قيام العميل أو الجهة التي تطلب التصنيف بتقديم كل ما تم الاتفاق عليه، سواء كانت بلداً أو مؤسسة اقتصادية أو مالية. ويتطلب ذلك قدراً كبيراً من الشفافية، خصوصاً إذا كان هذا التصنيف يتعلق بدولة وليس مؤسسة اقتصادية أو مالية. ويتطلب ذلك قدراً كبيراً من الشفافية، خصوصاً إذا كان هذا التصنيف يتعلق بدولة وليس مؤسسة، ولهذا تلتقي هذه الوكالات بشخصيات مسؤولين من البلد الذي سيتم تصنيفه، ومن هنا يكون السؤال هو: هل نقوم في البلاد العربية بترشيح الأشخاص والمسؤولين الذين يمتلكون المعلومات؟ وهل هذه المعلومات يمكن الكشف عنها؟ إن ذلك تأثيراً كبيراً، إذ إن نقص المعلومات قد ينجم عنه تقييم غير دقيق، أو قد تتم إضافة بعض الأمور التي لا تتضمنها الاتفاقية، أو قد تتضمن الاتفاقية بعض المتطلبات التي لم يتم الوفاء بها، وعليه قد لا يعكس التقييم والتصنيف بالضرورة واقع الحال.

تقديم المعلومات أمر في غاية الأهمية خصوصاً للدول العربية التي تدفع مبالغ طائلة للحصول على هذه التصنيفات، والسؤال هنا: هل الأوضاع الاقتصادية والسياسية تسمح بتقديم جميع المعلومات التي تطلبها وكالة التصنيف؟ إن الوكالات تتبع أساليب وطرقاً معينة وواضحة للتقييم سواء كان التقييم يتعلق ببلد أو مؤسسة أو شركة.

■ سؤال: ما العائد الذي تحصل عليه هذه الوكالات مقابل التصنيف الائتماني غير مطلوب؟

جواب: عندما تطرق وكالات التصنيف الباب من أجل إجراء تصنيف لجهة ما ولا يتم الاستجابة لها للتوقيع على اتفاقية في هذا الشأن، تلجأ هذه الوكالات إلى إجراء التصنيف غير المطلوب لتقديمه إلى المستثمرين، وقد لا يرضى الجهة التي تم تصنيفها، سواء أكانت بلداً أو مصرفاً أو شركة، لذلك تذهب هذه الجهات طواعية إلى وكالات التصنيف للتوقيع معها على اتفاقية لعمل تصنيف جديد يعاد فيه النظر في التقييم.

■ سؤال: هل هناك طرق تتبعها البلدان والمؤسسات من أجل إقناع هذه الوكالات بضرورة إعادة النظر في

التصنيف الائتماني؟

جواب: بالتأكيد هناك طرق وأساليب عديدة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال هناك نظام يحكم هذه المسألة، وحتى ولو لم يعد التصنيف الائتماني يمكن اللجوء للقضاء، وهناك قضايا قانونية تنتظر فيها المحاكم، وقد دفعت إحدى المؤسسات الأمريكية بالفعل 1.5 مليار دولار غرامة في قضية بلغ الحكم فيها نحو 5 مليارات دولار تمت التسوية، وهناك قضايا أخرى. ويتم مراجعة الهفوات والأخطاء عبر المحاكم والمختصين،

وفي معظم الحالات التي وقعت في الولايات المتحدة وأوروبا لجأ فيها المختصمون إلى التسوية بديلا عن المحاكم.

■ سؤال: لقد خفضت وكالات التصنيف الائتماني عام 2016 التصنيف الائتماني لبلدان الخليج ومنها مملكة البحرين، فهل هذا التصنيف عادل؟ وهل كان مناسباً من حيث التوقيت؟

جواب: تلجأ الحكومات إلى هذه الوكالات الدولية لتقييم ديونها السيادية، وأيضا هذه الوكالات ليست معصومة من الأخطاء والتجاوزات ، وهذا ما اتضح جليا بالأزمة الاقتصادية العالمية بالعام 2008، إذ تبين أن الكثير من التقييمات كانت غير صحيحة، وبالتالي تعرضت وكالات التصنيف الائتماني للاتهامات، ورفعت الكثير من البلدان قضايا قانونية ضد هذه الوكالات احتجاجا على تصنيفاتها الائتمانية وعلى سبيل المثال، عندما خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قامت هذه الوكالات بخفض التصنيف الائتماني للبنوك البريطانية، وهذا الأمر حدث أيضا مع مؤسسات في تركيا وإسبانيا.

تستحوذ وكالات التصنيف الائتماني الثلاث (ستاندرد أند بورز، وفيتش، وموديز) على نحو 90% من تقييمات الديون السيادية، 10% للباقي الوكالات الصغيرة الأخرى. وتعرض هذه الوكالات لانتقادات، لأنها تعطي تقييمات للدول والمؤسسات، في حين أن موارد هذه لوكالات تأتي من الجهات. وفي أعقاب الأزمة المالية صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من القوانين التي من شأنها أن تسلط رقابة شديدة على هذه المؤسسات، كما سعت البلدان الأوروبية إلى إنشاء وكالة مختصة بتقييم الديون، وهذا نتيجة لإخفاقات هذه الوكالات، ومع ذلك تبقى هذه الوكالات هي المحتكرة للسوق، غير أن أهم تقييم تجربة هذه الوكالات هو المتعلق بقدرة الدولة في تسديد ديونها، ولذلك نجد أنه في الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز نسبة الدين قدرة الدولة، أي تزيد عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان تبلغ النسبة نحو 200%، كما هو الحال في بعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا، وبالتالي لم تعد هذه النسب عملية.

أما بالنسبة لدول الخليج على الجميع أنها تعتمد جميعا على البترول، وتعتمد موازناتها بنسبة ما بين 80% و 90% على إيرادات النفط. وحتى الآن وبعد 50 عاما من بدء إنتاج وتصدير النفط لم نتمكن من إيجاد موارد ومصادر للدخل بديلة عن النفط. وفي أي تقييم لبلدان الخليج تكون الصورة واضحة، إذ إن موردها الوحيد هو النفط، ومع الانخفاض الهائل في الأسعار بنحو 60% فقدت هذه البلدان موارد ضخمة جدا، وهذا

أدى إلى حدوث عجز كبير في ميزانياتها، وما نشهده اليوم من اتخاذ البلدان الخليجية إجراءات تقشفية شديدة، سواء في البحرين أو الإمارات أو السعودية أو الكويت، هو نتيجة لهذا العجز.

فعندما ننظر وكالات التصنيف إلى البلدان الخليجية تكون الصورة أمامها واضحة ومكشوفة، ولا تحتاج إلى معلومات مركزة وكثيرة، كما أن هذه الوكالات تستقي معلوماتها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومما تنشره الدول نفسها من أرقام وإحصاءات ومعلومات. ولهذا لا بد بأن نكون أكثر وضوحاً، ويجب أنت تشكل هذه التقييمات الأخيرة تحدياً بالنسبة لنا، والتحدي هنا يكمن في قدرتنا على تحويل هذه التقييمات إلى فرص. في فترة ما منحت هذه الوكالات تصنيفاً ممتازاً لبلدان الخليج ولم يقل أحد إن هذه الوكالات قدمت مجاملات لدولة الخليج.

■ سؤال: هل التقارير التي تصدرها الجهات الاقتصادية والمالية والمحلية متقاربة مع ما تصدره وتنشره وكالات التصنيف العالمية؟ وهل هذه التقارير مكتملة لبعضها البعض أم متناقضة؟

جواب: لو تحدثنا عن تقارير وكالات التصنيف الائتماني، نتحدث هنا عن تقرير مكشوف إلى دول العالم كله، وإلى المستثمرين جميعاً، وإلى المؤسسات العالمية، حتى تطلع على الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية لهذا البلد، وهناك مؤشرات وتقارير اقتصادية خاصة لكل بلد، فعندما أريد معرفة الأوضاع الاقتصادية لمملكة البحرين على سبيل المثال لا بد من قراءة التقارير التي تنشرها المؤسسات الخاصة عن الوضع الاقتصادي بشكل داخلي، لمعرفة مستقبل اقتصاد البلد وأهم التحديات التي تواجهه.

هناك الكثير من التقارير الدولية التي تتناول الأوضاع الاقتصادية للبلدان ومنها تقارير وكالات التصنيف الائتماني، ولكن هناك حاجة ماسة لوجود تقارير خاصة بنا نعدّها بأنفسنا وتسلط الضوء على مختلف الأوضاع الاقتصادية مثل المديونية، البطالة، والتحديات الاقتصادية، وتوقعاتنا لسعر النفط، وما هي أوضاعنا فب العام المقبل عندما يستمر انخفاض أسعار النفط.

ومن المفترض أن يتم اتخاذ قرارات بناء على هذه التقارير، فتوافر التقارير والمؤشرات الخاصة بنا يقدم رؤية واضحة لمتخذي القرار تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، بغض النظر عن تقارير وكالات التصنيف الائتماني. تكمن خطورة تقارير وكالات التصنيف الائتماني في كونها دولية وتؤثر على سمعة الاقتصاد على الصعيد الدولي، فعندما تكون التقارير سلبية تشوه سمعتنا الاقتصادية، وتبعد عنا المستثمرين، وتقدم فكرة بأن هذا البلد غير قادر على الالتزام بتسديد ديونه

هناك دراسات داخلية لتقييم أداء الاقتصاد، فلدينا مجلس التنمية الاقتصادية، كما أن بعض البنوك الخليجية لديها دراسات اقتصادية على قطاعات مختلفة، وعلى الأوضاع المالية والاقتصادية الخليجية. والسؤال الذي يجب طرحه هو: هل هذه الدراسات دقيقة وذات مصداقية؟ عندما تطلق وكالات التصنيف الائتماني تصنيفاتها فهي تقدم تحليلاً من خبراء عالميين، بينما الدراسات التي تعدها الجهات المحلية لا يسلط عليها الأضواء، ولهذا تعتقد الجهة التي أصدرتها بأنها تسير في الطريق الصحيح. وعندما تصدر وكالة تصنيف دولة تقييمها لموضوع معين لشركة أو مؤسسة أوروبية يكون ذلك حدثاً إعلامياً تتناوله وسائل الإعلام بين المختصين والباحثون بالنقاش والبحث. (51)

■ ماهي الخطوات المهمة/ الأساسية للجزائر من أجل تحصيل مراتب أفضل في عملية التصنيف الاقتصادي الدولي؟

جواب: في هذا الصدد يجب الأخذ بأهم هذه التوصيات لتحصيل مراتب أفضل في عملية التصنيف الاقتصادي الدولي.

- 1- لابد من وجود رؤية اقتصادية خاصة بكيفية مراجعة سياسات تنويع مصادر الدخل
- 2- اتباع مبدأ الشفافية في تقديم المعلومات، وإعداد التقارير الاقتصادية والمالية مما ينعكس بالإيجاب على بيئة الاستثمار والثقة لدى المستثمرين
- 3- تخصيص جهة محلية معنية بتقديم المعلومات والبيانات حتى لا تنتشت الجهود ويحدث تضارب في تقديم المعلومات. ويجب أن يكون من يقدم المعلومات المدعومة بالأرقام والبيانات مسؤول في مستوى وزير أو وكيل وزارة وليس موظفاً عادياً
- 4- يتطلب حجم التحديات الاقتصادية مشاركة مجتمعية في مناقشتها وبحثها، والخروج بحلول واقعية وجريئة.
- 5- تحليل ودراسة الإنجازات التي تحققت، والاختفاقات والأخطاء التي وقعت
- 6- وكالات التصنيف الائتماني العالمية واقع موجود ولابد من التعامل معه
- 7- من الصعوبة بمكان في الوقت الراهن تأسيس وكالة تصنيف ائتماني محلية يعتمد عليها. (52)

(51) <http://www.albiladpress.com/news/20162924/bahrain/350435.html>

(52) الأحد 16 أكتوبر 2016 <http://www.albiladpress.com/article/350437-1.html>

الخاتمة:

على الرغم من التطور الذي أحرزته البيئة الاقتصادية الدولية، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى ثقافة التصنيف، فبهذا الأخير يُتدارك حق المستثمر في الحصول على الشفافية فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية، والتعرف على مخاطر الاستثمار، وجعلها واضحة وقابلة للمقارنة مع الخيارات المتوفرة، وهذا ما يعزز ثقة المستثمرين، لأن التصنيف الائتماني عملية تهدف إلى توفير المعلومات، والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو جودة المنتجات المالية، وفي الوقت نفسه لا يعتبر التصنيف ضماناً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وبذلك فالتصنيف الائتماني هو عبارة عن رأي رسمي يصدر عن وكالة متخصصة في تحديد التصنيفات الائتمانية لأحد الكيانات، التي يمكن أن تكون حكومة أو وكالة حكومية أو مؤسسة مالية أو شركة كبرى.

تناولت هذه المطبوعة جزأين مترابطين، حيث احتوى الجزء الأول « التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراته »، و تضمن خمسة محاور درست في مجملها موضوع التصنيفات الاقتصادية و مؤشراتها ، ومنه لتمكين الطلبة من معرفة حيثيات هذا المجال و بناء قاعدة معلومات ، إضافة الى شرح جميع الخصائص المتعلقة توضيح ماهية التصنيف الاقتصادي الدولي ووكالاته ودرجاته، وتبيان أنواعه، والمعايير المستخدمة من قبل أهم وكالات التصنيف العالمية في إصدار درجات التصنيف الائتماني، وإبراز دوره وأهميته في الأسواق المالية العالمية، وتأثيره على حركة الاستثمارات وعلى القدرة التنافسية للبلد.

كما اهتم الجزء الثاني من المطبوعة بدراسة « أهم التقارير الاقتصادية الصادرة عن منظمات وهيئات دولية » قسم الى خمسة محاور تضمنت التقارير الدولية و العربية و المتعلقة بأهم المواضيع كدراسة مؤشر التنمية البشرية و التنافسية و دراسة مؤشرات متعلقة بتقارير اقتصادية للأوضاع و الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية منها، ومنه تمكين الطلبة من استيعاب ومعرفة ودراسة الواقع الحالي للتصنيف الاقتصادي وآفاق تطبيقه في دول العالم والبلدان العربية خاصة والسبل اللازمة للارتقاء به، وذلك في ظل توجه حكوماتها وبخطى ثابتة نحو الانخراط في خضم الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

* الكتب:

1. أرشد فؤاد التميمي، (2010): الأسواق المالية في إطار التنظيم وتقييم الأدوات، اليازوردي، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.
2. الحيايي وليد ناجي، (2004): الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.
3. عبد الغفار حنفي، (2007): الاستثمار في الأوراق المالية: الأسهم - السندات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى.
4. محمد مطر، (2003): الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.

*الدوريات:

1. بن قراب صفية، دبوب يوسف، (2017): وكالات التتقيط كأداة لتفعيل الاستثمار في سوق السندات، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 07.
2. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (2014): فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الطبعة 11، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
3. حمو محمد، (2017): تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17.
4. خالد مقدم، (2013): وكالات التصنيف الائتماني والأزمة المالية العالمية: إعادة تنظيم أم تضارب مصالح؟، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 1 المجلد 6.
5. ختروسي يمينه، زيدان محمد، (2016): الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA كبديل شرعي لوكالات التصنيف الائتماني الدولية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 2.
6. شعيب فيلال، ميلود زنكري، (2019): الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف و دورها في تعزيز الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، العدد 02، المجلد 33.
7. عبد الفتاح داودي، (2018): الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية، العدد 06، مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

8. فوزية خذاكرم: (2011)، التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، (2007): دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك.
10. مداني أحمد، (2013): دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10.
11. مسعداوي يوسف، (2007): معايير ومؤشرات تقييم خطر البلد وفق لوكالات التصنيف الائتماني Agence de rating، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 02، العدد 01.
12. المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2005): مؤشرات الجدارة الائتمانية، العدد 4، الكويت
13. مغاري عبد الرحمان، (2013): دور وكالات التصنيف الائتماني في تقييم القيم المالية وأثرها على سير الأسواق المالية الدولية مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 3، العدد 01.
14. نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، العدد الرابع، نوفمبر 2010، الكويت.
15. نوال نمور، (2019) : التصنيفات الدولية كأداة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي : فرص مؤسسات لتعليم العالي الجزائرية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 51.

* الرسائل الجامعية:

1. مقروس كمال، (2013): دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
2. رامي زعتري، (2011): التصنيف الائتماني وفاق تطبيقه في الاقتصاد السوري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

• مواقع الانترنت:

1. <https://journals.openedition.org/questionsdecommunication/8409> ;Julie Bouchard: Les classements d'établissements d'enseignement supérieur et de recherche : des miroirs déformants aux instruments de régulation, revue openedition journals.
2. www.syr-res.com/article/5024.html أئين يكمن الاختلاف، تاريخ الاطلاع 18/09/2018

3. <http://aLdanaiconomineews.blogspot.com/> خصائص الدول النامية وخصائص الدول المتقدمة تاريخ الاطلاع : 2018/09/18
4. <https://www.alsharq.com/opininon/02/12/2015>
5. <https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/> دول مرشحة لتصدّر اقتصادات العالم بحلول 2030. تاريخ الاطلاع 2020/03/22
6. <https://www.aljazeera.net/> مفهوم التكامل الاقتصادي، تاريخ الاطلاع : 2018/11/25
7. <http://oa.uot.edu.ly/> دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التنمية الاقتصادية في ظل التغيرات الراهنة، تاريخ الاطلاع : 2018/11/25
8. https://fr.wikipedia.org/wiki/Agence_de_notation_financi%C3%A8re
9. www.iirating.com الوكالة الإسلامية للتصنيف
10. Moody's web site: www.moody's.com
11. Standard& Poor's website: www.standardandpoors.com.
12. Fitch Ratings, <<A Global Rating Agency>>, Fitch Ratings, NY, www.fitchratings.com
13. <http://www.arabnak.com/> الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
14. <https://www.un.org/ar/esa/hdr> / تقرير التنمية البشرية.
15. <https://knowledge4all.com/Temp/Files/24b45454-d639-43f7-a9c1-ecc677ffc238.pdf> تقرير التنمية البشرية لـ 2019
16. <https://ar.rt.com/jgxc.RT> تقرير التنافسية العالمي 2018 و 2019
17. <https://www.cnbcarabia.com>
18. <https://www.vision2021.ae>
19. <https://marsadz.com/>
20. <http://www.alwasatnews.com/>
21. www.amf.org.ae 2018 تقرير صندوق النقد العربي: التقرير السنوي
22. <https://www.prosperity.com/The Legatum Prosperity Index>
23. <https://www.sasapost.com/legatum-prosperity-index-2017/>
24. <https://www.hellooha.com/articles/238->
25. <https://www.raghebnotes.com/?p=6389>

26. <https://www.almrsal.com/post/521153>
27. https://s3.amazonaws.com/ghwbpr2019/UAE/GHWPR_2019_Ar_web.pdf
28. http://www.aleqt.com/2011/04/23/article_530068.html
29. <http://www.albiladpress.com/news/20162924/bahrain/350435.html>

المراجع باللغة الأجنبية:

1. standart and poor's ,Guide de la notation de crédit –Ou ‘est ce qu'une notation? Quel est son rôle ?,2010.
2. report of the Staff of the U.S. Securities and Exchange Commission. ,Annual Report Nationally Recognized Statistical Rating Organizations 2020, p10. Suivre le lien : <https://www.sec.gov/ocr/reports-and-publications/annual-reports/2019-annual-report-nrsros>
3. fitch Ratings, Méthodologie de Notation de Risques Souverains, Fitch Sovereign Ratings, Fitch Inc, New York, 2002.
4. Moody's Investors Service, "Moody's Rating Symbols & Definitions".may2009.